

حاشية الشيخ محمد عليش

على

شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

على

إِسَافُورِي

فِي غِلَامِ الْمِنْطِقِ

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث      الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتركة خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٨٤٧-٢٥١٢



إهداء ٢٠٠٨  
دار الكتب و الوثائق القومية  
القاهرة

حاشية الشيخ محمد عليش  
على

شرح شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري  
على

إِسَافُجِي

فِي عِلْمِ الْمَنطِقِ

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث      الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٨٤٧-٢٥١٢

اسم الكتاب : حاشية الشيخ محمد عيش علي  
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

اسم المؤلف : محمد عيش

اسم الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث

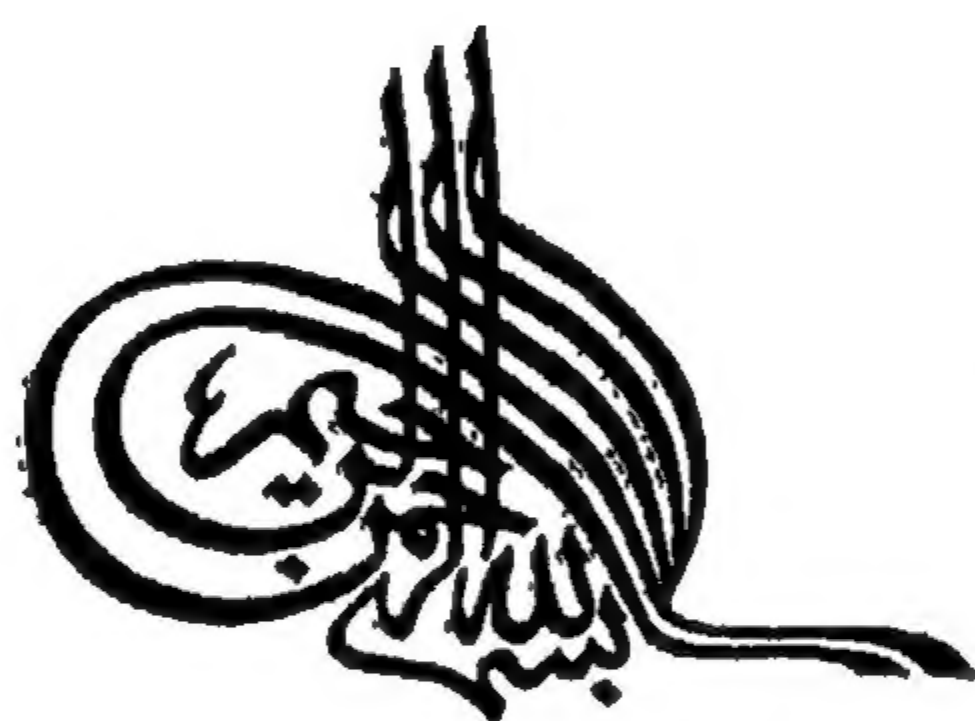
العنوان : ٩ درب الأتراك خلف الجامع  
الأزهر الشريف

رقم الإيداع : ٢٣٩٠ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولي / I.S.B.N

٩٧٧-٣١٥-١٧٦-X

المطبعة : دار الطباعة المحمدية





هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل  
وحيد عصره وفريد دهره مولانا  
السيد محمد عيش على شرح شيخ  
الاسلام على ايساغوجي  
في علم المنطق تقمنا  
الله بهم  
ويعلمهم  
آمين

« تنبيه قد وضعنا شرح شيخ الاسلام في الصلب »  
« وفصلنا بينه وبين الحاشية بجدول وانما للفائدة »  
« وضعنا شرح الشيخ عيش المحشي المذكور على الهامش »

طبع على نفقة حضرة الاديب الفاضل



سبط الشيخ المحشي المذكور

كل نسخة من هذا الكتاب لم تكن مختومة بختمنا بعد مسروقة



حقوق طبعه محفوظة

طبع بمطبعة النيل لصاحبها مصطفى بك شاكر وأخيه

بجوار الازهر بمصر سنة ١٣٢٩ هجرية



# بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين  
وحجة الطالبين قدوة المارقين مربى السالكين شيع الاسلام والمسلمين ذو  
التصانيف الحسنة والفتاوى المفيدة وانا لى الجامعة النافذة والابحاث  
الساطعة تقاطعة زين المحافل نحر الاماتى ابوالفضائل والفواضل ابو يحيى  
زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده  
وتقع بلمه وجوده بتحمده وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين \* والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين  
(أما بعد) فيقول غيد الله محمد عيش هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ  
الاسلام زكريا الانصارى على رسالة أمير الدين الابهرى في المنطق لخصتها  
من حواشيه للشيخ ابراهيم الدلجى وغيره للمبتدئين \* والله سبحانه وتعالى  
المعين (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن  
والشرح الذى هو قانون تصمم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ  
فى فكرة وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة  
التوصل بها الى مجهول تصوري أى ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت  
أو محمولا أو مقديما أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقي أى ادراك وقوع  
النسبة الكلامية أولا ووقوعها كان الادراك فيها جازما مطابقا للواقع عن  
دليل أم لا فتشمل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب  
أو من حيث توقف التوصل الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا وضموا للتوصل  
الى التصور قولاً شارحاً ومعرفاً وتمريفاً ويتوقف توقفاً قريبا على الكليات  
الحسنة لتألفه منها وبيداً على أقسام اللفظ والموضوع الى التصديق حجة  
وقياساً ويتوقف على القضية وأحكامها توقفاً قريبا لتألفه منها وعلى الموضوع  
والمحمول والمقدم والتالى والاسنفر والا كبر والوسط والكليات وأقسام  
اللفظ توقفاً بعيداً ولما توقفت افادة المعلومات التصورية والتصديقية

بسم الله الرحمن الرحيم



واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل جزؤه على  
 جزء منه دالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء منه دالة مقصودة  
 وقسموا المفرد الى جزئي مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه  
 كالم شخصي وكلّي لا يمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا  
 الكلّي الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراد وجنس  
 وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحوان بالنسبة للانسان وقصده وهو  
 جزؤها المساوي لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر  
 عليها كالضاحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها  
 كالمتنفس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون  
 أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهي  
 الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان  
 ناطق وتضمن وهي الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان  
 على حيوان أو ناطق والتزام وهي الدلالة على لازم المعنى لزوما يينا لا يحتاج  
 لدليل ذهني خاصا بأن يكتفى تصور المعنى في حكم العقل بالازم كدلالة المعنى  
 على البصر وباعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية  
 وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية كدلالة  
 على لافظه والطبيعية كدلالة الانين على التوجع وغير اللفظية الوضعية  
 كدلالة الاشارة أو الكتابة على ما وضعت هي له والعقلية كدلالة الصنعة على  
 صانعها والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء وصفرة على الخوف  
 واعتبروا من الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية وقسموا المركب الى  
 تقيدي ومنه المرف والقول الشارح المنقسم الى حدتام كحيوان ناطق في  
 تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك  
 أو جسم ضاحك فيه وإلى اسنادى منقسم الى انشائي كالامر والنهي وخبري  
 وهي القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المنقسمة الى حالية  
 دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه تنه وشرطية متصلة دالة على لزوم  
 التالي المقدم أو نفيه لزومية وهي ما حكم فيها بذلك لملاقة مقتضية له ككون  
 أحد طرفيها علة للآخر نحو ان كان الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه  
 أو كون عاتهما واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية



وهي ما حكم بذلك فيها تغير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق  
ومنفصلة دالة على تنافيهما أو تقيده اما ثبوتها ونفيها وهي الحقيقية نحو العدد اما  
زوج أو فرد أو ثبوتها فقط وهي مانعة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر أو حجر  
أو نقيض فقط وهي مانعة الخلو نحو زيد اما في البحر أو لا يفرق وإلى كنية  
وهي ما موضوعها كلي مقرون بسور كلي أو قصد فيها عموم أو ضاع مقدمها  
كذلك وإلى جزئية أي موضوعها كلي معه سور جزئي أو مقيدة ببعض  
أوضاع مقدمها كذلك وإلى شخصية موضوعها جزئي أو مقيدة بوضع معين  
لمقدمها وإلى مهمل موضوعها كلي لا سور معه أو مقيد بأوضاع مجملة بلا سور  
وصفة نسبة القضية حملية أو شرطية تسمى مادة وعنصر أو اللفظ الدال عليها  
يسمى جهة وتنقسم إلى الضرورة وهو الوجوب العقلي أي عدم قبول الانتفاء  
وفروعها سبعة والدوام وصورة ثلاث والامكان وصورة خمسة والاطلاق  
وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولادوام وصورة خمسة أيضا  
ومن القضيتين يتألف القياس الذي يلزم من تسليمه لذاته قول ليس إحدى  
مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجته إلى اقتراني وهو ما تم ذكر فيه النتيجة  
ولا تقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث  
واستثنائي فيه النتيجة أو تقيضها بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس طالعة وباعتبار  
مقدمتيه إلى حملي نحو ما تقدم وشرطي نحو كلما كانت الشمس طالعة كان  
النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الأرض مضيئة ينتج كلها  
كانت الشمس طالعة كانت الأرض مضيئة وإلى برهاني وهو ما ألف من  
مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين  
أو مسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من  
مقدمتين مظهرتين نحو فلان يمشي ليلا بالسلاح وكل من يمشي بالسلاح ليلا  
سارق فلان سارق وشعر مؤلف من مقدمتين متخياليتين تبسّط منهما  
النفس أو تقيض نحو العسل ياقوتة سيالة وكل ياقوتة سيالة شفاء من كل داء  
فالعسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء مهووعة  
فالعسل مهووع ومخالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق أو بالمشهور



نحو كل انسان حمار وكل حمار حمار فكل انسان حمار \* اذا علمت هذا فلفظ  
الباء في البسملة مفرد جزئي استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلافا فقيس جزئي  
وضع بوضع عام وقيل كلي كذلك وتفسيرها بالالصاق تعريف لفظي كتعريف  
البر بالقمح ولفظ اسم فيها مفرد كلي جنس باعتبار معناه القوي لشموله  
أنواع الكلمة الثلاثة وتوع باعتبار معناه النحوي وتعريفه لئلا يبا أنباء عن  
مسمى لفظي وعرفا بما دل على معنى في نفسه ولم يقترن بزمان وضما حدثا  
ولفظ الله مفرد جزئي وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود. تعريف  
لفظي ولفظ الرحمن مفرد كلي وضما جزئي استعمالا وقيل جزئي وضما  
أيضا لانه علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بانه اسم ذات قام به الرحمة  
لفظي ولفظ الرحيم كلي وضما واستمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه  
كتعريف الرحمن هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام  
عليها بحسب التصديق فلي أسالة باثنا وتلقها بنحو أولئك قضيتها حلية  
شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهي محصورة كلية وان قدر يؤلف  
بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل  
ولا بعض فهملة وعلى زيادتها فان اعتبرت الاضافة للمهدف شخصية والاستتراق  
فكلية وللجنس في ضمن بعض غير معين بجزئية وللجنس في ضمن الافراد  
مجملة فهملة ومادتها الامكان العام أي عدم الاستحالة المادق بالوجوب  
والجواز أو الخاس أي عدم الوجوب والاستحالة فيختص بالجواز  
أو الاطلاق العام أو المقيّد بنى الضرورة أو الدوام أو بالوقت أو الحين هذا هو  
الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتها كل ابتدائي أو تاليفي بسم الله  
الرحمن الرحيم فتجعل كبري لغري سهلة التحصيل أي هذا ابتدائي  
أو تاليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام  
استدلالا شيئا بقضايا قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا لكبرى هكذا  
الرحمن مفيض نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يتسدا باسمه  
والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات  
منعما في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فالحيب بانه منعم في الآخرة أيضا  
ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هنا بعض ما يتعلق بها من التصديق أيضا  
وهو خلاصة وإيضاح ما في ابداع حكمة الحكيم فيما يتعلق بسم الله الرحمن

الحمد لله الذي منح أحبه باللطف والتوفيق ويسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق

الرحيم للعلامة الجادمي (قوله الحمد لله) لفظ الحمد مفرد كلي جنس متوع الحمد قديم لتقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد تقديم لحادث وهو حمد الله تعالى رساله وأنبياءه وملائكته وصالحى المؤمنين وحمد حادث قديم وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد العباد بعضهم بمضاوقضيته حمليه شخصية ان اعتبرت أل عمديه وكلية ان اعتبرت استقراية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهمة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد بمجملة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر المهور حمد القديم القديم (قوله الذى) مفرد كلي خاصة لانه فى قوة المشتق أى المانع وضما جزئى استعمالا (قوله منح) أى أعطى يتعدى لآتين بنفسه تارة تقول منحه درهما وتارة يتعدى للثاني بالياء كما فعل الشارح فلا حاجة لتضمينه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر بهو عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى فهى قضية حمليه شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله أحبه) مفرد كلي خاصة جمع حبيب فويل بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثاني اذ من أحبه الله وفقه وهدهد لحبه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله (قوله باللطف) مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله التوفيق) مفرد كلي خاصة به تعالى وما توفيقى الا بالله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالما فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافرا كان أو غيره (قوله ويسر) محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى أيضا فقضيته حمليه مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله سلوك) مفرد كلي عرض عام باعتبار معناه الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله سبيل) مفرد كلي نوع (قوله التصور) مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت الموضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو نسبة أو غيرها وسيله القول الشارح (قوله والتصديق) مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة

الحمد لله رب العالمين  
الذى سهل سلوك سبيل  
التصور والتصديق



والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادي الى سواء الطريق وعلى آله وصحبه الخائزين للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب

الواقعية أو كذبها أي مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي والنسبة وهل هي شروط له أو شطوره معه فهو بسيط على الأول ومركب على الثاني من ثلاثة تصورات والابقاع أو الاتزاع وبقي ثالث بتركيبه من تصور النسبة والابقاع أو الاتزاع قسط وسيله الحجة (قوله والصلاة والسلام) كلاهما مفرد كلي جنس موضوع فتخصيته جمالية شخصية ان اعتبرت آل عهديه وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض افراد غير معينة ومهملة ان اعتبرت جنسية في ضمن افراد مجملة (قوله أشرف) مفرد كلي خاصة ولا تملل أشرفيته صلى الله عليه وسلم باختصاصه بتزايا لانه لا يقتضي الافضائية ولانه سوء أدب في حق النبيين المفضل هو عليهم بنقيض عنهم ولانها مصادرة ان يتينا على ان الاشرفية الاختصاص بالمرتبة ولان تشريفه تعالى لا يمل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله خلقه) مفرد كلي عرض عام (قوله محمد) مفرد كلي وضما خاصة وجزئي استعمالا علم شخصي منقول من اسم مفعول محمد المضاعف (قوله الهادي) مفرد كلي خاصة أي الدال (قوله سواء) مفرد كلي عرض عام أي مستقيم (قوله الطريق) مفرد كلي نوع أي دين الاسلام (قوله آله) مفرد كلي خاصة أي قريبه أو تابعه (قوله وصحبه) مفرد كلي خاصة أي الذي اجتمع به مؤمننا به بعد بشه (قوله الخائزين) مفرد كلي خاصة أي المتصفين (قوله للصدق) مفرد كلي خاصة أي مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله والتحقيق) مفرد كلي خاصة أي الايمان بالشيء على الوجه الحق أو إثباته بدليله (قوله وبعد فهذا الخ) الواو نائية عن اما واما نائية عن مهما يكن فتخصيته شرطية متصلة اتقافية ولفظ بعد مفرد كلي نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الإشارة مفرد كلي عرض عام وضما وجزئي استعمالا وقيل جزئي فيهما (قوله شرح) مفرد كلي جنس وضما وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللغة وباعتبار المعرف جزئي من قيل علم الشخص أي الفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله لكتاب) مفرد كلي خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى لرسالة

والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد الدال على  
مستقيم الطريق وعلى  
آله وأصحابه ذوى  
التحقيق ومن تبهم من  
الى التوفيق أو اما بعد  
فهذا شرح للرسالة

العلامة أثير الدين الأبهري رحمه الله المسمى بإيساغوجي في علم المنطق  
يحل ألفاظه ويبين مراده ويفتح مغلقه

لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك  
سبيل الأدب منه (قوله العلامة) بشد اللام مفرد كلّي خاصة صيغة مبالغة  
وتأوّه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله أثير) مفرد كلّي أي مختار فهو عرض  
عام (قوله الدين) مفرد كلّي جنس أي ما يتدين به ويقدر مضافه أي أهل  
ثم قل بمجموع أثير الدين وسمى به المصنف فصار مفرداً جزئياً علماً شخصياً  
(قوله الأبهري) يفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب إلى أبهرا  
كذلك اسم قبيلة مفرد كلّي عرض علم ثم غلب على المصنف فصار جزئياً  
علم شخص (قوله رحمه الله تعالى) رجم محمول والاسم الشريف موضوعه  
فهي قضية حملية مخصوصة ثم قل المركب إلى العطاء فصار انشائياً وخرج  
عن القضية (قوله المسمى) يفتح السين والميم الثاني متقلاً مفرد كلّي عرض  
عام نعم كتاب (قوله بإيساغوجي) مفرد جزئي علم شخص ويأتي للشارح  
الكلام عليه (قوله في علم المنطق) لفظ علم بكسر فكون مفرد كلّي جنس  
والمنطق يفتح فكون فكسر مفرد كلّي جنس إن كان مصدراً ونوع إن اعتبر  
اسم زمان أو مكان ثم قل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئياً  
علماً شخصياً لا إضافة من إضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية  
الدال في مدلوله (قوله يحل) يفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد  
على الشرح فهي قضية حملية شخصية (قوله ألفاظه) مركب إضافي  
إضافته للبيان أي يضبطها ويبين موضوعها ومحملها فتب هذا يحل القد  
في التسهيل وتناسي التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقدر استعارة  
اسمه له واشتق يحل بمعنى يضبط الح على سبيل الاستعارة التصريحية النبية  
(قوله بين) بضم ففتح فكسر متقلاً محمول موضوعه ضمير الشرح فهي حملية  
مخصوصة (قوله مراده) بضم الميم مركب إضافي إضافته لادنى ملازمة أي  
المعنى الذي أراده المصنف بالفاظ كتابه (قوله ويفتح) يجري فيه نحو ما تقدم  
في يحل ويبين (قوله مغلقه) بضم فسكون ففتح أي المعنى الخفي من المعاني  
المرادة به فتب الخفاء بالخلق في الصموية والتصر وتناسي التشبيه وأدرج  
المشبه في المشبه به وقدر استعارة المصدر واشتق منه مغلق بمعنى خفي على

الأبهري في المنطق  
أسكن الله سبحانه وتعالى  
يفضله مؤلفها العزف  
عليه والله تبارك وتعالى  
المستعان وعليه التكلان



ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلق والله أسأل أن ينفع به  
وهو حسبي ونعم الوكيل

سبيل التصريحية التبعية وقرينتها إضافة مطلق لضمير الكتاب (قوله ويقيد)  
بضم ففتح فكسر متقلا يجري فيه نحو ما تقدم في يحل (قوله مطلقه) بضم فسكون  
فتح مفرد كلي عرض عام أي المعنى الذي أطلقه المصنف وحقه انقياد سبوا أو  
انكالا على الشارحين (قوله على وجه الخ) أي طريق ووصف مفرد كلي نوع تنازع  
فيه الأفعال الأربعة (قوله لطيف) مفرد كلي عرض عام أي حسن أو مختصر أو  
ظاهر (قوله منهج) بفتح فسكون ففتح مفرد كلي نوع أي طريق واضح (قوله  
منيف) بضم فكسر مفرد كلي عرض عام أي عال علوا مضويا وأصله جيل أو حصن  
صغير في جبل تشبه علو المنوي بالاناقة في مطلق الارتفاع وتناسي التشبيه وادعى  
أن المشبه من أفراد المشبه به وقد استعاره الاناقة لعلو المنوي واشتق منها منيف  
بمعنى عال علوا مضويا (قوله وسميته) بشد الميم حمليّة شخصية موضوعها التاء  
المضمومة ومحوها الفعل (قوله المطلق) بفتح الميم واللام مفرد كلي نوع تشبه شرحه  
بمطلع الشمس في أن كلامه محل لطلوع زيل الظلمة والخفاء وتناسي التشبيه وأدرج  
الأول في الثاني واستعار المطلق للشرح تبعا لتشبيه ظهور المعاني بطلوع الشمس في  
مطلق ظهور تام النفع وزيل الخفاء واستعاره الثاني للأول تقدير أو اشتقاق المطلق  
من الطلوع على سبيل التصريحية التبعية فصار المطلق جزئيا علما شخصيا (قوله  
أسأل) حمليّة شخصية موضوعها ضمير المتكلم المقدربا ناو محو لها أسأل (قوله ينفع)  
حمليّة مخصوصة موضوعها ضمير الجلالة ومحو لها ينفع وحذف مفعوله لأفاده  
عمومه أي كل أحد والظاهر أنه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع في شيء  
منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما أن الأول عموميه مراد  
تناولا لاحكما والثاني لم يرد عموميه فيهما وإن قرينة الأول لفظية كالتك والحال  
والشرط والاستثناء وقرينة الثاني معنوية وإن قرينة الأول قد تنفك عنه وقرينة  
الثاني لا تنفك عنه وإن الأول حقيقة والثاني مجاز مرسل (قوله وهو حسبي) قضية  
حمليّة مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحو لها حسب وهذا أن أقيمت  
على أصلها فإن قلت لا نشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كافى فهو مفرد  
كلى من قبيل الخاصة (قوله نعم) بكسر فسكون فعل لا نشاء المدح فاعله الوكيل  
والخصوص بالمدح مقدرا أي الله تبارك وتعالى فليست قضية والمطلق اما على حسب

قال رحمه الله تعالى (بسم الرحمن الرحيم) أي ابتدئ وابتدأ بالبسملة عملاً بكتابه العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله ورواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي تنى عليه بصفاته إذا الحمد هو التناء باللسان على الجمل الاختياري على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم

وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا انشائية أو على جهة وهو حسي بتقدير أقول قبل تم أو الواو استثنائية أو نقل هو حسي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه على جوازه (قوله قال) محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حمية شخصية (قوله أي ابتدئ) تقدير لتعلق البناء وهو محمول على الضمير المقدربا نافي حمية شخصية والاولى تقديره أو لفظ لدلالة المقام عليه وعدم ايهامه بقصر التبرك بها على حال الابتداء اليضاوي بضمير كل شارع في شيء المتعلق من مادة ما جعلت مبدأ له (قوله وابتدأ) أي المصنف حمية شخصية (قوله عملاً) الاولى اقتداء وزيادة عملاً قبل بخبر (قوله وبخبر كل إلخ) اضافته للبيان (قوله أمر) أي شيء (قوله ذي) أي صاحب (قوله بال) أي شرف شرعي (قوله مقطوع) أي معدوم أو ناقص (قوله بحمد الله) أي بدل بسم الله الرحمن الرحيم (قوله رواه) أي الخبر بالروايتين إلخ حمية جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح إلخ (قوله نحمد الله) على جعل النون لام ظنة فهي شخصية وعلى انها المشاركة فهملة (قوله إذا الحمد) أي معناه لغة علة للتفسير قبله (قوله التناء) بتقديم المثلثة على النون أي الذكر أو الاتيان بخبر جنس (قوله باللسان) لبيان الواقع على ان التناء الذكر باللسان ولا خراج الاتيان بغيره على انه الاتيان وفيه انه يخرج حمد القديم له أو للحادث فالاولى ابدال اللسان بالكلام ليشتامها (قوله على الجمل) أي لاجله فصل مخرج التناء لاجل قبيح (قوله الاختياري) أي الحاصل باختيار المحمول فصل مخرج التناء باللسان لاجل جميل غير اختياري له كطول قامته وجماله وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمد الله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأحيب بأن المراد بالاختياري ما ليس باضطراري وبالترام خروجه وانه مدح لا حمد (قوله على جهة التبجيل) اضافته للبيان فصل مخرج التناء باللسان على جميل اختياري على جهة التهم والسخرية (قوله والتعظيم) عطف تفسير (قوله تعلق) أي وقع التناء على جميل من الفضائل إلخ (قوله بالفضائل) جمع فضيلة أي الصفة التي لا يتوقف اثباتها على المصنف

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أو لفظ اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث أول ما كتبه القام بسم الله الرحمن الرحيم فإذا كنتم كتاباً فاكثروها أوله وفي رواية إذا كنتم كتاباً فاكثروا في أوله بسم الله الرحمن الرحيم وقال رحمه الله تعالى (نحمد الله) أي تنى عليه بصفاته الجميلة فان الحمد لغة التناء بالكلام على جميل غير طبيعي بقصد التعظيم اقتداء بالقرآن العزيز وعملاً بحديث كل أمر ذي بال لا يبدأ بحمد الله فهو أجزم أي ناقص لبركة فيه وعبر بالجملة الفعلية الدالة على عدم الدوام اعترافاً بجزءه عن ادامة الحمد وعبر بالنون الدالة على المشاركة اعترافاً بجزءه عن استقلاله بحمد الله سبحانه وتعالى وصلة نحمده



بالفواضل وايتدأنايا بالحمد للامر وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين  
واشارة الى انه لا تعارض بينهما اذا الابتداء حقيقي و اضافي فالحقيقي حصل بالبسملة  
والا اضافي بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على  
الاسمية هنا وفيما يأتي قصدا لظهور المعجز عن الايمان بمضمونها على وجه الثبات  
والدوام واتي بتون العظمة

بها على ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله بالفواضل) جمع قاضية أي انصفة  
التي يتوقف اثباتها الموصوفها على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم والعفو  
والعلم (قوله للامر) أي اقتداء بالقرآن وعملا بالحديث (قوله الابتداءين) أي  
أي الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله بالروايتين الخ) أي رواية بسم الله  
ورواية بحمد الله (قوله الى انه) أي الشأن (قوله لا تعارض بينهما) بما يأتي التعارض  
على روايتي بسم الله الرحمن الرحيم وبالحمد لله بضم الدال عن الحكاية سواء كانت  
الباء للمعية أو الاستعانة أو المصاحبة لان الاستعانة بشيء أو مصاحبته في الابتداء  
قوت ذلك بغيره (قوله اذا الابتداء حقيقي) أي وهو تقديم الشيء على كل ما عداه علة  
لنفي التعارض بينهما (قوله و اضافي) أي تقديم الشيء بالاضافة المقصود سواء قدم  
على غيره أيضا أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي أي والا اضافي أيضا  
لما تقدم (قوله بالبسملة) أي الابتداء بها (قوله والا اضافي) أي وحده (قوله بالحمدلة)  
أي الابتداء بها (قوله وقدم البسملة على الحمد) مستأنف استثنافا بيانيا جواب عن  
سؤال مقدري أن التعارض يندفع بتقديم الحمد على البسملة أيضا فلم يبق قدمه عليها  
فيكون الابتداء به حقيقيا و اضافيا وبها اضافي فقط (قوله عملا) الأولى اقتداء (قوله  
واختار) أي المصنف حملة شخصية (قوله الفعلية) أي المنسوبة لافعل لتصديرها  
به نسبة الكل لجزءه (قوله الاسمية) أي المنسوبة للاسم لتصديرها به كذلك (قوله  
هنا) أي في صيغة الحمد (قوله وفيما يأتي) أي في مثاله ونصلي (قوله قصدا الخ) مقبول  
له لاختار الفعلية هنا وفيما يأتي (قوله بمضمونها) أي المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت  
عليه من الحمد والصلاة والسؤال (قوله على وجه الثبات) اضافته للبيان (قوله  
والدوام) عطفت تفسيره وأفاذ كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن  
بوضه ايل بواسطة العدول اليها عن الفعلية (قوله واتي) أي المصنف حملة شخصية  
دفع بها ما يقال التعبير بتون العظمة لا يناسب مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم الحمد  
لالحامد فالتناسب له تذلل الحامد وتواضعه واظهاره عظمة الحمدود (قوله بتون)

اظهار للمزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امثالاً لقوله تعالى واما  
بنعمة قريبك فحدث أي نعمة حمد ابلية (على توفيقه) نأ أي خاتمة قدرة الطاعة فينا  
عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية واما حمد الله على التوفيق أي في مقابلته  
لامطلقاً لان الاول واجب والثاني مندوب (ونسأله طريقة

العظمة) إضافة الدال للعلول (قوله اظهاراً الخ) مفعول له لآتي الخ (قوله  
للمزومها) أي العظمة (قوله من تعظيم الى آخره) بيان للمزومها (قوله  
بتأهيله) أي جملة أهلاً وقابلاً تصوير لتعظيم الله تعالى له والاولى بجملة علماء  
(قوله امثالاً الخ) علة للمطل مع علة أي فالتصير بتون العظمة مناسب لمقام الخذلانها  
لاظهار نعم المحمود الموجبة لحمده تضمنت تعظيمة وحده (قوله أي نعمة) هو  
لفظ المتن آتي به الشارح هنا ليقرب من مفعوله اطول الفصل بينهما ابكلام الشارح  
(قوله بليغا) أي مطابقاً لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بنعمته  
الموجبة لحمده (قوله خلقه) جنس شمل التوفيق وغيره (قوله قدرة) فصل  
مخرج خلقه تعالى غيرها وإضافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة  
الطاعة الكسب المقارن لها فلا يدخل في التعريف حالة الكافر والفاسق حتى  
تخرج بزيادة وتسهيل سبل الخير (قوله عكس) أي ضد ومقابل (قوله فانه)  
أي الخذلان الخ علة عكس الخ (قوله) حمد أي المصنف حملياً شخصية (قوله  
لامطلقاً) أي في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خالياً عن محمود عليه اذ هو من  
أركان الحمد فيتنى الحمدات مقابلة وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقاً  
اصطلاح فلا مشاحة فيه بأنه مقيد بالذات أو الصفات فلا وجه لتسميته مطلقاً (قوله  
لان الاول) أي الحمد على التوفيق علة لحمده عليه لامطلقاً وأورد ان عبارة المصنف فيها  
حمد مطلق أيضاً بقوله نحمد الله ومقيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لامطلقاً  
واجيب بأن المعنى لامطلقاً فقط (قوله واجب) أي لقوله تعالى واشكروا لي ولا  
تكفروا وقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد وقوله  
تعالى واما بنعمة قريبك فحدث ابن السبكي شكر التمتع واجب بالشرع وهذا على ظاهره  
ان أريد شكر القلب أي اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة  
فمن الله وان أريد شكر اللسان فمعنى وجوبه كون ثوابه كثواب الواجب على انه  
واجب في السر مرة (قوله والثاني) أي الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظاً  
ونية (قوله مندوب) أي لانه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة

(على توفيقه) أي خلق الله  
سبحانه وتعالى القدرة  
على الطاعة أي الكسب  
المقارن لها فحمده مقيد  
فهو من الشكر الواجب  
وكون الجملة لانشاء الحمد  
أولى من كونها للاخباريه  
لاحتماله عدم وقوعه وان  
تضمن التناء على المحمود  
بكونه أهلاً لان يحمد  
وهو حمد لكنه لا يبادل  
الصريح (ونسأله) أي  
الله سبحانه وتعالى (طريقة



هادية) أى دالة لتألي الطريق المستقيم وفي نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلي على محمد) من الصلاة عليه المأمور بها في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك

هادية) أى دالة لاستقامتها  
أى معرفة ونور بصيرة  
على قواعد الاسلام  
وشريعة سيدنا محمد  
عليه أفضل الصلاة  
والسلام وفي نسخة هداية  
طريقه أى الهداية فيها  
أولها وهي أولى بالسجع  
(ونصلي) أى نطلب من  
الله سبحانه وتعالى ان  
يصلي (علي) سيدنا (محمد)  
أى يرحمه رحمة مكرونة  
بتعظيمه

والافهم واجب أيضاً (قوله هادية) نسبة الهداية للطريق مجاز عقلي والحقيقة العقلية  
نسبتها الى الله تعالى (قوله أى دالة لتألي الطريق المستقيم) المراد بالطريق الدالة  
المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبي عليه  
الصلاة والسلام والقواعد الحققة الصحيحة فتاير المدلول الدال وزال الاشكال  
(قوله هداية طريقه) أى الهداية فيها أولها وهذه أولى لرعاية السجع (قوله ونصلي  
الح) الحكمة في ابتداء التصانيف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انه يجب على  
العاقل أن يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيراً كما يحق القدر وشراك العمل كافي  
الحديث وإن كان السؤال يستدعي ملازمة وقرباً مني وبين السائل والمسؤول وانتهى  
ذلك هنالك كون الحق تعالى في غاية النزه والقدس والسائلين موصوفين بالملائق  
البشرية والملائق الدنيوية احتاج واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تماق وهم  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلامهم رتبة وأرقهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه  
وسلم فهم والواسطة في جميع النعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
واختلف في انتفاعه بها فقليل به لقبول الكامل الحادث الزيادة وقيل بعدمه لان الله  
تعالى شرفه عن ان يكون من هو دونه - ومحتاج اليه سبباً في نفعه ووفق بينهما بنظر  
الاولى للحقيقة وسلوك الثاني سبيل الادب واشتهر القطع بقبولها واستشكل بلزوم  
القطع بمولى المصلي عليه مؤناً ولا سبيل اليه وأجيب بأن قبولها شرطه موته مؤناً  
وبأن قبولها يكون تخفيف العذاب عن مات كافر أو بأن لها جهتين جهة حصول  
المطلوب للنبي صلى الله عليه وسلم وهي القطعية وجهة النيابة المصلي عليها وهي مفوضة  
لمشيئة الله تعالى كإثر الاعمال واختلاف هل الاولى زيادة لفظ السيد تأدياً أو  
عدمها اتباعاً لاوارد (قوله من الصلاة المأمور بها الح) دفع به ما يقال صيغة نصلي  
خبرية عن صلاة حاله أو استقبالية بصيغة طلبية والاخبار بذلك ليس صلاة فام  
يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب انها مستعملة في الطلب فهي خبرية لفظاً  
انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله من الصلاة المأمور بها) أى دعائنا له بأن  
الله تعالى يصلي عليه لقضورتنا عما يناسبه وعجزنا عنه فتكون الصلاة من الرب  
السكامل على النبي الفاضل (قوله في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك) أى بقوله تعالى

فكيف نصلّي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد إلى آخره وهي من الله رحمة  
ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالثناء  
فوق أي أهل بيته خير ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته  
صلوا عليه وإضافة خبر البيان (قوله فكيف نصلّي عليك) أي بأي صيغة نصلّي عليك  
(قوله فقال) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله اللهم صل على محمد الخ) أشار بقوله  
الخ إلى تمام الصيغة وهو كما في رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت يا رسول الله أمرنا  
الله أن نصلّي عليك فكيف نصلّي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فكتّم ثم قال  
قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى  
آل محمد كما باركت على آل إبراهيم في العالمين أنت حميد مجيد والسلام كما عظم الله  
قوله شيخ الإسلام الشارح في الأعلام في أحاديث الأحكام عن ابن سعد فليس في هذه  
الرواية كما صليت على إبراهيم ولا كما باركت على إبراهيم وفي رواية عن كب أنبأتهما  
ففي شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف نصلّي عليك إذا نحن  
صلينا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على  
إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم  
وعلى آل إبراهيم أنت حميد مجيد فليس في هذه الرواية في العالمين (قوله وهي) أي  
مبنى الصلاة (قوله رحمة) أي مطلقة أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه  
مبنى لنوى حقيقي وقولهم الصلاة في اللغة الدعاء معناه إذا كانت من غيره تعالى كما دمي  
(قوله استغفار) أي طلب مغفرة ولا يخفى أنه دعاء فلا معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما  
كانت صلاة الملائكة دعاء بشي خاص بخلاف صلاة غيرهم احتجبت للتميز والمقابلة  
لكن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة  
والرحمة ونصه أن الملائكة تصلّي على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له  
اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الحق أن صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله ومن  
الآدميين) أي والجن (قوله ودعاء) عطف تفسير (قوله بالثناء) أي من فوق  
الساكنة عتب عين ههنا مكسورة (قوله أهل بيته) هم علي وفاطمة والحسن  
والحسين وأمهات المؤمنين وقدم هذا لوروده في الحديث (قوله به) أي تفسير  
عترته بأهل بيته بقوله عترتي أهل بيتي (قوله أزواجه وذريته) هذا المعنى لا يشمل  
أيّا كرم الله وجهه ويشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله أهله  
وعشيرته) هذا المعنى يشمل علياً ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه

(و) على (عترته) بكسر  
العين الهمزة وسكون التثنية  
(فوق) أي أهل بيت  
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم



الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجومري (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها في خطبه والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة وما بعدها (فهذه) المؤلفات الحاضرة ذهناً ان ألفت بعد الخطبة وخارجاً أيضاً

(أجمعين أما بعد) بفتح الهزة  
وشد الميم حرف شرط  
وتفصيل نائب مهما يكن  
والاصل مهما يكن من شيء  
(فأقول) (هذه) أي  
الالفاظ الذهنية المختصة  
الدالة على معانيها

وسلم (قوله الادنين) أي الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو ألفاً لتحركها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول بمحذوف أي أعني أخرج به الابعد منهما (قوله نسله ورهطه) قريب مما قبله ومعنى المشيرة والرهط القوم والقبيلة (قوله أما بعد فهذه الخ) الاصل مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهي قضية شرطية متصلة اتفاقية اذ لاعلاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله للانتقال) أي عنده (قوله أسلوب) بضم الهز أي نوع من الكلام (قوله الى آخر) بفتح الهزة والحاء المعجمة أي لا يناسب المنتقل عنه فتكسب الاقتضاب شبهاً بالتخلص وهو الانتقال الى المناسب بسبب اشعارها بالانتقال اليه في الجملة فلا يطرُق الذهن بقتة فيكون الانتقال اليه اقتضاباً محضاً (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها) أشار به الى ان الاتيان بها سنة (قوله والتقدير مهما يكن من شيء بعد البسملة الخ) أي لانه الاصل المدول عنه للاختصار فحذف مهما يكن من شيء وغوضت عنهما أما فلزمهما مالزهما من لصوق الاسم والفاء اقامة للآزم مقام الملازم وابقاء لآثره في الجملة وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بند البسملة والحمدلة هذه الخ ليكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق فيتحقق جزاءه ولان طلب ابتدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولاداعي لتقييد الشرط بها (قوله فهذه الخ) حملياً شخصية (قوله المؤلفات) أي التي هي الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو ما ركب من اثنين منها أو من الثلاثة أو المختار الاول لاحتياج المعاني الى الالفاظ وعدم تيسر النقوش لكل أحد (قوله الحاضرة ذهناً) أي فقط الخ ظاهر على ان المشار اليه النقوش وحدها أو مع الالفاظ أو المعاني أو معهما أما على انه الالفاظ وحدها أو المعاني كذلك أوهما فهي حاضرة ذهناً فقط مطلقاً اذ المراد الالفاظ الذهنية لانها القارة وأما

ان ألفت قبلها (رسالة) لطيفة (في) علم (المنطق) وهو آلة قانونية

الإنسانية فبإزالة تنعدم بمجرد المنطق بها والسر في الإشارة إلى المعاني أو الألفاظ الإشارة إلى إتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرة عند المخاطب وإلى كمال قطنته حتى بلغ مبلغاً صارت المعاني عنده كالبحر واستحق أن يشار له إلى المقول بما يشار به إلى الخيوس المبصر وفي هذا بحث له على تحصيل المعاني (قوله رسالة) بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهو الانبساط على تودة يقال ناقة رسل أي سهلة السير ففيه إشارة واضحة إلى سهولة هذا المؤلف وقلة كما وان عظم ككيفية وسبب تسميته المؤلف المختصر رسالة ان أهل البادية والاقطار النائية التي هي من العلماء خالية اذا أشكل عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة ويشتروها إلى الأعمار يستقون علماءها فيجيئون عنها ويرسلونها إلى السائلين فتبه المؤلف الصغير المبعوث إلى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين إلى العلماء وبالعكس في الخفة والبحث على سبيل التصريحية ثم صار حقيقة عرفية (قوله لطيفة) أي حنة الوضع بديمة الصنع والقلة للمفاد برسالة واجبة للذات والاطاقة راجعة للمعنى والترتيب فلا تكرار (قوله المنطق) يطلق في الأصل على المنطق اللساني وعلى أدراك المقولات وهذا النم يقوي هذين المعنيين ويملك بها سبيل التداد فلذا سمي منطقاً (قوله آلة قانونية الخ) لا بد لمن أراد الشروع في فن من تصوره بوجه ما والا فلا يمكنه توجيه نفسه لامتاع توجهها إلى الجهول بكل وجه وعلمه بأن له فائدة ما والا كان اشتغاله به عبثاً والواجب متابعة تصوره بحده أو رسمه ليكون على بصيرة في اشتغاله به وترداد البصيرة بمعرفة موضوعه وفائدته وأنها معتبرة بالنظر إلى المشتقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين موضوعه وفائدته والآلة هي الوسيلة في وصول أثر الفاعل إلى المقول كقلم الكاتب وقواعد المنطق تتوصل بها النفس إلى معرفة المجهولات التصورية والتصديقية وقوله قانونية أي منسوبة إلى القانون نسبة الجزئي إلى كليته وهو لفظ يوناني ويرادفه في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها يحمل الجزئي موضوعاً والقاعدة محمولاً وجعل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على هيئة الشكل الأول نتيجة مشتقة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها

المختصرة (رسالة) أي  
مؤلف صغير الحجم  
لكنه كثير العلم (في)  
بيان (المنطق) بفتح الميم  
وسكون التون وكسر الطاء  
المهل فقاق أصل معناه  
المنطق اللساني وأدراك  
المقولات أو زمانه أو مكانه  
لأنه مصدر ميمي صالح  
لثلاثة ثم نقل للقواعد  
المختصرة التي



تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وقائده الاحتراز عن الخطأ

تعصم مراعاتها الذهن عن  
الخطأ في فكره لتسديدها  
المنطق والادراك وسلوكها  
بهما سبيل السداد وصار  
حقيقة عرفية فيها  
وموضوعه المعلومات  
التصورية والتصديقية  
من حيث صحة التوصل  
بها إلى مجهول تصوري  
أو تصديقي أو من حيث  
توقف التوصل إليه عليها  
توقفاً قريباً أو بعيداً  
وقائده الاحتراز عن  
الخطأ

بأن تقول مثلاً زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل مخرج الآلة  
الجزئية كالقلم والمنشار (قوله تعصم مراعاتها الخ) فصل مخرج ما عدا المنطق  
ومعني تعصم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يعصم الذهن  
عن الخطأ والالام يقع من منطقي خطأ أصلاً واللازم باطل فكثيراً ما أخطأ  
من لم براع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله الذهن) أي القوة  
المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية والفكر حركة النفس  
في المقولات للتوصل إلى المجهولات وهذا التعريف على أنه آلة وقال بعضهم  
أنه علم وهو المشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من  
الفاصل قاله السيد وفق بينهما بنظر الاول إلى أنه ليس مقصوداً لذاته وإن  
كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله وموضوعه  
الخ) في التسمية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضة الذاتية  
أي التي تعرض لذاته أو مساويه أو جزئه الاول كالتمجيب المارض للانسان  
لذاته والثاني كالضحك المارض للانسان بواسطة المنعجب والثالث كالحركة  
بالارادة المارضة له بواسطة الحيوان وسببت ذاتية لاستادها الذات المعروض  
مباشرة أو بواسطة واحترز بالذاتية عن العوارض الغريبة التي تعرض للنفس  
بواسطة أمر خارج أهم منه كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جيباً أو  
أخص كالضحك المارض للحيوان بواسطة كونه انساناً أو مابين له كالحرارة  
المارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسببت غريبة لعدم استنادها للمعروض  
(قوله المعلومات) التصورية والتصديقية أي من حيث صحة التوصل بها إلى  
مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث توقف التوصل إلى ذلك عليها توقفاً  
قريباً أو بعيداً مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها  
البحث عن كون القول الشارح حذاً تاماً أو ناقصاً أو رسماً كذلك أو ترميزاً  
لفظياً أو بالثال أو بالتقسيم وكونه مطرداً منعكساً أولاً ومثال البحث عما  
يتوقف التوصل إلى التصور عليه توقفاً قريباً البحث عن السكلي بكونه  
جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصة أو عرضاً عاماً ومثال البحث عما يتوقف

في الفكر (أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحاً (استحضاره لمن يتدبر في شيء من العلوم)

عليه توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وعن السكلي بكونه ذاتياً أو عرضياً والبحث عن اللفظ بكونه مفرداً أو مؤلفاً ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها إلى مجهول تصديقي البحث عن القياس بكونه اقترانياً أو استثنائياً وبكونه على الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع وبكونه من أي ضرب منها وبكونه مستوفياً شروط إنتاج شكله أولاً وبكونه برهاناً أو جدلاً أو خطابة أو شعراً أو سفسطة ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصول إلى التصديق عليها توقفاً قريباً البحث عن المركب بكونه قضية وبكونها حملية أو شرطية لزومية أو اتفاقية أو منفصلة حقيقية أو مائة جمع فقط أو مخلو فقط عنادية أو اتفاقية وبكونها مخصوصة أو محصورة كمية أو جزئية أو مهمة وبكونها محصلة أو معدولة وبكونها حقيقية أو خارجية وبكونها تقيضاً أو عكساً مستوياً أو عكس تقيض موافقاً أو مخالفاً وبكونها لازماً أو ملزوماً ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفاً بعيداً البحث عن المفرد بكونه كلياً أو جزئياً وبكونه أصغر أو أكبر أو وسطاً وبكونه موضوعاً أو محمولاً أو مقدماً أو تالياً وسميت المعلومات ونحوها موضوعاً لأنها توضع في مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منها قضية ومسئلة نحو الإنسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق حدد تام للإنسان والجسم الناطق حد ناقص له ونحو زيد كاتب حملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لزومية والعدد اثنان زوج واما فرد متصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس اقتراني حملي من الشكل الأول من ضربه الأول (قوله في الفكر) أي تركيب أجزاء القول بالشرح والحجة (قوله أوردنا) أي أيما ووضعنا وفيه إشارة إلى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله فيها) أي الرسالة التي هي عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله ما يجب استحضاره) أي من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول في الدال فلا اشكال (قوله اصطلاحاً) أفاد به أن الوجوب ليس شرعياً يستحق ممثله

في الفكر ونفت رسالة بجملة (أوردنا) أي بينا (فيها) أي الرسالة (ما) أي معاني (يجب) وجوباً اصطلاحياً بحيث يحكم باصا به من قام به وخطأ من لم يقم به وفاعل يجب (استحضاره) أي معرفته وملاحظته والماء عانداً وذكره مراعاة للفظه وتنازع يجب واستحضار (لن) بكسر اللام وفتح الميم أي الشخص الذي أراد أن (يتدبر) أي يشرع (في) الاشتغال بـ (شيء من العلوم) أي القواعد المدونة غير المنطق ويستعين بما استحضره على فهم ما يشرع فيه وينصم به



فقد قال النزالي من لا مرقعة له بالمنطق لائحة بلمه وسماه معيار العلوم  
وحصر المصنف

الثواب وتاركة العقاب وانما هو اصطلاح للمناطقة يوصف موافقه بأنه مصيب  
ومخالفه بأنه مخطيء لقول المصنف لمن يتدىء في شيء من العلوم اذ  
لا يجب عليه شرعاً الا اذا أراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها  
ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المؤلفة في المنطق قسماً قسم خال  
عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر  
النوسي والسلم وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به بل هو  
فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية  
وكلاهما يتوقف على حصول الملكة في هذا الفن وكل ما يتوقف عليه  
الواجب فهو واجب بل تعالى بعضهم وجعله قرضاً عينياً لتوقف تحرير  
العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالح والمطالع  
وللواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف قليل ينتميه مطلقاً وقيل  
بجوازه كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب  
والسنة وكالقرينة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله قصد  
قال النزالي) بتخفيف الزاي نسبة للنزل وذلك لان والده كان ينزل  
الصوف ويبيعه بذكره بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد وقد  
بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكنيته أبو حامد واتفق له في آخر عمره انه رآه  
ابن المقرئ في بريدة بمرقة وعكا وتاركا للتدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال  
تركت هوى ليلي وسعدي بمنزل وعدت الى مصحوب أول منزل  
وناديت بالاسواق مهلاً فهذه منازل من تهوى وريدك قاتل  
غزلت لهم غزلاً رقيقاً قلم أجيد لغزلي نسا جاً فكسرت منزلي  
علة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله لائحة) بكسر اللثة أي لا وثوق  
ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله  
معيار) كيزان لفظاً ومعنى لانه يرف به الفكر الصحيح والفاقد كما يعلم  
بالميزان الحسي تمام الموزون وقصه ويطلق للميار على العلامة أيضاً كافي  
قولهم الاستثناء معيار العموم (قوله وحصر المصنف الخ) سبب الحصر

من الخطأ فيه قال خجة  
الاسلام الامام النزالي رضي  
الله تعالى عنه من لا مرقعة  
له بالمنطق لائحة بلمه وسماه  
معيار العلوم وقيد ايراد  
ما يجب استحضاره بقوله حال  
كوني

(مستعينا بالله تعالى) أي تترد عن كل ٢٠ قصر أي طالباً منه سبحانه وتعالى خلق إراد ما يجب استحضاره

المقصود في رسالته في خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكلبيات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي طالباً منه المودة على أكمالها (أنه مفيض الخير والجلود) أي المطاء على عباده هذا (إيساغوجي) هو لفظ يوناني معناه الكلبيات

أما الجمل كحصر الكل في أجزائه وأما الاستقراء وهو تتبع أفراد الشيء بحيث لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فيمن يحرك فكه الأسفل عند مضغه وأما العقل كحصر العالم في جوهر وعرض (قوله المقصود) أي سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته والحجة ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كاقسام اللفظ والدلالة (قوله في رسالته) أي منها ويلزم كونه مقصوداً من المنطق لوضعها فيه بحيث لا يخرج عنه (قوله بحث) أصله التفتيش في الأرض بنحو عود ثم نقل للمسئلة الخفية لملاقاة الجاورة إذ جرت عادتهم به عند التأمل فيها (قوله بحث الالفاظ) أي والدلالة (قوله التصورات) أي القول الشارح ولو عبر به لكان أولى لشمول التصورات الكلبيات أيضاً (قوله القضايا) أي شرح حقيقتها وأقسامها ونناقضها وعكسها (قوله القياس) أي شرح ماهيته وأقسامه من اقتراني واستثنائي وحلي وشرطي وبرهان وجدل وخطابة وشر ومغالطة (قوله مستعينا) حال من فاعل أوردنا والمطابقة بينهما في الأفراد لاستعمال نافي التكلم وحده المعظم نفسه (قوله على أكمالها) خصه الشارح لقربة المقام والاهتمام بما هو بصدده وإن كان حذف الممول يفيد الموم (قوله أنه) أي الله تبارك وتعالى في قوة العلة لقوله مستعينا بالله تعالى (قوله مفيض) أي معطي عطاء كثيراً (قوله الخير) أي ما فيه نفع (قوله والجلود) أي إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي عطفه خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله يوناني) بضم المثناة تحت أي منسوب ليونان صنف من العجم لو وضعه في لغتهم (قوله معناه) أي الذي نقله إليه المناطقة قيل أنه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم إيسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا وإكي بالكاف ومعناه ثم بفتح المثناة أي أجلس أنت وأنا هناك بحث في الكلبيات الخمس ثم

وكسبه لا المشاركة فيه لتسهيله  
اذلا شريك له سبحانه وتعالى  
في خلق أفعال العباد فثبه  
وقوع أفعالهم بين قدرة الله  
سبحانه وتعالى بالخلق وقدرة  
العبد بالكسب بوقوعها بين  
قدرتين الخالقين لتسهيلها  
فرضا وتناسل التشبيه وادعي  
دخول المشبه في المشبه به  
وقد استعار الاعانة من المشبه  
به للمشبه والقربة حالة  
واشتق منه مستعينا على سبيل  
الاستعارة التصريحية التبعية  
(أنه) أي الله سبحانه وتعالى  
(مفيض) بضم الميم وكسر  
الفاء وسكون المثناة تحت  
فضاد معجبة أي مكثر اعطاء  
(الخير) بفتح المعجمة وسكون  
: المثناة أي الشيء النافع (و)  
مفيض (الجلود) بضم الجيم  
وسكون الواو أي إعطاء ما  
ينبغي لمن ينبغي إعطاءه على  
وجه ينبغي الإعطاء عليه  
عطف خاص لاطلاق إعطاء  
الخير عن قيده بما ينبغي الخ  
وجملة أنه مفيض الخير  
والجلود مستأنفة استئنافاً بيانياً  
جواب عن سؤال تقديره لم

استغنت بالله سبحانه وتعالى (إيساغوجي) بكسر الهمزة وسكون المثناة تحت وضم

نقله



الحس الجنس واتنوع والفصل والخاصة والمرض العام وقيل معناه المدخل أي مكان الدخول في المنطق سمي ذلك به باسم الحكم الذي استخرج به ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه في كل مسألة بقوله يا ايساغوجي الحال كذا وكذا وفي نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير

نقله المناطقة بعد ابدال الكاف جيم وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الحس (قوله الحس) وجه حصرها فيها ان الكلبي اما تمام الماهية أولا والثاني اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو لها أو أعم منها (قوله الجنس) هو جزء للماهية المشترك بينها وبين غيرها كالحوان المشترك بين الانسان وغيره من أنواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال في جواب ماهو بحسب الشركة فقط والفصل يقال في جواب أي شيء هو في ذاته وعلى الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والنوع) هو تمام الماهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال في جواب ماهو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله والفصل) هو جزء للماهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والمرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله والخاصة) هي الوصف العارض للماهية القاصر عليها وقدمها على المرض العام لاختصاصها بالماهية (قوله والمرض العام) هو العارض للماهية المشترك بينهما وبين غيرها (قوله ذلك) أي المذكور وهو الكليات الحس وأتى بإشارة البعيد لطول الفاصل بينهما (قوله به) أي ايساغوجي (قوله باسم الحكم) بدل من به فهي من تسمية الشيء باسم واضحه لملاقة السببية وله اسم آخر وهو ارسط بكسر الهمزة وفتح الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر أيضاً وهو ارسطاطاليس (قوله وقيل باسم متعلم الخ) وذلك أن حكماً استخرج الكليات الحس وجعلها عند رجل اسمه ايساغوجي فطالما قلم يفهمها فلما رجع الحكم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت باسمه للمناسبة بينهما في الجملة والمشهور ان ايساغوجي اسم لوردة ذات أوراق خمسة فنقل للكليات للمناسبة في الحسن (قوله وفي نسخ الخ) أي فان

الفين المعجمة وكسر الجيم  
يوناني مركب من ثلاث  
كلمات أصلها ايسا اغوا كي  
ومعنى ايسا أنت ومعنى  
اغوا أنا ومعنى أكي ثم يفتح  
الثالثة والميم متقلداً أي اجلس  
أنت وأنا هناك نبحث في  
الكليات الحس فحذف منه  
همز اغوو همز اكي وأبدل  
الكاف جيم وسمي به  
الكليات الحس وقيل انه اسم  
الحكم الذي استخرجها  
ودونها وقيل اسم تلميذه ثم  
نقل اليها وقيل اسم ورده  
ذات أوراق خمس ثم نقل  
اليها للمشابهة في الحسن ثم  
صار حقيقة عرفية فيها فهي  
المراد هنا ولما كانت متوقفة  
على اللفظ واقسامه والدلالة  
واقسامها بدأها فقال

(اللفظ الدال) بشد اللام أي المفهم ٢٢ بضم الميم وسكون الفاء وكسر الهاء (ب) سبب (الوضع) بفتح الواو

ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع

وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تنسني الى خطأ أو سهو (قوله ولما كانت معرفة الكليات الخ) جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه المعلومات التصورية والتعبدية وهو ما وجه بحث المنطقي عن اللفظ ودلالته مع خروجهما عن موضوعه (قوله الكليات) أي ماهياتها وأقسامها وما يتعلق بها (قوله تتوقف الخ) أقسام التوقف خمسة توقف شروعي كتوقف المطالعة في الكتاب على مقدمته وتوقف شعوري كتوقف المعرف بفتح الراء على تعريفه وتوقف وجودي كتوقف الكل على أجزائه وتوقف تأثيري كتوقف الملول على عاتقه الفاعلية وتوقف شرطي كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الأول (قوله المطابقة الخ) بيان للدلالات الثلاث (قوله وأقسام اللفظ) عطف على الدلالات (قوله بيانها) أي الدلالات وأقسام اللفظ (قوله اللفظ) احتراز به عن غيره كالكتابة والإشارة والسند والنصب فلم يعتبروا دلالاته كما يأتي (قوله بالوضع) أي تبيين اللفظ للمعنى احتراز به عن اللفظ الدال بالمثل أو الطبع فلم يعتبروا دلالاته كما يأتي أيضاً (قوله وهو) أي اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أي عين (قوله بتوسط الوضع) أي لتمام المعنى دفع به تقض كل تعريف من تعاريف الدلالات الثلاث بالآخرين وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله على تمام) أي جميع قيل لا حاجة اليه لان اللفظ انما يوضع ليبدل على تمام ما وضع له وأجيب بأنه احتراز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثي ورد بأنها مطابقة لا تخرج بلفظ التام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمناه أقول لا يرد البحث من أصله لان وضعه لتمام معنى لا يمنع دلالاته على جزئه أو لازمه مجازاً كما يدل على تمامه حقيقة فاحتراز بلفظ تمام في تعريف المطابقة عن دلالاته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشعاره بالتركيب فلا يشمل الدلالة على بسيط (قوله وضع) بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ

وسكون الضاد المعجمة فبين مهمة أي التبيين من الواضع لمعنى بحيث متى استعمل فهو المراد به اعلم ان المتقدمين عرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر فأورد عليه ان الفهم صفة الشخص الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينتان وان اللفظ يتصف بالدلالة بمجرد وضعه وبعد استعماله والتعريف يقتضي انه لا يوصف بهما الاحال استعماله فالصواب تعريفها بأنها كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر وأجيب عن الأول بأن سببه قطع العامل عن معموله واعتبار مجرد الفهم وليس التعريف كذلك بل هو فهم من أمر ولا شك ان الفهم من الامر صفة للامر المفهم الدال وعن الثاني بأن وصف اللفظ بالدلالة قبل استعماله مجاز باعتبار ما يؤول اليه ويعد مجاز باعتبار ما كان والتعريف انما هو للحقيقة وخبر اللفظ الدال بالوضع (يدل) بفتح المتاء تحت وضم الدال المهمل وشد اللام أي

يفهم بضم فسكون فكسر باعتبار وضعه لتمام معناه وصلة يدل (على تمام ما) أي المعنى الذي (وضع) ولم



بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ ولم يبرز لأن ٢٣ التباسه وصلة وضع (له) أي المعنى فاعله

عائدا وصلة يدل (ب) دلالة  
تسمى بدلالة (المطابقة)  
بضم الميم وفتح الموحدة  
لمطابقة الدال للمدلول أي  
مواقفته (و) اللفظ الدال  
بالوضع يدل باعتبار وضعه  
لتام ما وضع له (على جزئه)  
أي المعنى الذي وضع له في  
ضمن دلالة على تمام ما وضع  
له فهو فهم واحد له اعتباران  
اعتبار تعلقه بالتام فهي  
مطابقة واعتبار تعلقه بجزئه  
فهي تضمن وقيل قبلها مقدمة  
لها وقيل بملها تأكيذا  
(ب) دلالة تسمى بدلالة  
(التضمن) بفتح التاء فوق  
والضاد المعجمة وضم الميم  
متقلا لتضمن المعنى الموضوع  
له لجزئه المدلول عليه (أن)  
بكسر فسكون حرف شرط  
(كان له) أي الموضوع له  
(جزء) فان لم يكن له جزء  
فليس للفظ الموضوع له  
دلالة تضمن (و) اللفظ الدال  
بالوضع يدل باعتبار وضعه  
لتام ما وضع له (على ما) أي  
المعنى الذي (يلازمه) فاعلة  
المستتر عائدا ومفعوله البارز

له بالمطابقة) لمطابقته أي موافقته له من قولهم طابق النعل النعل  
إذا تواقفا (و) يدل (على جزئه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن)  
لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى  
ما يلازمه) أي ما يلازم ما وضع له (في الذهن

ولم يبرز مع جريانه على غير ماهو له لامن اللبس بناء على ان وجوب  
ابرازه مطلقا عند البصري في الصفة دون الفعل وهي طريقة والثانية  
لا فرق بينهما في وجوبه مطلقا وعليها انصف سلك سبيل الكوفي (قوله  
بالمطابقة) أي بدلالة تسمى مطابقة (قوله لمطابقته) أي المدلول الخ تحليل  
لتسميتها مطابقة (قوله له) أي الدال أو الموضوع له (قوله وعلى جزئه)  
أي في ضمن دلالة على كله فهو فهم واحد لكن يعتبر تارة من حيث  
تعلقه بالكل فيكون مطابقة وتارة يستبر من حيث تعلقه بالجزء في ضمن  
الكل فيكون تضمناً وقيل يفهم الجزء أولاً ثم يفهم الكل وقيل بالعكس  
فهما فهما على الآخرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر  
عنها على تأنيدها والمراد على كل حال بتوسط وضع اللفظ لتام معناه لئلا  
تنقض التعاريف كما تقدم وسأينه ان شاء الله تعالى (قوله لتضمن المعنى)  
أي الذي وضع اللفظ له تحليل لتسميتها تضمناً (قوله له) أي المعنى الذي  
استعمل اللفظ فيه (قوله بخلاف البسيط) أي فتفرد فيه المطابقة عن  
التضمن ببيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله كالنقطة) بضم النون مثال  
لما وضع لمعنى بسيط (قوله وعلى ما يلازمه) أي معنى تصوره لازم  
لتصور المعنى الذي وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والضرورة والملازمة  
عدم الاتفكاك بين شيئين والمتضمني منهما للآخر يسمى ملزوماً والآخر  
يسمى لازماً (قوله في الذهن) أي بحيث متى تصور فيه الملزوم تصوره لازمه  
كضرورة الملوك لعددها فيه احتزبه عما يلازمه في الخارج فقط كسواد الغراب  
والزنجي فالدلالة عليه ليست التزاماً لان اللزوم الخارجي لا يكفي فيه انتقال  
الذهن من الملزوم الى لازمه لتوقعه على تكرار المشاهدة فان لم تتكرر  
مشاهدته كالأعمى ومن لم ير الغراب أصلاً يتصور الغراب ولا يجوز بلزوم  
السواد له بل لا يتصوره عند تصور الغراب فمن قال المناسب اطلاق اللزوم

ضمير المعنى الذي وضع اللفظ له وصلة يلازمه (في الذهن) بكسر الدال المعجمة أي القوة التي تهيم النفس

بالالتزام) لا التزام المعنى أى استلزامه سواء لازمه فى الخارج أيضاً لا (كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بانطباقه وعلى أحدهما) أى الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصحة الكتابة بالتزام) ودلالة

أي الخارجى فقط فإن المدار على انتقال الذهن والخارجى يكفى فيه لم يصب فضلاً عن مخالفته الاصطلاح وأنه علم وتم نقل أن كان له لازم كما قال فى التضمن أن كان له جزء قلعه تبع الامام فى قوله أن المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لا بد له من لازم ذهنى يتزم من تصور صورته وهو كونه ليس غير نفسه وإن رد عليه بأن شرط الالتزام كون اللزوم بينا أى لا يحتاج بواسطة كونه أخص أى يكفى فى حكم العقل به تصور المتزوم وحده كالزوم الملكة لعمدها وتزوم المقابلة المذكورة ليس كذلك اذ لا يتزم من تصور معلوم تصور غيره فضلاً عن منابرة (قوله بالتزام) أى بدلالة تسمى التزاماً (قوله بالتزام المعنى) أى الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاماً (قوله له) أى اللزوم الذى دل عليه اللفظ (قوله لازمه فى الخارج أيضاً) أى كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة (قوله أم لا) أى كالمملكة لعمدها كالبحر للعلم والعلم للجهل وتسمع للصمم والكلام للبكم فاتها ملازمة له ذهناً بحيث متى تصور تصور لا خارجاً (قوله كالإنسان) أى هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع ولدلالاته الثلاثة (قوله وعلى قابل العلم الخ) أورد اعشى الدجى أنه لا يكفى تصور الإنسان فى حكم العقل بلزوم قابلية ما ذكر له فلزومها له بين بالمعنى الاعم وشرط الالتزام اللزوم الالهي بالنعنى الاخص فدلالة الإنسان على قابل العلم الخ ليست التزاماً وأجاب بأن المثال لا يشترط صحته لانه مجرد الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم القابلية المذكورة له بالمعنى الاخص كالزوم الملكة لعمدها لان حقيقة حيوان ناطق أى مدرك للعلم وصحة الكتابة وغيرها بالقوة والقابلية بالتمثيل صحيح والآن أوفى بما وعدت به وذلك أنه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام بالدلالة على لازمه الذهني البين الاخص أنها غير مطردة أى لا يلزم من

والتصديقية سواء لازمه فى الخارج أيضاً كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أولاً كالمملكة لعمدها واحتراز عن ما يلزم فى الخارج فقط كسوء الغراب فليست الدلالة عليه التزاماً (ب) دلالة تسمى بدلالة (الالتزام) لا تستلزم المعنى الموضوع له المعنى المدلول عليه ومثل المنصف للدلالات الثلاث فقال (ك) لفظ (الإنسان) الموضوع للحيوان الناطق (قوله أى لفظ إنسان) يدل على الحيوان الناطق بانطباقه (و) يدل (على قابل) بكسر الموحدة أى الصالح للاتصاف (ب) العلم) بكسر فسكون أى الادراك المطلق (وصحة الكتابة) اضافته للبيان (بالتزام) لان حقيقة الإنسان حيوان ناطق أى قابل للعلم والكتابة وغيرها فالقبول المذكور لازم له ذهناً لزوماً بينا بالمعنى

الاخص كالزوم الملكة لعمدها

وجودها



(تسويات الاول) معنى الزوم عدم الاتفكاك فان لم يحتاج لدليل فين بكسر التثنية مثقلة كما ذكر وان احتاج له كلزوم الحدوث للعالم بفتح اللام فتعير بين وان كفى في جزم العقل به تصور المزوم كما ذكر فهو أخص وان توقف على تصور المزوم ولازمه كلزوم التعجب للانسان فهو أعم وشرط دلالة الالتزام المزوم اليين الاخص (الثاني) القرافي دلالة العام على بعض جزئياته ليست مطابقة لانه ليس تمام معنى العام ولا تضمننا لانه ليس جزءه ولا التزاماً لانه ليس خارجاً عنه في قسم ٢٥ رابع للدلالة أهمية القوم وأجيب

عنه بأنها تضمن لتركيب معنى العام من جزئياته (الثالث) تقسيم الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام باعتبار المدلول وتقسيم باعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية وعقلية وطبيعية لفظية كانت أو غير هافا قسامها ستة لفظية وضعية كدلالة انسان على حيوان ناطق ولفظية عقلية كدلالة لفظ على لفظه ولفظية طبيعية كدلالة الآتين على المرض وغير لفظية وضعية كدلالة الكتابة والاشارة والسقد والامارات على ما وضعت له وعقلية كدلالة الفعل على فاعله وطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء أو الغضب

وجودها وجود معرفتها فهي غير مائة لدخول أفراد من التضمن والالتزام في تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام في تعريف التضمن وأفراد من المطابقة والتضمن في تعريف الالتزام وذلك فيما وضع مجموع ملزوم ولازمه بوضع وللملزوم وحده بوضع آخر ولللازم وحده كذلك كفرضنا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع للقرص وحده ووضع للنور وحده فاذا اعتبر وضعه لمجموعهما فلا شك ان دلالة على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع لاحدهما اذ هو باعتباره تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على النور التزام يقيناً مع دخوله في تعريف المطابقة باعتبار وضعه للنور وحده فشمع تعريف المطابقة التضمن والالتزام فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلا شك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على نوره التزام بلا شك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما أيضاً فشمع تعريف التضمن المطابقة والالتزام فهو غير مانع أيضاً وان اعتبر وضعه للنور فدلالته عليه مطابقة جزماً وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما فدلالته على النور تضمن وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده فشمع تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضاً فهو غير مانع أيضاً والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام معناه فقط في

(٤ م) والمعتبر من الستة القسم الاول لان التعريف والحجة لا يكونان الا بالالفاظ الموضوعية (الرابع) المطابقة وضعية اتفاقاً والتضمن والالتزام قيل وضعتان وقيل عقليتان وقيل التضمن وضعية والالتزام عقلية (الخامس) تنفرد المطابقة فيما لا جزء له ولا لازم له ذهنياً بينما بالمعنى الخاص وتنفرد التضمنية عن الالتزام فيما له جزء وليس له لازم ذهني خاص وتنفرد الالتزام عن التضمن فيما له لازم ذهني خاص ولا جزء له فالمطابقة أعم مطلقاً من التضمن والالتزام وبين هذين عموم وجهين

العام على بعض أفراد كجاء عبيدي مطابقة لانه في قوة قضايا بعدد أفراد  
أي جاء فلان وجاء فلان وهكذا

التباريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط الوضع أي لتتام  
معناه بأن يقال المطابقة للدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه والتضمن للدلالة  
على جزء المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو الكل والالتزام للدلالة على لازم  
المعنى باعتبار وضعه لتتامه الذي هو الملزوم فلا يرد ما ذكر (قوله العام) بشد  
الميم أي اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح لشمولها بلا حصر لها  
في عدد خاص تخرج ما لا يستعمل إلا في فرد واحد سواء كان معينا ككلم الشخص  
أو مبهما محتملا لأفراد متساوية كالنكرة في الإتيان وخرجت صيغ الأعداد  
لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق النفي وأسماء الشرط والاستفهام  
والموصولات والجمع المعروف بالوالجمع والمفرد المضافان لمرفقة (قوله كجاء  
عبيدي) أي كدلالة لفظ عبيدي على أحدهم (قوله مطابقة) خبر دلالة والجملة  
جواب عما أوردته الامام شهاب الدين القرافي في محموله من أن دلالة العام  
على بعض أفراد خارجة عن الدلالات الثلاثة إذ الفرد ليس تمام معنى  
العام فتكون دلالة عليه مطابقة وليس جزء فتكون تضمنا بل جزئي  
له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للإصباح في  
شارح المحصول وتبعه الشارح (قوله لانه أي العام الخ) علة لقوله  
مطابقة (قوله في قوة قضايا الخ) رد بأنه إنما يفيدان دلالة على جميع  
معاني تلك القضايا مطابقة لأن دلالة على معنى بعضها مطابقة إذ هو  
في قوة الجميع لا البعض إذ لو كان في قوة البعض لساواه وانتهى كونه  
في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام إذ مساواته للجميع  
توجب زيادته على البعض فتبطل مساواته للبعض ودلالته على الجميع  
لا سبيل إلى إنكارها فهو مساو له لا للبعض فليست دلالة على البعض  
مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شيء في قوة شيء آخر مساواته له في الدلالة  
وبأن الكلام في دلالة المفرد الوضعية لا في دلالة القضايا التي الصحيح  
فيها أنها عقلية وبأنه ليس في قوتها بل الذي في قوتها القضية الكلية  
التي موضوعها عام (قوله أي جاء فلان الخ) تفسير للقضايا التي بعدد



فستقط ما قيل أنها خارجة الدلالات الثلاث لأن بعض أفرادها ليس تمام المعنى حتى تكون دلالة عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمناً ولا خارجاً حتى تكون التزاماً بل هو جزئي لأنه في مقابلة الكلّي لأن دلالة المموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم

أفراد العام (قوله فسقط ما قيل الخ) تفرّيع على قوله دلالة العام على بعض أفراده مطابقة (قوله أنها) أي دلالة العام على بعض أفرادها بيان لما يحذف من فاعله مفتوح (قوله لأن بعض أفرادها) أي العام الخ تعميل لخروجها عن الثلاث (قوله ليس تمام المعنى) أي للعام (قوله دلالة) أي العام (قوله عليه) أي بعض أفرادها (قوله بل هو) أي فرد العام (قوله جزئي) مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار اندراجها في معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله في مقابلة الكلّي) أن أراد بالكلّي عيني في بعض أفرادها كزيد ليس جزئياً بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئي بالنسبة إلى عبد الم فرد الكلّي الذي هو من صيغ المطلق لا العام أو إنسان ونحوه كذلك (قوله لأن دلالة المموم) أي ذي المموم أي العام الخ جملة بعضهم علة لقوله سقط الخ الحفّي ولا يصح إلا يتكلف بمبدأ فالأولى جملة علة لمحدوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام كلياً اه ويرد على الأول أن علة السقوط المقرع عليه بالقاء وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الحفّي أنه مصادرة وعلى أرخاء الشأن فلا حاجة إلى المقدور ويجعل علة لكلّي (قوله من باب الكلية) رد بأن هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه في ذاته ونسبته لأفرادها فهو من باب الكل والكلام عليه لأن هذا الاعتبار قوله لا الكل) ممنوع فتحصل أن العام كل من حيث أنه لا يصدق على فرد واحد لو ضمه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع أفرادها وليس الكلام فيه فالحق أن دلالة العام على بعض أفرادها تضمن لأنه جزء من معنى العام (قوله والدلالة) أي بتبليغ الدال المهمة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتعرّفها فالأولى تقديم هذا الكلام على تقسيمها السابق لتوقفه عليه (قوله كون الشيء) أي الدال لفظاً كان أو غيره (قوله بحالة) يؤم للملازمة وإضافته لما يليه للبيان (قوله يلزم) أي لزوماً بيننا أو غير بين

به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول قالدال هو الذي يلزم  
من العلم به العلم بشيء آخر والمدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء  
آخر العلم به وقد ينتهي شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية  
كدلالة الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه وطبيعية

أشار له بعض المحققين قال وانراد بالزوم أى في تعريف الدليل ما كان على  
وجه النظر الخ أفاده الدلجي وتبعه الحفني وغيره وفيه نظر فان المطابقة  
والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام الزوم اليين كما تقدم فالمراد  
به في تعريف الدلالة خصوص اليين وكلام بعض الحواشي في الزوم المذكور  
في تعريف القياس كما قال ويأتي للشارح أيضا فيه (قوله به) أى الشيء الدال  
(قوله بشيء آخر) هو المدلول وهذا التعريف لبعض المتأخرين عدل اليه  
عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمر لما أورد عليه من ان الفهم صفة  
القاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشيء ببيانته لا يصح  
ومن ان الشيء الموضوع لمعنى يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه ويبداه  
وأجيب عن الاول بأنه مخالطة نشأت من تفصيل المراكب لتعريفهم الدلالة  
بفهم أمر من أمر لا يعجز دالتههم ولا شك ان الفهم من الامر صفة الدال لا ترى  
انه يقال هذا الدال فهم منه كذا أو يفهم منه كذا أو مفهوم منه كذا ولا يصح أن  
يقال لقاهم شيء من هذا وعن الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو بداه  
بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية  
فلا يصح ادخال المجازية فيه (قوله والاول) أى الملزوم (قوله والثاني) أى  
اللازم (قوله قالدال الخ) تفريع على قوله الاول الخ (قوله وقد ينتها) أى  
الدلالة والدال والمدلول (قوله في شرح آداب البحث) أى للسمرقندي  
والتناسب أن يزيد أيضا (قوله فعلية) أى وضعية بدليل امثالين وسكتين  
الفعلية العقلية كدلالة النمل على فاعله والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على  
الاستحياء وصفرته على الخوف قال المحشيون لم يرتسمية غير اللفظية فعلية  
لغير الشارح وهو مطلق (قوله الخط) أى الصورة التي في الشيء المكتوب  
لأن المعنى المصدري فدلالته عقلية (قوله والاشارة) أى الهيئة القائمة بالمشير  
ومثلها المقدوالتصب (قوله وعقلية) أى لفظية بدليل المثال (قوله طبيعية)



كدلالة الانين على الوجود ووضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهي المرادة هنا وما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر

أى لفظية بدليل المثال أيضا (قوله ووضعية) أى لفظية بدليل ما يليه فقد فصل بين قسمي الوضعية وبيتم أقسام العقلية والحاصل ان أقسام الدلالة ستة لانها اما لفظية واما غيرها وكل منهما اما وضعية واما عقلية واما طبيعية وقد علمت أمثلها مما تقدم (قوله وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق النخ) شمل دلالاتي اللفظ العقلية والطبيعية فهو غير معزى وغير مانع فلتناسب أن يزيد بواسطة الوضع لاخر اجهما (قوله وهي) أى دلالة اللفظ الوضعية (قوله متى أطلق المحشى الملوى) أى بمتى الذى هو سور السكية اشارة الى انه يشترط في دلالة الالتزام كون اللزوم بنا بالمعنى الاخص لانه الذى بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه فهم هو بخلاف ما لو أتى باذا التى للاعمال فلا يفهم ذلك لان المهمة في قوة الجزئية اه وهذا يؤيد بحثنا السابق في الملازمة (قوله هنا) أى في علم المنطق أى لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت أو عقلية أو طبيعية والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيد تعريف الطرفين (قوله وما كانت الدلالة) أى المستبرة هنا وهي اللفظية الوضعية بدليل ما تقدم وما يأتي ففيه اظهر في محل الضمير لمزيد الايضاح (قوله نسبة بين اللفظ والمعنى النخ) قصده توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تعريف الدلالة وان كلا التعريفين صحيح مبني على اعتبار صحيح غير الاعتبار الذى بني عليه الاخر مع زيادة اعتبار صحيح يبنى عليه تعريف ثالث صحيح أيضا يفيد انها صفة للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق أن ههنا أمور اربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسهوعة والمعنى الذى جمل بآرائه وازافته عارضة بينهما وهي الوضع أى جمل اللفظ بآراء المعنى وازافة ثانية بينهما عارضة بمدعروض الازافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه له عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه منهما منه عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الازافة فأمكن تعريفها

بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أى انقهاه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى أى انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء أن المطابقة لا تستلزم التضمن وكذا لا تستلزم الالتزام خلافاً للفخر الرازي وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة بأيهما كان اهـ (قوله بذلك) أى يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى (قوله بفهم المعنى) أى انقهاه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه التعاريف من المساهلات التى لا تخل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة للفظ قائمة بمتعلقة بخفاء كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بابنه فإذا قسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلبس على ذى مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكتها مثبتة انما مظاهرا عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكره تلك الحينية هي الدلالة (قوله ان المطابقة لا تستلزم تضمن) أى لا قرادها عنه في دلالة البسيط التى لا جزء له وهذه قضية طيبيعية معدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم الانسان فلا يقال انها سالية كلية تعكس كنفها الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة أنه فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له (قوله وكذا لا تستلزم الالتزام) لجواز ماهية ليس لها لازم ذهنى بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لأمريّن الاول كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي اليها فقط (قوله خلافاً للفخر الرازي) أى في قوله باستلزام المطابقة الالتزام لان كل ماهية لها لازم ذهنى لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير نفسها وورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لا يكتفى تصور الماهية في جزم العقل بلزومه لها اذ لا يلزم من تصورها خطور غيرها بالبطل فضلاً عن سلب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام لان لازم الجزء لازم لكه فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه (قوله ضرورة) أى استلزاماً ضرورياً لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم ملزومه وحكى السعدى عن الكاظمي ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها



لفظية لانها بمحض اللفظ والاخرى بان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من  
المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضعيتان وعليه أكثر المناطقه والاوازم  
ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا  
فقط كسواد النراب والزنجي ولازم ذهنا فقط

مركة ورده بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن  
كونها مركة أو بسيطة والا لسكانت المطابقة مستلزمة الالتزام ( قوله  
لفظية) الاولى وضعية أى اتفاقا ( قوله بمحض اللفظ) أى ليست متوقفة  
على غير معرفة الوضع لا بمعنى انه ليس للعقل مدخل فيها لان له مدخلا  
في جميع الدلالات ( قوله والاخرى) أى التضمن والالتزام ( قوله  
لتوقفهما الخ) أى ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم ( قوله على انتقال  
الذهن من المعنى الى جزئه الخ) أى فيتوقفان على مقدمة زائدة على  
العلم بالوضع وهى انه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه  
( قوله وقيل وضعيتان) أى لان للوضع مدخلا فيهما وقال الشارح في  
لب الاصول المطابقة والتضمن وضعيتان والتضمن عقلي لدخول المعنى  
التضمنى في المعنى المطابق ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا  
الآمدى وابن الحاجب وجماعة من المحققين والحاصل ان الدلالات الثلاثة  
مستندة للوضع لكن المطابقة مستندة له بلا واسطة لان المعنى المفهوم  
من اللفظ عين ماعين اللفظ له بالوضع التحقيقى الاولى كدلالة انسان  
على الحيوان الناطق أو التأويلى الثانوى كدلالة أسد على رجل شجاع  
وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع ليس سببا تاما لهما بل سبب  
سبب بخلاف المطابقة وبيانه ان الوضع سبب في فهم المعنى المطابق وفهمه  
سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب في المطابقة وسبب سبب في  
التضمن والالتزام والحاصل ان في انقام مقدمتين احدهما وضعية وهى  
كلما أطلق اللفظ فهم مسماه والثانية عقلية وهى كلما فهم المسمى فهم جزؤه  
ولازمه فالمطابقة استندت للاولى وحدها فاتفق على انها وضعية والتضمن  
والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هما وضعيتان ومن نظر الى  
استنادهما الى الثانية قال عقليتان ( قوله كسواد النراب والزنجي) أى لتجوز

كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف  
كغيره لان اللزوم الخارجي لو جمل شرطاً تحقق دلالة الالتزام بدوثة  
لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا اللزوم لان  
العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاماً لان العمى عدم البصر

السقل غرابا غير أسود وزنجيا كذلك (قوله كالبصر للعمى) اذ لا يمكن تصور  
العمى في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متافيان (قوله اللزوم  
الذهني) أي الين الذي لا يحتاج لواسطة بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في  
جزم العقل به تصور اللزوم وحده سواء كان خارجياً ايضاً كروحية الاثنين  
وقردية الثلاثة أم لا كلزوم البصر لمعنى العمى كما تقدم للتأخر وأما الين  
بالمعنى الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفي  
في دلالة الالتزام ووجه تسمية الاول اخص والثاني اعم انه كلما تحقق  
الاول تحقق الثاني لان كل ما كفي فيه تصور اللزوم يكفي فيه تصور اللزوم  
واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور اللزوم قوة في الحكم باللزوم ولا يلزم  
من تحقق الثاني تحقق الاول وغير الين هو المحتاج الى واسطة كلزوم الخدوت  
للعالم (قوله كغيره) دفع به ما يتوهم من نسبة المصنف الى سهو أو غلط في  
ذلك (قوله لان اللزوم الخارجي) أي فقط الخلة لقوله والمعتبر اللزوم  
الذهني (قوله شرطاً) أي في دلالة الالتزام (قوله لامتناع) أي انتفاء الخلة  
للازمة الشرطية المتصلة (قوله واللازم) أي انتفاء تحقق دلالة الالتزام  
بدون اللزوم الخارجي فقط (قوله المازوم) أي كون اللزوم الخارجي فقط  
شرطاً في دلالة الالتزام (قوله لان العدم) أي داله أي اللفظ  
الموضوع له (قوله كالعمى) مثال لدال العدم (قوله كالبصر) مثال للملكة  
(قوله لان العمى) أي مناه الموضوع له علة لقوله يدل على الملكة وكون العمى  
عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين العمى معني بوجود في محل  
البصر مضاد له وذلك ان لفظ العمى موضوع لعدم البصر لا لعدم البصر  
معا فتكون دلالاته على البصر تضمننا قدلول العمى المطابق هو العدم المقيد  
بالبصر والبصر الذي هو قيد خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له  
لزوماً بينا بالمعنى الاخص لان تصور العدم المضاف الى شيء يستلزم تصور



عما من شأنه أن يكون بصيرامع أن بينهما معاندة في الخارج (ثم اللفظ) الدال  
(أما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء منه) بأن لا يكون له  
جزء كقوله علماء أو يكون له جزء لا معنى له (كالإنسان) أوله جزء ذو معنى لكن  
لا يدل عليه كعبدة الله علماء لأن المراد ذاته لا العبودية والذات  
الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مراداً  
كالحیوان الناطق علماء لأنسان

(ثم اللفظ) أي الدال بالوضع  
(أما) بكسر الهمزة وتشديد  
الميم (مفرد) بضم الميم وسكون  
الفاء وفتح الراء (وهو)  
أي حقيقة المفرد اللفظ الدال

بالوضع (الذي) جنس  
شمل المفرد وللؤلف (لا  
يراد) بضم اللام تحت أي  
لا يقصد (بالجزء منه) أي  
جزءه وقائب فاعل يراد  
(دلالة على جزء منه) أي  
اللفظ قوله لا يراد إلى  
آخره فصل مخرج  
المؤلف وتضمنه شمل مالا  
جزءه كهمزة الاستفهام  
وماله جزء غير موضوع لمعنى  
(كإنسان) وماله جزء  
موضوع لمعنى مخرج عن  
معنى كله كمعنى كرب علماء  
وماله جزء موضوع لجزء  
معناه ولا يراد بجزءه دلالة  
على معناه كحيوان ناطق علماء  
على إنسان فإن المراد به  
الشخص المعين لا غير

الشيء المضاف إليه فإن قيل هذا يفيد تأخر فهم اللازم عن فهم الملزوم وقد  
سبق التصريح به لكن ينافيه أن المضاف يتعرف بالمضاف إليه فإن هذا يفيد  
سبق الالتزام يقال في جوابه أن أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو  
ممنوع لأن الالتزام لا يكون إلا تاماً بالجملة وإن أردت سبق تصويره في نفسه  
فلا ينفذه (قوله عما من شأنه) إشارة إلى أن الجماد لا يوصف بالمعنى ثم  
يحتمل أن المراد من شأن شخصه كالذي عني بمدايساره أو من شأن نوعه  
كالذي ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالمقرب (قوله بينهما) أي الذي  
وبالضمر (قوله الدال) أي بالوضع بقريظة ما تقدم وأشار به إلى أن اللفظ  
الذكرى فمراده تقسيم اللفظ الدال بالوضع المتقدم في قوله اللفظ الدال بالوضع  
(قوله الذي لا يراد بالجزء) منه دلالة على جزء معناه الذي واقع على لفظ فهو  
جنس شامل للمفرد والمؤلف وقوله لا يراد إلى فصل مخرج المؤلف أورد  
عليه أنه يشمل المؤلف فهو غير مطرد إذ حروفه البنائية لا يراد بشيء منها  
دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان  
جزء بلا واسطة ويبحث فيه بأن القرب أمر اضافي وتعريف غير الإضافي  
مستبعد لتوقعه على غيره ففيه خفاء وشأن التعريف الوضوح فلا بد من تأكيد  
الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والنسبة المتبعية من ضيق  
العموم أي الذي انتفت ارادة الدلالة على كل جزء من أجزائه والمركب ثبت  
ارادة دلالة بعض أجزائه وهي الكلمات على جزء معناه (قوله كقوله) علماء  
قيد بالعلمية ليكون مفرداً للجزء (قوله ذو معنى) أي في وضعه الأصلي  
قبل نقله وجملة علماء (قوله لكن لا يدل عليه) أي بعد نقله وجملة علماء  
اصيرورة كلفه لأنين تركب منهما كقوله في هجاء كراي زيد وياثمه استدراك

لان المراد ذاته لالحوانية والناطقة (واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ( كرامى الحجارة) لان الرامى مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرامى

على قوله ذو معنى لرفع ايهاه دلالة عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما انه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من اجزائه عند قصد معناه المعنى بمنزلة زاي زيد (قوله لان المراد) أى من عبد الله علما (قوله ذاته) أى المينة المشخصة (قوله لالحوانية ياؤه للمصدرية) أى كونه عبدا مخلوقا أو عبدا لله تعالى (قوله دال) أى جزء اللفظ (قوله عليه) أى جزء المعنى (قوله لكن لا يكون) أى جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهاه ارادة دلالة عليه (قوله مرادا) أى من جزء اللفظ (قوله لان المراد) أى من حيوان مطلق علما لانسان (قوله ذاته) أى المشخصة بالمينة بقى انه تقسم ان اجزاء المركب المجمول علما ان تبسخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل الملية و... كالحروف الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا مطلقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام الشارح ان صور المفرد اربعة وقد جعلها التثنية اربع عشرة صورة فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد خلص الملوى كلامه في حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله كذلك) أى المفرد في انه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله بأن يراد بالجزء منه الخ) تصوير لقوله لا يكون كذلك فتقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف والمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله كرامى الحجارة) أى مركبا اضافيا لاعلماء والافهوم مفرد كما تقدم فلفظ رامى يدل على ذات وقع منها رامي دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم المخصوص كذلك وبمجموع المعنيين معنى رامى الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكون معناه جزء معنى المركب وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فتشروطه اربعة (قوله لان الرامى الاولى) حذف ال لان جزء المركب رامى بدون الخ لتمثيل المصنف برامى الحجارة للمؤلف (قوله له) أى الذات وذكر ضميره لان الذات مذكورة وتأوه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله

(واما) بكسر الهمزة وشدة الميم (مؤلف) بضم الميم وفتح الهمزة واللام متعلا آخره فاء (وهو) أى حقيقة المؤلف اللفظ الدال بالوضع (الذى) جنس شامل للمؤلف والمفرد (لا يكون كذلك) أى المفرد في كونه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه فصل مخرج المفرد فهو اللفظ الدال بالوضع الذى يراد بجزئه دلالة على جزء معناه وذلك (كرامى الحجارة) مركبا اضافيا معناه شخص رامي الجسم المخصوص فجزاء رامى والحجارة وكل منهما مراد به الدلالة على جزء معناه



والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين وقدم المفرد على المؤلف لانه  
مقدم طبعا فقدم وضما لوافق الوضع الطبع

جل ثاؤه (قوله والحجارة) مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجوبين  
أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة جزؤ من هذا المركب وليس كذلك  
بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة إنما آتت به لتقييد قالوا في عبادة  
مركبا اضافا انه مركب من جزء مادي وهو لفظ عبد وجزء صوري  
وهي الاضافة قال الشيخ السنوسي المكتوبة في نحو عبادة يبنى لفظ الجلالة  
انما هي لتقييد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان عبارة السنوسي غير صريحة  
في ذلك وان المضاف اليه جزء مادي أيضا ولا يعارضه قول السيد المضاف  
اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه  
خارجا عنه لانه قبا اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا  
المضاف والمضاف اليه لتحقيق التركيب بهما لكن لا ينبغي أن يطلق على  
المضاف اليه في نحو عبد الله جزء تأدياً لقائه الملوي ثانيهما ان الحجارة  
تدل على جسم مامن أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم  
بالعين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعي لا شخصي فأورد عليه ان  
الرمي لم يتعلق بالتنوع بل بالمفرد وهو مبهم فماد البحث فأجيب بأن التنوع  
يوجد في فرد فاذا تعلق الرمي بفرد من نوع فقد تعلق بتنوعه المعين  
(قوله لانه مقدم طبعا) ضابط التقديم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث  
يوجد بدون التأخر ولا عكس ولا يكتفي في وجود التأخر وجود المتقدم  
ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود التأخر كتقدم الواحد على الاثنين  
والجزء على كله ويسمى تقدما بالذات أيضا وهذا أحد أقسام خمسة  
للتقدم ثانيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسببا للتأخر كتقدم  
حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوءها ثالثها تقدم بالزمان  
كتقدم الاب على ابنه رابعها تقدم بالرتبة حسا ووضعا كتقدم الامام  
على مأمومه أو عتلا كتقدم الجنس على نوعه خامسها التقدم بالشرف  
كتقدم العالم على المتلم ويرد على كلام الشارح ان المتقدم على المؤلف  
طبعا ماصدق المفرد لانه جزء ماصدق المؤلف والجزء مقدم على b

ولأن قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بال مؤلف المركب  
فالقسم ثالثة ومن أراد به ما هو أخص منه فالقسم عند ثالثة مفرد  
وهو ما لا يدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على  
غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو ما دل جزؤه على جزء  
معناه والمراد بالارادة الالوانة الجارية على

طبعاً وليس الكلام الآن في هذا إنما هو في تقديم مفهوم المفرد على  
مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الأول طبعاً لأن التقابل بينهما من  
تقابل العدم والممكن والاعدام اعتراف بملكاتها ولذا قدم صاحب الشريعة  
تعريف المركب لأن المقصد في التعريف إلى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام  
فإن المقصد فيها إلى الماشدقات اه حقني ( قوله ولأن قيوده ) أورد  
عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع للتعظيم  
( قوله والعدم مقدم على الوجود ) أورد عليه أن هذا في العدم المطلق  
وليس مراداً هنا بل المراد هنا العدم الإضافي كما في الاعدام بالنسبة  
لملكاتها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق ( قوله وأراد بالمؤلف  
المركب ) أي جرياً على المشهور بين المناطقة من أنه لا فرق بين التأليف  
والتركيب وذهب بعض المناطقة وأهل العربية إلى أن التأليف أخص  
من التركيب لا شراطينهم في التأليف الالفة والمناسبة دون التركيب ( قوله  
فالقسم أي للفظ الخ ) تفرع على قوله وأراد الخ ( قوله ثالثة ) أي منسوبة  
لثنتين ( قوله به ) أي المؤلف ( قوله ما ) أي معنى ( قوله هو ) أي  
المعنى المراد من المؤلف ( قوله منه ) أي المركب وبمحت فيه بأن تعريفه  
المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما لا اعتباره في المركب دلالة جزؤه على  
غير جزؤه معناه وفي المؤلف دلالة لجزؤه على جزء معناه ( قوله ثالثة )  
أي منسوبة لثلاثة ( قوله مفرد الخ ) بيان للاقسام الثلاثة ( قوله لا يدل  
جزؤه على شيء ) أي من أجزاء معناه ولا خارج عنه ( قوله ما دل جزؤه  
على جزء معناه ) أي دلالة مقصودة ويبقى ما دل جزؤه على جزء معناه بلا  
قصد غير داخل في شيء من الأقسام الثلاثة وبموجب دخوله في المركب بأن  
يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره ( قوله بالارادة ) أي التي في



قانون اللفظ حتى لو أراد أخذ بألف الانسان متلائم لا يلزم أن يكون مؤلفا  
والا لفظ الموضوع للادلة على ضم شيء الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف  
والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤلفة كانت أولا مرتبة الوضع أولا فهو اعم من  
الاخيرين مطلقا والتأليف ضمها مؤلفة سواء كانت مرتبة الوضع كافي الترتيب  
وهو جملها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون ليه منها نسبة الى بعض بالتقديم  
والتاخر في الرتبة العقالية وان لم تكن مؤلفة أم لا فهو اعم من الترتيب من وجه

ضمن يراد ( قوله قانون اللفظ ) أي القواعد المأخوذة من تتبع كلام  
أهلها أي الإرادة الجارية على مقتضى تلك القواعد ( قوله حتى لو أراد  
أحد الخ ) تفريع على قوله والمراد الخ ( قوله معنى ) أي هو جزؤ  
من معنى انسان ( قوله بالالفاظ الموضوع الخ ) أورد عليه أنه في منها يلج  
والضم والامتناع ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التي  
كثر استعمالها في ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تفريق الثوب  
وجله أصنافا والتصنيف التحسين ( قوله مؤلفة ) أي كحيوان ناطق  
وقام زيد ( قوله أولا ) أي كإنسان لا إنسان ( قوله مرتبة الوضع ) أي  
كحيوان ناطق ( قوله أولا ) أي كناطق حيوان ( قوله فهو ) أي  
التركيب ( قوله من الاخيرين ) أي التأليف والترتيب والمناسب تأخير  
التفريع عن تعريفهما لتوقفه عليه ( قوله مطلقا حقة لحروف ) أي  
عموما ( قوله مرتبة الوضع ) أي فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق  
لأنه يقتضي تقديم الجنس على الفصل ( قوله أولا ) أي كناطق حيوان  
( قوله وهو ) أي الترتيب ( قوله بحيث ) أي ملائمة لحالة ( قوله يطلق )  
أي يصح أن يطلق ( قوله عليها ) أي الاشياء المرتبة ( قوله اسم الواحد )  
إضافته للبيان ( قوله لبعضها ) أي الاشياء المرتبة ( قوله نسبة ) أي  
انتساب ( قوله بالتقدم الخ ) صلة نسبة ( قوله في الرتبة ) تنازع فيه  
التقدم والتاخر ( قوله وان لم تكن مؤلفة ) بمالفة ( قوله أم لا ) مقابل  
قوله مرتبة الوضع ( قوله فهو ) أي التأليف ( قوله أعم من الترتيب من  
وجه ) أي لأنه اعتبر في التأليف وجود اللفظ وفي الترتيب وضع كل  
شيء في مرتبته فيجب أن في ضم أشياء مؤلفة مرتبة كحيوان ناطق

وأخص من التركيب مطلقاً وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقاً من التأليف  
 أيضاً وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه (اما كلي  
 وبثرد التأليف فيما لا ترتيب فيه كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفة  
 فيه كإنسان لا إنسان (قوله وأخص من التركيب) لاجابة اليه لنصه  
 عليه فيما سبق (قوله جعل الترتيب أخص مطلقاً) أي لاعتباره فيه  
 الالفه ووضع كل شيء في مرتبة الالفه به (قوله من التأليف) أي لاعتباره  
 فيه الالفه فقط (قوله أيضاً) أي كما هو أخص من التركيب (قوله جعلهما)  
 أي التأليف والترتيب (قوله مترادفين) أي علي ما فيه ألفه وترتيب  
 (قوله والمفرد اما كلي الخ) قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم  
 فان المركب ينقسم الى جزئي كزبد كاتب وكلي كحيوان ناطق ووجه  
 بأنه لا يكون الكلام هنا في بيان السكليات الخمس وهي مفردات وظاهره  
 دخول الفعل والحرف في المقسم لانها مفردان وأدخلا في تعريف  
 المفرد فينقسمان الى كلي وجزئي لكن صرح بعضهم بقصر الكلية  
 والجزئية على الاسم وان توقش فيه فقال السنوسي الاقوال كلها كلية  
 دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلي أبداً لخلقه بذاته  
 على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف اما لم يتقبل الا  
 بغيره لم يكن كلياً ولا جزئياً ولذا لا يوضع ولا يحمل اه غيبي الحقتي  
 وهذا يخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى في نفسه وان  
 كان لا يدل عليه الا بمتعلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلي  
 بشرط استعماله في جزئيه فهو كلي وضماً جزئي استعمالاً والعنيد الى  
 انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكليها فهو جزئي وضماً واستعمالاً  
 وهذا هو الحق (قوله بالنظر الى معناه) اشارة الى ان السكلية والجزئية  
 وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما محاذ من وصف الدال بصفة  
 مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد ما لا يدل جزؤه  
 على جزء معناه بالارادة وهذا كلي فكيف يقسمه الى كلي وجزئي  
 وأجيب بأن المراد بالمفرد ما صدقه كإنسان وزيد لا لفظه ولا مفهومه  
 (قوله اما كلي) واما جزئي الظاهر ان الالباء فيهما ليست للنسب وانها

(والمفرد اما كلي) يضم  
 الكاف وكسر اللام متقلا



{ (وهو) أى حقيقة الكلّي (ما) أى المفرد الذي جنس شامل الكلّي والجزئي (لا يمنع) بفتح الياء والنون فاعله (نفس) بفتح فسكون أى ذات ٣٩ (تصور) بفتح التاء والبصاء المهملة

وضم الواو متقللاً أي فهم (مفهومه) أى مدلوله ومفعول يمنع (وقوع) بضم الواو أى حصول (لشركة) بين شيئين فأكثر (فيه) أى مفهومه وجهة لا يمنع الخ فصل مخرج الجزئي وذلك (كالإنسان) فإن مفهومه وهو الحيوان الناطق لا يمنع نفس تصوره حصول الاشتراك فيه بين كثيرين بحيث يصح حمله على كل واحد منها وعلى مجموعها (تبيين الأول) شمل تعريف الكل ماله أفراد كثيرة لانهاية ما كوجوده قديم وشيء وصفه وماله أفراد كثيرة لانهاية كحيوان وإنسان ونعمة وماله فرد واحد محال غيره كاله بمعنى مبيود بحق وماله فرد واحد ممكن غيره كشمس وقر وماله لا فرد له وهو مستحيل كجمع قبضتين أو خدين أو عدم وماله ممكن وماله لا فرد له وهو ممكن

وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه) من حيث أنه متصور (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من أفراده (كالإنسان) فإن مفهومه إذا تصور لم يمنع من صدقه على كثيرين

فمن خروفت الاسم الأصلية كياء الكرسي وأما القول بأنها للنسب وان الكلّي منسوب للكل وهو الجزئي لتركيبه من كياه وشيء آخر كالإنسان المركب من كليه حيوان ومسويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه وهو كليه فيقال على سبيل الاطلاق والالفاظ الكلّي منسوب للجزئي والجزئي منسوب للكلّي فلا يظهر في النوع لانه تمام اللاحية ولا في الخاصة والعرض العام لخروجهما عنها (قوله الذي لا يمنع الخ) الذي واقع على المفرد كما هو المناسب للمعنى وان كان وصفه بهما مجزئاً فهو جنس شامل للكلّي والجزئي وصلته فصل مخرج الجزئي فلا اشكال في مفهومه (قوله نفس ذكره) ليصير التعريف جامعاً لأقسام الكلّي الستة ولو لم يذكره لم يشمل التعريف ما دل البرهان على انحصاره في واحد كاله بمعنى مبيود بحق (قوله تصور مفهومه) ذكر التصور لذلك أيضاً فالتقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع ان التصور لا يدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به لانه امر تصوري أيضاً والنفس لا تدل على قطع النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم فيهم متبه انه قائم في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله من حيث انه متصور) دفع به ما أورد من انه قابل الاشتراك المفهوم الكلّي المتصور لا تصوره فانه جزئي لا يقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية المحل وحاصل الجواب ان المراد لا يمنع مفهومه من حيث تصوره (قوله وقوع للشركة) أى صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه (قوله بحيث يصح حمله) أى الكلّي تصوير للشركة فيه (قوله على كل من أفراده) بأن تقول زيد إنسان وعمر وإنسان وبكر إنسان الخ والكلّي

كبحر غسل أو لبن أو سم فاقسامه ستة (الثاني) يتقسم الكلّي الى متواطئ وهو الكلّي المستوي معناه في أفراده كالحيوان والإنسان ومشكك وهو المتفاوت في أفراده كالبياض والوجود

سواء وجدت أفراده في الخارج وتاهت كالكوكب أم لم تتناه كنعمة الله

بثلاثة أقسام منطقي وهو مفهومه المعروف بقوله الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقياً للبحث عنه في المنطق والطبيعي وهو ما صدق عليه هذا المفهوم كحيوان وإنسان وفرس وسمي طبيعياً لأنه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وما صدق وسمى عقلياً لأنه لا وجود له إلا في العقل وتجري هذه الأقسام في أنواع الكلي الكلية أيضاً الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فالجنس المنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جراب مادي بحسب الشركة الخاصة والطبيعي ما صدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والعقل مجموعهما وعلى هذا القياس ( قوله سواء وجدت أفراده ) أي الكلي الخ أراد به تقسيم الكلي ثمة أقسام وذلك أن المتقدمين قسموه إلى ثلاثة أقسام ما وجد له أفراد وما وجد له فرد وما لم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة قسموا ماله أفراداً إلى ما لم تتناه أفراده كشبهه وموجود قديم وبقا وصفة وإلى ما تاهت أفراده كحيوان وإنسان ورجل وماله فرد إلى ما قام البرهان على امتناع غيره كاله وإلى ما لم يتم البرهان على ذلك كشمس وما لم يوجد له فرد إلى ما استحال وجود فرد كجميع خدبن أو قيعضين أو عدم وملكة وإلى ما يمكن وجود فرد كبحر من لبن وجبل من سكر ( قوله وتناهت ) أي وقفت عند حد وانحصرت في عدد معلوم ( قوله كالكوكب ) أي السبعة السيارة المجموعة في قول بعضهم

رحل شري فريخه من شمسه فزاهرت لطارده الأقمار

مثل لأفراد الكلي المتناهية وكلها كوكب ( قوله كنعمة الله ) أورد عليه أن ما وجد منها متناه وقولهم نعمة الله تعالى لا تنتهي معناه لا تنف عند حد في المستقبل فهو منهم دائماً وأبداً إلى غير نهاية وأما النعم التي أنعم بها فهي محصورة إذ يستحيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل بشيء وثابت وموجود وصفة وقديم وبقا لصدقه باصفاته بحالي الثابتة الموجودة



أم لم توجد في امتناعها في الخارج كالمجموع بين الضدين أو لعدم وجودها. وإن كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالإله أي المعبود بحق إذا الدليل الخارجي قطع عرق الشبهة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والالتماس يقتضي إلى دليل ثبات الوحدة أم أمكن كالشمس أي الكوكب النهار المضيء إذا للوجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شمس كثيرة ثم السكلي أن يستوى معناه في أفراد فتواطىء كالإنسان وإن تفاوت فيها بالشدة

التي لانهاية لها واستحالة وجودها لانهاية له إنما ثبتت في حق الحادث (قوله أو لم توجد فيه) أي الخارج (قوله في الخارج) أظهر في محل الضمير لزيادة إيضاح (قوله أو لعدم وجودها فيه) أي الخارج أو رد عليه أنه مصادرة لأنه عال عدم وجود أفراد في الخارج بصددها فيه فقد عال الشيء بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجود بمعنى الإيجاد من باب اطلاق المسبب على السبب أي لم توجد لعدم إيجاد الله تعالى إياها (قوله وإن كانت ممكنة) وأوه لا محال وإن مؤكدة (قوله إذا الدليل الخارجي الخ) علة لقوله امتنع وجود غيره (قوله لكنه عند العقل الخ) استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشبهة لرفع إيهامه أنه صار جزئياً (قوله لم يمتنع) صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانية ته إلى ضرورة العقل لكونه جزئياً لا يقبل الشبهة عقلاً لما وقع ذلك من طاق (قوله أم أمكن) عطف على امتنع (قوله شمس كثيرة) أي كالتجموع حتى تتشبع الأرض بكثرة الضوء تشبعها لا يمكن معه التمسك ط. فويحترق منه كل شيء فعدم إيجاد غير هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه وتعالى (قوله إن استوى) معناه في أفراد قيل فيه قلب والاصل أن استوت أفراد فيه ولعله لأن فاعل الاستواء لا يكون الاستعداد وفيه ان معناه من صيغ العام بإضافته للضمير وإن المعنى لا يستقيم على القلب لأن الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الأفراد بل من صفات الكليات المتحددة فيها (قوله فتواطىء كالإنسان) أورد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الأشدية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود في الإنسان أذ بعض أفراد كنيته محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكل بحسب الخواص

أو التقدم فشكك كالياس فان معناه في التلج أشد منه في العاج والوجود فان  
معناه في الواجب قبله في الممكن وأشد منه فيه (واما جزئي وهو الذي يمنع  
نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزيد

الانسانية كالادراك من غيره كيجي عليه الملاة والسلام مع انه لم يتدرك  
بالشهوات الجسمية أصلا وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة  
وهي كونه حيوانا قابلا للادراك (قوله أو التقدم) أي في الرتبة لا في الزمن  
والالزم ان نحو الانسان مشكك (قوله فشكك) ابن الامام التلمساني  
لاحقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان دخل في التسمية فمشكك  
والافتواطي، وأجيب عنه القرافي بأن كلاما من التواطىء والمشكك موضوع  
للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بأمر من جنس المسمى فشكك وان  
كان بأمر خارج عنه كالد كورة والاثونة والنم والجهل فتواطىء وسمى  
مشككا لان الناظر فيه ان نظرا لاصل المعنى عرف به فتواطىء وان نظرا الى  
تفاوته ظن انه مشترك فيشكك في كونه متواطئا أو مشتركا (قوله واما جزئي)  
أي حقيق بقرينة مقابلة بالكلية لان الجزئي قد يكون اضافيا بالنسبة الى أعم  
منه مع كونه كليا بالنسبة الى أخص منه كالجواز فانه جزئي بالنسبة الى الجسم  
الذامي كاني بالنسبة الى الانسان وذلك كالم الشخص والمعرف بل التي للمهد  
الخارجي والضمير واسم الاشارة والموصول على تحقيق السيد نبأ للعضد من  
انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلي بعضها وأما لمعرف بتبر  
أل التي لا يور فكل كاسم الجنس والذكورة وعلم الجنس لوضع الطرفين للحقيقة  
من حيث تعينها في علم الجنس دون اسمه والذكورة لا فردا ينتشر (قوله الذي)  
أي المفرد جنس يشمل الكل والجزئي (قوله يمنع نفس تصور مفهومه ذلك)  
أي الاشتراك فيه فصل مخرج الكل وذ كر لفظ نفس لاخراج الكل  
الذي امتنع الاشتراك فيه لبرهان الخارج والتصور لاخراج الكل الذي  
انحصر في فرد بحسب الوجود الخارجي والذي لا فرد له فيه أي لا يمكن فرض  
صدقه على متعدد لمنع تشخصه ذلك كزيد علما فان قيل ما الفرق بينه وبين  
الكليات المدعية التي يمنع فرض صدقها على ذلك كالأشياء ولا موجود  
ولا ثابت ولا حاصل فاه لاشيء مما في الخارج أو الذهن يصدق عليه كلي منها

(واما جزئي) بضم الجيم  
وسكون الزاي وكسر الهمز  
(وهو) أي حقيقة الجزئي  
المفرد (الذي) جنس شامل  
الجزئي والكل (يمنع تصور  
مفهوه) أي مدلوله ومفصول  
يمنع (ذلك) أي وقوع الشركة  
فيه قوله يمنع الخ فصل  
مخرج الكل وذلك (كزيد)  
يمنع الزاي وسكون المثانة  
تحت حال كونه



(علماً) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع ذلك ولا عبرة بما  
يمرض له من اشتراك لفظي وقدم السكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير  
ما مر ولانه المقصود بالذات عند المنطقي لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب  
بمخلاف الجزئي (والسكلي اما ذاتي وهو

(علماً) بفتح الميم  
المهملي وفتح اللام علي  
شخص معين فانه نفس فهم  
الذات المعين منها يمنع وقوع  
الاشتراك فيه من حيث  
وضعه له بخصوصه وان  
وضع لشخص معين غير  
لنفس تصور هذا الاخر  
منه من حيث وضعه له يمنع  
وقوع الشركة فيه من حيث  
وضعه له وهكذا أن وضع  
الثالث اوراق الى ما لا نهاية له  
فلا يخرج منه تعدد وضعه  
واشراكه لفظاً عن كونه  
جزئياً ولا يوجب كونه  
كلياً واحترز بقوله علماً  
عن زيد مصدراً فانه كلي  
لا يمنع نفس تصور مفهومه  
وقوع الشركة فيه (والسكلي)  
الذي لا يمنع نفس تصور  
مفهومه وقوع الشركة فيه  
(اما) بكسر الهمزة وشد  
الميم (ذاتي وهو) أي  
حقيقة الذاتي السكلي

فلا يمكن فرض صدقه على تعدد بالاولى قيل الفرق بينهما ان نحو زيد امتنع  
فرض صدقه على متعدد لذاته فتا في الامكان الذاتي وامتناع فرض صدق هذه  
السكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان تقاضها كشيء وموجود وثابت  
وحاصل شاملة لكل ما في الخارج والذهن فامتناع فرض صدقه الغير هافلا  
يتا في امكانه لذاتها وعبرة السيد عيسى الصفوي في شرحه الفرة نصها  
الخامس أن لا يمكن صدقه على شيء أصلاً كمفهوم لشيء وشريك الباري  
تبارك وتعالى والمدوم ذهناً اذ كل ما فرض فهو شيء وليس بشريك  
وموجود في ذهن فلا يمكن رفعها لامتناع اجتماع التقيضين لكن اذا قطع  
النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها  
على متعدد ويسمي هذا كلياً فرضاً اذ لا تحقق له أصلاً انه غيبي فان قيل  
الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو  
كلي فينتج ان الجزئي كلي وهذا خلف فالجواب انه ان اراد بالجزئي في  
الصوري ما صدقه كزيد فهي متنوعة وان اراد بمفهومه فالنتيجة حق لا خلف  
(قوله علماً) أي لا مصدر الزاد فهو كلي (قوله من حيث وضعه له) صلة تصور  
فالتناسب تأخير منه واحترزه عن تصور ما من هذه الحيزية فليس مانعاً من  
الاشتراك فيه كما اشار لهذا بقوله ولا عبرة بما يمرض له من اشتراك لفظي  
(قوله ذلك) أي وقوع الشركة فيه (قوله له) أي زيد العالم ونحوه (قوله من  
اشتراك لفظي) بيان لما (قوله قيوده) أي السكلي أي جنسها الصادق بواحد  
وهو المراد (قوله عدمية) أي مشتملة على النفي (قوله ما مر) أي في توجيه تقديم  
المفرد على المؤلف (قوله ولانه) أي السكلي (قوله الحدود) الاولى التماريف  
(قوله والبراهين) الاولى الحجة (قوله والمطالب) أي النتائج (قوله بمخلاف  
الجزئي) أي فانه لا يكون مادة شيء منها (قوله اما ذاتي الخ) اعلم ان السكلي  
الذاتية ينسب الى ما تحتها من جزئياته فاما أن يكون تمام ماهيتها كالانسان

( الذي ) جنس شامل الذاتى والمرضى ٤٤ ( يدخل ) أى ثبت دخول مفهومه ( فى حقيقة ) أى

الذى يدخل فى حقيقة جزئياته كالحیوان بالنسبة الى الانسان والفرس ( فانه داخل فيهما التركيب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل ) ( واما عرضى وهو الذى يخالفه ) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته ( كالمضاحك بالنسبة الى الانسان ) لمساواة مركب من الحيوان والناطق فالمضاحك خارج عنه وعلى هذا فالمساهية عرضية وقد يطلق الذاتى على ما ليس

أوداخلها فيها كالحیوان والناطق أو خارجا عنها كالمضاحك والماشى والاولان ذاتيان والثالث عرضى وعلى هذا فالذاتى ما ليس بخارج والمرضى الخارج فتدخل المساهية فى الذاتى وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطقه الثاني أن الذاتى الداخل والمرضى ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالمساهية عرضية الثالث أن الذاتى الداخل والمرضى الخارج فالمساهية واسطة وتقل هذا السنوسى فى شرحه مختصر ابن عرفة ( قوله الذى يدخل فى حقيقة جزئياته ) أى يكون جزءا منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حله التارح لكن لا يناسب قوله الآتى والذاتى الخ فانه صريح فى أن المساهية ذاتية ولذا قال بعضهم انه أشار الى ان الذاتى مضمين فى كلامه شبه استخدام ( قوله فانه ) أى الحيوان ( قوله كالحیوان ) أدخلت الكاف الناطق أو الصاهل مثلا ( قوله فيهما ) أى حقيقة الانسان وحقيقة الفرس ( قوله الانسان ) أى مفهومه ( قوله والفرس ) أى مسماه ( قوله وعرضى ) سمي بهذا التسمية لما يعرض للذات وهو الضحك العارض للانسان مثلا اذ يقال فى النسبة الى المرض عرضى ( قوله يخالفه ) أى لا يدخل فى حقيقة جزئياته فهو من اطلاق الأعم وهو الختامة على الآخر وهو المتناقضة قرينة المقتبلة واصطلاح انطقة ان الختائف ما يمكن اجتماعه مع مقابله كاضحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمى به بخلافه بل متناقض كان الاول المصنف أن يقول ما يتناقضه ( قوله انه أى الانسان الخ ) يان لما ( قوله وعلى هذا ) أى قول المصنف الذاتى هو الذى يدخل الخ والمرضى هو الذى يخالفه ( قوله فالمساهية ) أى الحقيقة النوعية ( قوله عرضية ) منه بعضهم قائلا لا يفيد كلام المصنف اذ مراده بحقيقة الجزئيات ما يعم الحقيقة الذهبية والحقيقة الخارجية

المساهية الجامعة ( لجزئياته ) أى الكلى بأن يكون مفهومه جزءا منها قوله يدخل الخ فصل يخرج للمرضى وذلك ( كالحیوان بالنسبة ) أى الاضافة ( الى ) جزئياتها كـ ( الانسان والفرس ) انه مفهوم الحيوان وهو الجسم التامى الحساس المتحرك بالارادة داخل فى حقيقة الانسان وهي حيوان ناطق وفى حقيقة الفرس وهي حيوان صاهل فهو كلى ذاتى لها ( واما عرضى ) بفتح العين المهمل والراء ( وهو ) أى حقيقة المرضى الكلى ( الذى ) جنس شامل المرضى والذاتى ( يخالفه ) أى الذاتى فى الدخول فى حقيقة جزئياته بأن لا يدخل فيها سواء خرج عنها أو لم يخرج وهذا فصل يخرج الذاتى وذلك ( كالمضاحك بالنسبة الى الانسان ) فانه كلى عرضى له خروج عن حيوان ناطق حقيقة الانسان وعلى هذا

قانون عرضى وقيل الذاتى غير الخارج بالمرضى الخارج وعليه قانون ذاتى وقيل الذاتى المقترنة الداخلى والمرضى الخارج وعليه قانون واسطة بينهما وهذه اصطلاحات مسهلة فإشارة فيها ولذا مشى



بمرضى فتكون الماهية ذاتية واعتراض بأن الذاتى منسوب الى الذات قلو  
كانت ذاتية لزم نسبة الشيء الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية اصطلاحية  
لالتوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على

المقترنة بالشخص فتعريف الذاتى شامل للتوع فانه وان كان تمام الحقيقة  
لجزئياته من حيث هي لكنه جزؤ للحقيقة الخارجية من حيث أنها  
مقترنة بالشخص ونظرفيه بأنه يلزم أن يكون الشخص العارض للحقيقة  
جزأ داخلا وذلك باطل أقول قد يقال انه جزؤ من حقيقة الفرد وليس  
جزأ من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من منع عرضية النوع المراد  
بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا  
تدخل الماهية في المراضى لامتناع خروج الشيء عن نفسه وعروضه  
عابه ولان جزء الشيء اذا لم يكن خارجاً فأولى أن لا يكون الشيء  
نفسه خارجاً عن نفسه وغاية ما يلزم ان هذا السكلي مسكوت عنه بأن  
لا يكون ذاتياً ولا عرضياً إلا انما يقال ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المقدمات

المصنف هنا على الاول  
وفيما يأتي على الثاني

(قوله بمرضى) الاولى بخارج لان المراضى مختلف في تفسيره فلا يصح  
ذكره في تفسير الذاتى وأيضاً في عيب التركيب وهو ان يذكر في التعريف  
ما ليس أعم من المعروف ولا مساوياً له فيؤدى الى توقف ماهية على ماهية  
أخرى مباينة لها (قوله فتكون) أي الماهية النوعية (قوله ذاتية) أي  
لشئول تعريف الذاتى لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على  
جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوى وهو الفصل وعلى النوع  
الذى هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفرادها ولنا ان الشخص  
فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتى مشترك بين المعين وان كان  
أحدهما أعم من الآخر كاشتراك التصور بين مطابق الإدراك والإدراك  
الذى لاحكم منه غنيمي (قوله واعتراض) بضم المثناة فوق وكسر الراء  
أي كون الماهية النوعية ذاتية (قوله الى الذات) أي الماهية النوعية  
(قوله لزم نسبة الشيء الى نفسه) أي وهي باطلة لانها تقتضى مقابلة  
المنسوب للمنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه (قوله التسمية) أي بالذاتى  
(قوله اصطلاحية) أي خالية عن النسبة قالوا فيها أصلية من جهة الكلمة

ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم أخفق في بيان السكليات الخمس  
ويدأ بذاتي منها فقال (والذاتي امامقول في جواب ماهو بحسب الشركة  
المحضة كالحوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس)  
لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا

كياه الكرسى ( قوله ماصدقها ) أي الافراد والجزئيات التي تصدق  
للماهية عليها ( قوله نسبة الحقيقة الى ماصدقها ) أي فتكون من باب  
نسبة السكلي لجزئيه أو الجزئي لسكليه بناء على ان الشخص جزؤ الماهية  
فتمحصل ان المنسوب الحقيقة التوعجية التي يطلق عليها ذات والمنسوب  
اليه ماصدقها الذي يطلق عليه ذات أيضاً وما صدق الحقيقة غير هانصحت  
النسبة في اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح ( قوله والذاتي)  
ان قلت لم عدل عن التضمير والمقام له لتقدم مرجحه في قوله اما ذاتي  
قلت للتنبية على ان الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم  
اذ الظاهر أن المتقدم لايشمل النوع وما هنا شامل له بقريته ذكره في  
أقسامه ولدفع توهم عوده للمرضي لا قريته قبل التأمل في باقي الكلام  
ففي كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتي هنا معرقا  
بال لقولهم التكررة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان  
هذا غالبي لاسباب وقد قامت القرينة على المغايرة وانحصر الذاتي بالاستقراء  
في الجنس والنوع والفصل ( قوله مقول ) أي صالح لان يحمل  
حمل مواطأة لاجل اشتقاق والا لزم كون الياسر جنساً للانسان والقطن  
مثلا لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل  
المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني ما فيه  
أحدهما كالك علم أي ذوعلم أو طالم ( قوله الشركة المحضة ) في بعض  
النسخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لايدمنه لاجراج النوع فانه  
يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة  
لاالخصوصية ليتحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة  
التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين

حقيقة المسؤول عنه وصلة  
مقول (بحسب) يفتح الحاء  
والسين المهملين أي باعتبار  
(الشركة) بين جزئيين من  
جزئياته أو أكثر (المحضة)  
الخالصة والمجردة عن كونه  
مقولا في جواب ماهو بحسب  
الخصوصية لان السؤال  
بما هو انما هو عن عام الماهية  
وهو تمام الماهية المشتركة بين  
الحقائق المختلفة وليس تمام  
الماهية المختصة انما هو جزؤها  
فلا يصح لجواب السؤال  
عنها وذلك كالحوان بالنسبة  
الى ( أنواعه ) ( الانسان  
والفرس وهو ) أي السكلي  
الذاتي المقول في جواب  
ما هو بحسب الشركة فقط  
( الجنس ) أي المسمي في  
الاصطلاح جنساً ( تنبيه )  
المسؤول عنه بما اما واحد كلي  
نحو ماهو الانسان وجوابه  
الحد الثام نحو حيوان ناطق  
واما واحد جزئي نحو ماهو  
زيد واما افراد متحدة  
الحقيقة نحو ما زيد وعمر و  
وخالد وجوابهما النوع

واما انواع مختلفة الحقائق نحو ماهم الانسان والفرس والشاة واما واحد كلي وواحد جزئي بالحقائق  
مختلفة الحقيقة نحو ماهما الانسان ولاحق اسم فرس واما واحد كلي وجزئيات مختلفة الحقيقة نحو ماهم



عنه لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون  
جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول  
الحيوان الناطق وفي الثاني الحيوان الساهل والمسؤل عنه يمتنع في أربعة  
في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو ما زيد وكثير متماثل الحقيقة  
نحو ما زيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاء  
والجواب عن الاربعة متعصفي ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث في  
جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات

الانسان ولاحق اسم فرس  
ويسفور اسم حمار واما  
أفراد مختلفات الحقيقة نحو  
ماهم زيد ولاحق ويسفور  
وجوابها الجنس نحو حيوان  
(ويرسم) بضم المثناة تحت  
وسكون الراء وقح السين  
المهمل أي ترف حقيقة  
الجنس يرسم مصور (بأنه)  
أي الجنس (كلي) جنس  
شامل جميع الكليات الخمس

بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله عنهما) أي الانسان  
والفرس ولو قال عنه أي السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا ان يقال  
أنى ضمير التثنية لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد  
(قوله لانه) أي الحيوان (قوله عن كل منهما) أي وحده (قوله أن  
يكون) أي الحيوان (قوله في الاول) أي الانسان (قوله الناطق) أي  
المذكور بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تتكلم  
(قوله وفي الثاني) أي الفرس (قوله وكثير متماثل الحقيقة) هذا خاص  
بالأفراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله وكثير مختلفها) أي من  
الحقائق فقط أو منها ومن الأفراد لا من الأفراد فقط وان كان هو  
الظاهر من عطفه على ما قبله فيشمل الحقائق المختلفة كذلك والحقيقة  
والأفراد الشخصية نحو ماها الانسان ويسفور اسم فرس وشمل الأفراد  
المختلفة الحقيقة أيضاً نحو ما زيد ويسفور (قوله متعصفي ثلاثة  
أجوبة) فيجيب عن الاول وهو الواحد الكلي بمحمد التام كحيوان ناطق  
وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة  
بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينهما ولا عبرة بالصفات  
المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس  
القريب كحيوان (قوله الثاني) أي الواحد الجزئي (قوله الثالث)  
أي الكثير المتماثل (قوله كلي) قيل لا حاجة اليه لاغناء مقول على  
كثيرين عنه ورد بأن المتأخر لا يغني عن المتقدم لوتووعه في مركزه  
وبأنه محتاج اليه ليجري الوصف عابه (قوله سائر الكليات) أي جميعها

(مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق) خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو)

الجنس والنوع والفصل والخاصة والمرض العام فهذه أنواع للكلية داخلية تحتها فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والمرض العام قلت لا بعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها قالون يصح كونه جنساً بالنسبة للواد والبيض مثلاً وكونه نوعاً بالنسبة للكيف وقصلاً اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضاً عاماً بالنسبة للحيوان (قوله مقول) أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حمل هو هو ويسمي حمل موطناً لاحمل اشتقاق والا لزم جنسية البيض للتلح والماج مثلاً واللازم باطل فكيفما لمزومه (قوله على كثيرين) أي أنواع (قوله مختلفين بالحقائق) أي كالحوان المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان مطلق والثاني حيوان ماهر والثالث حيوان فاهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعروف مطلق الجنس الشامل لا قسمه الاربعة السافل والمتوسط والعالي والمفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لا شمله على جنس لا جنس وهو قوله كلي قلت لا لكي اعتباراً ان أحدهما النظر الى مفهومه أي كونه مقولاً على كثيرين وتانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص (قوله خرج به النوع) قيل لا وجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج الفصل القريب به كالتامق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقي الكليات لان منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجا بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرجان بقوله في جواب ماهو فأخر خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقاً والخاصة مخرجة بقيد واحد حذراً من القسيت (قوله في جواب ماهو) ان قلت الجنس لا يقال في جواب ماهو اذ لا يجاب به عن الواحد كلياً كان

(مقول على كثيرين) نعمت  
كثيف لكل ذكره توطئة  
لما يليه (مختلفين بالحقائق)  
فصل مخرج النوع وصلة  
مقول (في جواب) فصل  
مخرج المرض العام لانه  
لا يقال في الجواب لانه ليس  
تمام ماهية ولا يميزاً لها واطاعة  
جواب (ماهو) فصل  
مخرج الفصل والخاصة



(تفهيان الأول) الجنس أربعة أقسام سائل وهو ما فوقه جنس ولا جنس تحته نحو الحيوان ومتوسط وهو ما فوقه جنس وتحت جنس كالجسم التامى وعال وهو ما تحت جنس ولا جنس فوقه كالجوهر ومفرد وهو ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته كالك. ٤٩ بفتح الميم واللام (الثاني) يميز

الجنس القريب من العالي والمتوسط بأنه ان كان مقولاً في الجواب عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه فهو القريب كالحيوان وان كان مقولاً عليها وعلى بعض ما يشاركها فيه فنقط بعيد بمرتبة ان كان ينه وبين الماهية جنس واحد كالجسم التامى للانسان ويحجب به عن السوال عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وبعض ما يشاركه فيه كالبات كما يحجب بالحيوان عن تمام الماهية المشتركة بين الانسان وكل ما يشاركه فيه فيكون مع البعيد بمرتبة جوابان الحيوان والجسم التامى وان كان بينهما جنسان بعيد بمرتبتين كالجسم المطلق له ومعه ثلاثة أجوبة الحيوان والجسم التامى والجسم المطلق

خرج به الفصل والخاصة والمرض العام اذ الاولان انما يقعان في جواب أى شىء هو والثالث لا يقال في الجواب أصلاً لأنه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ما هو ولا يميز الله حتى يقال في جواب أى شىء هو وأما الجزئي فيدخل في الكل حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كما زعم جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذى تحت جنس وايس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته

أو جزئياً لأنه ليس تمام ماهيته بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماها أوماهم وأجيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب ما في جواب أى وأفرد الضمير باعتبار عنوان السؤال عنه ولا حاجة لزيادة قولاً ذاتياً (قوله خرج به الفصل) أى سواء كان قريباً كنطاق أو بعيداً كأمى (قوله والخاصة) أى سواء كانت خاصة نوع كضاحك أو خاصة جنس كتنفس (قوله والمرض) أى كالمشئ للانسان (قوله الاولان) أى الفصل والخاصة (قوله أى شىء هو) أى في ذاته باعتبار الفصل وفي غرضه باعتبار الخاصة (قوله والثالث) أى المرض العام (قوله لا يقال في الجواب أصلاً الخ) وقول المصنف في رسمه الآتي مقول على كثيرين معناه في غير الجواب فلا يتأني ما هنا (قوله عال) ويسمى بعيداً وجنس الاجناس أيضاً (قوله كالجوهر) بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنس وهو موجود لشموله المرضى وفوق موجود شىء على القول بشموله المدوم (قوله على القول بجنسيته) أى الجوهر لاسكلى جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقاط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شىء من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجودية هذا مذهب المتكلمين وذهب

(٧ م) وان كان بينهما ثلاثة اجناس بعيد بثلاث مراتب كالجوهر له وتصير الاجوبة أربعة الحيوان والجسم التامى والجسم المطلق والجوهر (الثالث) رتب القوم الاجناس انتهى ألهم التمثيل تسهيلاً على المتعلم بالحيوان المشترك بين أواعه الخزانة في الحقائق ثم الجسم التامى المشترك بين الحيوان والنبات ثم الجسم المطلق المشترك بين الجسم التامى والجسم غير التامى ثم الجوهر المشترك بين الجسم وبين البسيط

ومتوسط وهو الذي فوقه جنس وتحت جنس كالجسم النامي وسافل وهو  
الذي فوقه جنس وليس تحت جنس كالحيوان لان الذي تحت انواع لا اجناس  
ومتفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحت جنس قالوا ولم يوجد له مثل

الحكماء الى انها اعراض اذا التقطت عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح  
والسطح نهاية الجسم فاحترز بقوله على القول بحسبته عن قول الحكماء لانه  
عرض تام عندهم (قوله ومتوسط) أي كالجسم فان فوقه الجوهر وتحت  
الجسم النامي وكالجسم النامي اذ فوقه الجسم المطلق وتحت الحساس والمتحرك  
بالارادة (قوله قالوا ولم يوجد له مثال) أي ومثله يعضه بالعقل بناء على أن  
الجوهر ليس جنس له بل عرض تام وعلى هذا فالقول العشرة انواع له  
لا اجناس والالم يكن متفردا ولا اشخاص والا كان نوما والاولى في عدد  
الاجناس الابتداء بالسافل ثم المتوسط ثم العالي لان المتبر فيها التصاعد لانا اذا  
فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا ويرف الجنس  
القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن المسألة وعن بعض ما يشاركها  
في الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب  
كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال  
عنه وعن سائر الانواع المشتركة له فيه وان كان الجواب عن المسألة  
وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها  
فيه فبعيد كجسم تام فان النبات وباقي انواع الحيوان تشارك الانسان  
فيه ويجاب به عنه وعن النبات لاحتة وعن باقي انواع الحيوان ويكون  
هناك جوابا بان كان بعيدا بمرتبة واحدة بأن يكون بين المسألة كالانسان  
وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم النامي اذ بينه وبين  
الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم النامي جواب آخر وثلاثة  
اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه واربعة اجوبة ان  
كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد  
الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد بواحد أبدا لان  
الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب  
القوم الاجناس لتهيأ لهم التمثل بها تسويلا على المتعلم فوضوا الحيوان



(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية مما كالانسان بالنسبة الى) أفراد نحو (زيد وعمر وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمر وما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) للنوع (بانه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول)

ثم الجسم الثامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم الثامي لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قسمان مادي ومجرد حقيقي (قوله بحسب الشركة والخصوصية) أى يحمل تارة على جملة من أفراد الثمالة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمر وبكر فيجيب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهم وتارة يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفري وشيخ الاسلام ومن حشى كلامهم (قوله مغا) ليس المراد به المية في الزمن بأن يحمل حملا واحدا على سيل الشركة والخصوصية في زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المقولية فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو في قوة جيماء وممنه ثبوت الحملين للنوع بأن يحمل على فرد منسؤل عنه بمأهو ويحمل على أفراد مسؤل عنها بما هي أيضاً أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمر والح (قوله عن كل منهما) أى وحده (قوله ذلك) أى انسان (قوله لانه) أى انسان (قوله تمام ماهيته المختصة به) أى الفرد ان قلت لانسم انه تمام الماهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص ولانسان ماهية مشتركة بين أفرادها مختصة ببعضها أحيب بأن الشخصات عوارض للماهية لا من تمامها وتمامها الحيوان الناطق فالانسان تمام

(واما مقول في جواب ماهو بحسب الشركة) ان كان السؤال عن تمام ماهية مشتركة بين جزئيات متعددة الحقيقة نحو ملهم زيد وعمر وبكر وخالد (و) مقول في جواب ماهو (بحسب الخصوصية) ان كان السؤال عن ماهية مختصة بجزئى نحو ماهو زيد حال كون المقولين ثابتين (مما) متباينين في سؤالين كاتقدم (وهو) أى الكلي المقول بحسبها (النوع) ولا تناقض بين كونه تمام ماهية مشتركة وكونه تمام ماهية مختصة لان الاول باعتباره مجرد عن الشخصات والثاني باعتباره مقيداً بها (ويرسم) النوع (بانه كلي) جنس شامل جميع الكليات (مقول على

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ما هو) خرج به الفصل والخاتمة والمرض العام مع أن ذلك يخرج بما خرج به الجنس أيضاً لكن الأنسب إخراجه بما خرجت به الخاتمة لتشاركهما في المرضية والنوع قسمان إضافي وهو المندرج تحت جنس وحقيقي وهو ما ليس تحت جنس كالإنسان فيهما عموم وخصوص من وجه فيحتمل أن نحو الإنسان فانه نوع إضافي لا ندراجة تحت جنس

مائة زيد المختصة به فان قلت لو كان ذلك لم توجد في غيره من الافراد واللازم باطل فأجيب بأن البادخلة على المقصور فزيد لا يتعدى الإنسان مثلاً وبأن المائة المختصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرها خمسة بمشخصات عمرو وعوارضه فالمائة المطلقة مشتركة والمخصصة مختصة (قوله على كثيرين) أي افراد (قوله الفصل والخاتمة) خرجاً بإضافة جواب لما هو (قوله والمرض العام) خرج بقوله في جواب (قوله الثالث) أي المرض العام (قوله بما خرج به الجنس) أي قوله دون الحقيقة أي لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله لكن الأنسب إلخ) بحث فيه بأن الشيء لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي قبله متاولاً له مع ان المرض العام خرج بقوله دون الحقيقة فالتناسب ان الجنس وخاصة والفصل البعيد والمرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان الفصل القريب وخاصة النوع خرجاً بقوله في جواب ما هو (قوله الأنسب) شاذ قياساً لانه من تناسب (قوله لتشاركهما) أي الخاتمة والمرض العام (قوله في المرضية) يفتح المين المهمة والراء أي في كون كل منهما عارضاً للمائة (قوله وحقيقي) ويقال له نوع الاتواع أيضاً وهذا أحد السكليات الخمس على التمين بخلاف النوع الإضافي فليس أحدها على التمين (قوله ما ليس تحت جنس) أي بل افراد أو أصناف بقرينة كون الكلام في النوع الحقيقي لكن الأولى ما ليس تحت نوع لصدق كلامه بالجنس السافل وليس نوعاً حقيقياً (قوله فيهما) أي النوع الإضافي والنوع الحقيقي إلخ يترجم على تعريفيهما (قوله من وجه) راجع للعموم والخصوص

كثيرين مختلفين بالعدد) أي تعدد الذوات (دون) تعدد (الحقيقة) فهي واحدة مشتركة بينهم فصل يخرج الجنس وصلة مقول (في جواب) فصل يخرج المرض العام وإضافته لما (هو) فصل يخرج الفصل والخاتمة (تية) النوع قسمان حقيقي وهو الذي لا جنس تحته كالإنسان وإضافي وهو الذي فوقه جنس كحيوان فينبها عموم وخصوص من وجه يحتمل أن نحو الإنسان وينفرد الحقيقي في النوع البسيط والإضافي في نحو الجسم النامي



(واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي شيء يميز الماهية عن كل ما سواها أو عن بعضه حال كونه داخلها (وهو) أي المقول في جواب أي شيء هو في ذاته الكلّي (الذي يميز الشيء) أي الماهية تميزا تاما عن كل ما سواها أو في الجملة عن بعض ما سواها وصلة يميز (عما يشاركه في الجنس) قريبا كان أو بعيدا (كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي الكلّي الذي يميز الشيء عما يشاركه في جنسه (الفصل) ولم يزد أو في الوجود عقب في الجنس تبعا للمتقدمين بناء على ان كل ماهية لها جنس وزاد التأخرون عقبه في الوجود بناء على انه ليس كل ماهية لها جنس وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو جواز تركيب ماهية من أمرين متساويين أو عدمه فالزيادة على الاول وعدمها على الثاني

وهو الحيوان وحقيقته اذ ليس تحت جنس وينفرد الاضافي بنحو الجسم التام فان قوته جنس وهو الجسم المطلق وتحت جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقته بالماهية البسيطة كالقول المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب أي شيء هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشيء) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس) كناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (لفصل) وذلك لانه اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه في الجنس

(قوله بنفي جنسية الجوهر) أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له بلا ينفرد فيه النوع الحقيقي لا تدراجة تحت جنس فهو اخافي أيضا وليس بسيطاً لتركيب ماهيته من جنس وفصل (قوله أي شيء هو في ذاته) اعلم ان السائل بأي لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو أكثر وانما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل الانسان أي حيوان هو كان سوءاً الا عن المشاركات في الحيوان واذا قيل أي موجود هو كان سوءاً الا عن مشاركته في الوجود والسؤال بأي ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو تانيها أن يزداد قوله في ذاته ثالثها أن يزداد قوله في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز المسؤول عنه معانيها فصلاً قريبا أو بعيداً خاصة وان كان الثاني فالجواب الفصل وحده وان كان الثالث فالجواب الخاصة وحدهما نقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه يقيد به (قوله ولو في الجملة) اشارة الى انه لا فرق في المميز الثاني بين كونه مميزاً للشيء عن جميع ما عداه كالناطق للانسان أو عن بعض من عداه كالحساس والتامّي له فالحساس يميزه عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والتامّي يميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله كالناطق الخ) أي عند من لم يجعله مقولاً على الملائكة والجن وأراد بالنطق الصفة المستلزمة صحة التمييز العقلي والنظر اليقيني والتصور الخيالي فهو فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جعله مقولاً على الملائكة فهو فصل

وتبني في اقتضائه على قوله في الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتأخرون إلى زيادة أو في الوجود وبنى الخلاف على جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فن جواز تركيبها من ذلك زادما ذكر ومن لا فلا ( ويرسم ) الفصل ( بأنه كلي ) دخل فيه سائر الكلبيات ( يقال عن الشيء في جواب أي شيء هو في ذاته )

ببعد فميز الإنسان عن غير الملائكة والجن ( قوله وتبني ) أي المصنف ( قوله إلى زيادة أو في الوجود ) أي في تعريفه الفصل عقب في الجنس ليعبر التمييز جامعا ( قوله على جواز تركيب الخ ) يفيد أن الخلاف في الجواز العقلي مع الاتفاق على عدم وجود ذلك ( قوله ذلك ) أي متساويين ( قوله ما ذكر ) أي أو في الوجود ( قوله وعدمه ) احتج عليه المتقدمون بأن الماهية لو تركبت من متساويين فلما أن يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح أو لا يحتاج كل للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب المتأخرون بأن هذه الحالات انما هي في الماهية الخارجية أما الذهنية فلا لأنها من الأمور الاعتبارية والكلام في الثاني لا الأول سلمنا بجيبه فيها لكن نمنع أن هذا دور رتبى لا يجوز أن يكون دورا ميا وهو غير محال كتوقف الجرم على العرض وعكسه فان قلت لم يذكر المصنف هذه الزيادة في التفسير الأول وقد أطلق في رسمه كما ترى فلم يقيد بالجنس كما قيدا ولا قلت للإشارة إلى المذهبين وإن مختاره ما سبق فيحمل الثاني عليه بدلالة السياق وأنه متردد في ثبوت تركيب الماهية من متساويين \* قال السعد في شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنا على الاحتمال المذكور إنما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات واما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبنا عليه لأنه قال مراده أن الفصل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في الجنس أم لا وتحقيقه أن فصل الشيء عن الجنس كالجنس كالحساس الحيوان بالنسبة إلى الجسم انما كان يميزا عما عداه بما شاركه في الوجود وإن

( ويرسم ) الفصل ( بأنه كلي ) جنس شامل كل كلي ( يقال على الشيء المسؤول عنه ) ( في جواب ) فصل يخرج العرض العام وإضافة جواب ( أي شيء هو ) فصل يخرج الجنس والنوع ( في ذاته ) فصل يخرج الخاصة والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب وببعد وهو ما يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد



خرج به الجنس والتوع لانهما يقالان في جواب ما هو والعرض العام  
لانه لا يقال في الجواب أصلا كما مر والخامسة لانها انما تميز الشيء في  
عرضه لا في ذاته والفصل قسبان قريب وهو ما يميز الشيء عن جنسه  
القريب كالناطق بالنسبة الى الانسان وبسبب وهو ما يميز الشيء في  
الجهة عن جنسه البعيد كالحساس بالنسبة الى الانسان فان قلت  
يلزم أن يكون الجنس فصلا لانه يميز هذا التميز قلت لا بعد فيه ان أتى  
به في جواب أي شيء هو في ذاته بخلاف ما اذا أتى به في جواب ما هو

لم يكن محتملا بالجنس كالناطق للانسان عند من جملة مقولا على غير  
الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس  
أي الحيوانية لانه جميع ما شاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة  
اه قوله عند من جملة مقولا على الملائكة فلي هذا لا يكون الناطق  
فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جسماع  
انها ناطقة غيبي (قوله خرج به الجنس الخ) ظاهره انه جعل المذكور  
قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولي جملة ثلاثة قيود وهي  
يقال في جواب واخافة الجواب الى أي شيء وقوله في ذاته ويخرج  
بالاول العرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالثاني الجنس  
والتوع وبالثلث الخامسة ويحتمل ان هذا مراد الشارع ويكون اخراجها  
على التوزيع لكن يعده تأخير للعرض العام عن الجنس والتوع في  
الاخراج (قوله في جواب ما هو) وان اختلفت جهة المقولة لان الجنس  
يقال في جواب ما بحسب الشريعة المحضة والتوع بحسب الشريعة والخصوصية  
(قوله عن جنسه) أي صاحب جنسه (قوله يلزم) أي من كون المميز  
عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله هذا التميز) أي الذي يميزه  
الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن النبات كما يميزه عن الحساس  
(قوله فيه) أي كون الجنس فصلا (قوله به) أي الجنس (قوله في جواب  
أي شيء هو) كان يقال أي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان  
فقد ميز الحيوان الانسان عما يشاركه في جنسه كالنامي والجسم من  
شجر وحجر والظاهر ان مراده الجنس السافل أو المتوسط لا العالي

فله اعتباران يحسب السؤال ثم تنى بالعرضي فقال ( وأما العرضي  
فأما أن يتمتع اتفكاكه عن الماهية وهو المرض اللازم) كالضاحك بالقوة  
بالنسبة الى الانسان (أو لا يتمتع) اتفكاكه عنها (وهو المرض الممارق)  
كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما إما أن يختص

لانه لا يميز عن شيء (قوله فله) أي الجنس (قوله تنى بالعرضي) أي أتى  
به ثانيا بعد إتيانه بالذاتي أولا والمراد به هنا المنسوب لما عرض لذات  
خارجا عنها وهذا اصطلاح أهل الميزان لا المنسوب للمرض مقابل الجوهر  
كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهي يجتمعان في  
نحو اليأس وينفرد الأول في نحو القدرة والثاني في نحو اللطيفة (قوله  
يتمتع اتفكاكه عن الماهية) أي من حيث وجودها ذهنا بمعنى أنها  
يتمتع ادراكها دون ادراك كفرادية اثلاثية وزوجية الأربعة ويسمى  
هذا لازم الذهن أو من حيث ان وجود الخارج عن معنى أنها يتمتع وجودها  
في الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من  
حيث هي بمعنى أنه يتمتع وجودها في الذهن أو الخارج منفكة عنه بل  
أنما وجدت انصفت به ككون زوايا المثلث اثلاثية مساوية لقائمتين  
ويسمى هذا لازم الماهية (قوله كالضاحك) بالقوة بالنسبة للانسان  
الضاحك أبسط الوجه وانكشف مقدم الانسان والقوة امكان الشيء  
حال عدمه ويقابلها الفعل وهو التحقق والحصول والنبوت فني كون  
الضاحك بالقوة طارضا ملازما نظرا وأجيب بأن القوة تتعلق أيضا على  
الامكان مطلقا عن التقييد بحال العدم وهو المراد هنا (قوله المرض  
المفارق) أي الذي تمكن مفارقتها وان لم يفارق بالفعل كالقعر الدائم  
من لا يمكن غناه كغراق الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا  
وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا يمكن الزوال عادة وذلك  
ليس يمكن الزوال عادة والمفارق إما بسرعة كحمة الحجل وصفرة  
لوجل أو يعلو كالشباب والحب وسواد الشعر (قوله وكل واحد منهما  
الح) صريح في أن أقسام العرضي أربعة وإذا ضمت الجنس والنوع والفصل  
بلغت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن الكليات خمسة وأجيب بأن

(وأما العرضي قلما)  
يكسر الميز وشدا لم (أن)  
يفتح فسكون حرف  
مصدرى منك (يتمتع اتفكاكه  
عن الماهية) أي خلوها  
غنى ووجودها بدونه  
(وهو المرض اللازم)  
للماهية كالضاحك بالقوة  
والمتفلس كذلك بالنسبة  
للانسان (أو لا يتمتع) اتفكاكه  
عنها بأن يجوز خلوها عنه  
ووجودها بدونه كالضاحك  
بالفعل والمتفلس كذلك  
بالنسبة للانسان (وهو  
المرض المفارق) للماهية  
(وكل واحد منهما) أي  
اللازم والمفارق (إما أن  
يختص



بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان) لانه بالقوة لازم لمساهمة الانسان مختص بها وللذل منارق لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التي يعرف بها (وترسم) الخاصة (بانها كلية) دخل فيها سائر الكلبيات (تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) من الافراد (قولا عرضياً) خرج به الجنس والمرض للعام لانهما يقالان على حقائق والتوع والفصل لان قولهما على ما تحتها ذاتي لا عرضي

تقسيم العرضي الى لازم ومفارق تقسيم ثانوي كتقسيم الجنس والتوع والفصل (قوله بحقيقة واحدة) أي بافرادها لان الخاصة لا تلزم للماهية من حيث هي نوعية كانت كالضاحك أو جنسية كالناسي والمتفس (قوله وهو الخاصة) قدموا لتمييزها للماهية وكونها مادة للرسم بخلاف المرض العام وهي قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة أيضاً كالضاحك للانسان واضحة وهي التي بالنسبة الى شيء دون شيء آخر كالناسي للانسان بالنسبة للحيجر وهذه ليست احدى الكلبيات الخمس ان قلت ورد في السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة للانسان قلت يمكن أن معنى ما ورد أنهم يتعجبون مجازاً مرسلات علاقته المسيية أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله وهذا) أي تقسيم الخاصة الى لازمة ومفارقة (قوله فشرطوا) أن تكون الخاصة لازمة بحيث فيه بانهم اذا كانوا لا يطلقون الخاصة الا على اللازمة فإذا تكون المفارقة واشترطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضي أن كل خاصة لازمة بل يقتضي أنها تكون لازمة ومفارقة ولا يفي الشرط (قوله من الافراد) بيان لما (قوله به) أي قوله قدل على ما تحت حقيقة واحدة فقط على وجه الاجمال والتفصيل يعلم من التعليل (قوله على حقائق) أي متحتها من الافراد لكن في غير الجواب فلا ينافي ما تقدم أن العرض لا يدل في الجواب مطلقاً وأفاد التعليل أن خروجها بقوله على ما تحت حقيقة (قوله والتوع والفصل) عطف على الجنس (قوله لان قولهما على ما تحتها الخ)

بحقيقة واحدة (واحدة) بان يكون قاصراً عليها ولا مرض انيرها (وهو الخاصة) أي السمي خاصة (كالضاحك بالقوة) بضم القاف وشد الواو أي الامكان وهذه خاصة لازمة (و) بمعنى والضاحك (بالفعل) وهذه خاصة مفارقة بالنسبة (الانسان وترسم) الخاصة (بانها كلية) جنس شامل كل كلي والاول كلي لان "كلية من المركب والكلام في المفرد (يقال) أي نحمل في الجواب فصل مخرج المرض العام (على ما) أي جزئيات (تحت حقيقة واحدة فقط) فصل مخرج الجنس (قولا عرضياً) فصل مخرج النوع والفصل هذا ان قيد قولها بكونه في جواب وان لم يقيد به فالمرض خرج بقوله فقط والخاصة قسمان خاصة نوع كالضاحك للانسان وخاصة جنس كالمتفس للحيوان وكل خاصة نوع خاصة لجنسه ولا عكس

ولا حاجة إلى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للتويع كالفاحك للإنسان وكل خاصة لتويع خاصة لجنسه ولا ينعكس (وأما أن يم) كل من المرض اللازم والمفارق

أفاد أن خروجها بقوله قولاً عرضياً (قوله ولا حاجة) لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والمرض العام يقالان على ما تحت حقيقة واحدة وعلى ما تحت حقائق نحو زيد وعمرو حيوان أو ماشيان ونحو الإنسان والفرس حيوان أو ماشيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله والخاصة) قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة محتصة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضاً فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوجبه ظاهره ويبان أن مراده بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية (قوله كاللون للجسم) التيسير الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لأنواع الجسم لأن الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله وكل خاصة) نوع فهي خاصة لجنسه التيسير توقفت فيه حين قراءة هذا الشرح خصوصاً مع قوله سابقاً الفاحك بالقوة لازم لماهية الإنسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوباً عليها مانعه خاصة الإنسان كالفاحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لا تجاوز إلى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة للإنسان بل تجاوز إلى غيره من أنواع الحيوان اهـ ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانعه قال الشارح ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم ان الخاصة تنقسم إلى ما تكون مطلقة وإلى ما تكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لا تكون في غير ذلك النوع كالكتاب للإنسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ما يخالف ذلك النوع كالمشي للإنسان بالنسبة للشجر اهـ فتأمل مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكتاب للإنسان وغير شاملة كالكتاب للحيوان فلا وقفة ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله ولا ينعكس) أي عكساً لقويا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لتويعه لبطالانه فإن التفسير مثلاً خاصة للحيوان وليس خاصة للإنسان وأما العكس المنطقي

(وأما أن يم) يضم للمين المهمة  
وقبح للميم أي يشمل كل من  
المرض اللازم والمرض  
المفارق ما تحت



حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة  
والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ( لأنه بالقوة لازم  
لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص  
بواحدة منها (ويرسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقل على  
ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً) خرج به الجنس لأن قوله على ما تحت  
ذاتي لا عرضي والتنوع والفصل والخاصة لأنها لا تقال إلا على حقيقة  
واحدة قيل وإنما كانت هذه التعريفات رسوماً للكليات لجواز أن  
يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات  
لها حيث لم تحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم  
قال السلامة الرازي وهذا بمنزل عن التحقيق لأن الكليات أمور

(حقائق فوق) أي زائدة على  
حقيقة (واحدة وهو العرض  
العام كالمتنفس بالقوة) أي  
أو (الفعل) بالنسبة (للإنسان  
وغيره من) أنواع (الحيوان  
ويرسم العرض) (بأنه كلي)  
جنس شامل كل كلي (يقال)  
في غير الجواب (على ما) أي  
جزئيات (تحت حقائق  
مختلفة) فصل مخرج النوع  
والفصل والخاصة (قولاً  
عرضياً) فصل مخرج  
الجنس والتعاريف السابقة  
للكليات بذاتها فهي  
حدود وقد تسمع المصنف  
في قوله ويرسم

وهو بعض خاصة الجنس خاصة لنوعه فجميع كالكتاب للحيوان  
والإنسان (قوله حقائق فوق واحدة) ثم إن كانت الحقائق أجناساً كان  
عرضاً تاماً للجنس لتجاوزه إلى غيره كالسواد للحيوان وغيره وإن كانت  
أنواعاً فهو عرض عام للنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه  
باعتبار عدم تجاوزه إلى غيره كالأكل والشارب (قوله التعريفات) أي  
للتقدمة للجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله رسوماً)  
أي كما صرح به المصنف بقوله في جميعها ويرسم (قوله للكليات) أي الجنس  
تتأرجع فيه التعريفات ورسوماً (قوله لها) أي الكليات (قوله ماهيات)  
أي حقائق (قوله وراء) أي غير (قوله المفهومات) أي الماني التي فهمت  
من التعريفات (قوله ملزومات) تحت ماهيات (قوله لها) أي المفهومات  
تتأرجع فيه ملزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال إذا كان لها ماهيات  
وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات فاسد وليس حداً ولا رسماً  
(قوله حيث لم تحقق الماهيات) أي الكليات أي لم تحقق كونها تنس  
للمفهومات التي عرف بها أو غيرها تفريع على قوله لجواز أن يكون الخ  
(قوله أطلق) أي المصنف (قوله وهذا) أي القيل (قوله بمنزل) أي  
مكان بمنزل (قوله عن التحقيق) أي ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته  
بدليل أي عند مكانه كناية عن مخالفته له (قوله لأن الكليات) أي ماهياتها

اعتبارية حصلت بمفهوماتها ووضعت أسماؤها بأزائها فليس لها معان غير  
تلك المفاهيم فتكون هي حدود على أن عدم العلم بأنها حدود لا يوجب  
العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم وأعلم  
أن غرض المتعلق معرفة ما يوصل إلى التصور وهو القول الشارح  
أو إلى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من  
مقدمة الأولى أخذ في بيانه قول ( القول الشارح )

سمى به لشرحه للماهية ويقال له التعريف ومعرف الشيء ما استلزم

( قوله اعتبارية ) أي مقبولة للاعتبار أي التقدير والغرض نسبة المتعلق  
بالفتح للمتعلق بالكسر ( قوله حصلت ) بضم فكسر مثلاً أي اعتبرت  
( قوله مفهوماتها ) أي ماهيات هي الكلّيات فأضافته لبيان ( قوله  
أسماؤها ) أي الجنس والنوع والفصل والحاشية والمرض الدائم ( قوله  
بأزائها ) أي بمثابة للمفاهيم المحملة ( قوله لها ) أي أسماء الكلّيات  
( قوله غير تلك المفاهيم ) أي التي حصلت ووضعت لها الأسماء ( قوله فتكون  
الح ) تقرير على قوله فليس لها الخ ( قوله أي المفاهيم ) ( قوله حدوداً )  
أي فكان المناسب أن يكون المصنف ويحدّ بدل ويرسم ( قوله لا يوجب العلم  
بأنها رسوم ) أي حتى يسمع تسميتها رسوم فهذا القيل على فرض تسليمه يقتضي  
أنها لا تسمى رسوم أيضاً ( قوله ذكر التعريف ) أي بأن يقال ويعرف بدل  
ويرسم ( قوله أعم ) أي من الرسم والحد ( قوله غرض ) بفتح الغين للمصلحة  
والراء أي مقصود ( قوله المتعلق ) أي يوضع المتعلق وتبديله ( قوله لي  
التصور ) أي الجهول ( قوله أو إلى التصديق ) أي الجهول ( قوله منهم ) أي  
القول الشارح والحجة ( قوله مقدمة ) أي شيء يتقدم عليه فمقدمة له ومقدمة  
القول الشارح الكلّيات ومقدمة الحجة التضيي ( قوله الأول ) أي القول  
الشارح ( قوله أخذ ) أي أراد الشروع ( قوله سمي شارحاً لشرحه للماهية ) أي  
يبيّن أو في الجملة أو يميزها فشمّل الحدة ما وفاقصا والرسم كذلك وسمى قولاً  
لتركيبه والقول عند المناطقة هو المركب زاد بعضهم تركيماً ( قوله لتعريف )  
أصله مصدر عرف المضاعف أي التبيين قل إلى المرفع بالكسر للاقعة  
المتعلق الاشتقاق والناسب زيادة أيضاً والمرفع ( قوله ومعرف الشيء ) بكسر

( القول الشارح ) أي  
الموصل لمعرفة الماهيات  
الجهولة سمي قولاً لتركيبه  
والقول هو المركب وشارحاً  
لشرحه للماهية الجبهولة  
ويسمي تعريفاً ومعرفاً  
أيضاً بكسر الراء ومرف  
بأنه قول تستلزم معرفته معرفة  
غيره أو امتيازاً عن غيره  
وهو سمي أقام حدّاً له وحد  
ناقص ورسم تام ورسم ناقص  
وتسمي وتمثيل وتبديل لنظ  
يعرفه



معرفة مرفقه والتعريف اما حدا ورسم وكل منهما اما تام أو ناقص ودليل  
حصره في الاربية أنه اما أن يكون مجبوع الذاتيات فهو الحد التام أو بعضها

لراء اضافته لامية أي ماهيته وحقيقته (قوله معرفته) أي المرف بالمعنى  
(قوله معرفته) أي الشيء المرف بالفتح فلنظ ما جنس واقع على قول أو أمر  
وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المرف واخراج غيره وببحث فيه بأنه  
ان أريد المرفقة بالسكنة لا يشمل الرسم وان أريد المرفقة بوجهه مالم يشمل الحد  
فالتناسب زيادة أو امتياز فالحدا التام تستلزم معرفته المرفقة والحد الناقص  
والرسم مطلقا تستلزم معرفته التميز في الشمسية مرف الشيء ما تستلزم معرفته  
مرفقه أو امتياز من كل ماعدا مو في شرحهم للتعطيل انما قلنا أو امتياز الخ  
ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل  
امتياز من جميع أعيانه الغنيمي هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان  
مرفقه تستلزم مرفقة الحيوان الناطق وليس مرفقا والتعريف الاعم  
والاخص والمنفرد والمركب والملزوم والقياس الاستثنائي وفيه نظر فان  
الانسان هو الحيوان الناطق فان ارادنا نفظ الانسان فلا خصوصية له وقوله  
التعريف الاعم فيه نظره فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثاني لا يميز جميع  
المرف وقوله والملزوم فيه نظر فان معرفته لا تستلزم مرفقة لازمه ولا امتياز  
وقوله والقياس الاستثنائي فيه نظر فان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب  
بل قد لا يمتد مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائي اذا لاقترااني مثله  
في حاشية برهان الدين شرط المرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لا يلزم  
نوجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولا من وجه آخر لا  
يلزم تحصيل الحاصل فطريق التعريف ان تصور الوجه المجهول وثبته  
لاوجه المعلوم فيلزم ثبوت الشيء الذي تصوره بوجه المعلوم مثلا اذا تصورت  
الانسان بأنه حيوان تم تصور الوجه المجهول وهو كونه مطلقا تم تصور  
ثبوت الناطق للحيوان لزم تصورك ثبوت الناطق للانسان في تركيب  
التعريف تركيبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لا متاع تركيب المجهولات  
وان كان أحدهما مجهولا قبله (قوله حصره) أي التعريف (قوله في الاربية)  
أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله بعضها) صادق بالجنس وحده

فالحدا ناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم اللام أو بغير ذلك فالرسم  
الناقص وبقي خامس وهو التعريف اللفظي وهو ما أتينا عن الشيء بلفظ  
أظهر مرادف مثل المقارن الحر وقد أخذ في بيان لاربعة فقال

قريباً أو بعيداً وبالفصل البعيد وفيه نظر في شرح الاشارات والخدمته تام  
مشمول على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل على  
بعضها اذا كان مساوياً للحدود كجسم أو جوهر ناطق له فلمن قوله اذا  
كان مساوياً وتمثله بجسم أو جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس حداً ناقصاً  
وكذا الفصل البعيد لكن في تهذيب السعدا حيز في الناقص حداً كان أو رسماً  
أن يكون أعم (قوله أو بغير ذلك) فالرسم الناقص القريب بمدد كـ نحو ما في  
الشرح في المتق فلي هذا المرض اللام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع  
الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اه وكلام الحفيد يفيده  
ان التعريف بالفصل وحده أومع الجنس البعيد حداً ناقص وكذا الفصل  
القريب مع الفصل البعيد أومع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا  
ليس مستتراً عند الجمهور ولان الفصل القريب حصل به الامتياز فقد ذكر الخاصة  
معه لنو ولملم نظرنا الى أن التميز الحاصل منهما أقوى من تميز الفصل  
وحده للسيد الصواب ان المركب من المرض اللام والخاصة رسم ناقص  
لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حداً ناقص  
وهو أكل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حداً ناقص  
وهو أكل من المرض اللام والفصل وقولهم لا حاجة الى ضم الخاصة اليه  
مدفوع بأن لتمييز الحاصل بهما أقوى من التميز بالفصل وحده فان أريد  
الأقوى احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله وفي) أي من أقسام التعريف  
(قوله قسم خامس) هذا ناقص للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى  
التعريف بالخاصة لان اللفظ المرادف من خواص المعنى وزيد التعريف  
بالمثل والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما للخاصة لان المثال  
والاقسام من خواص المعنى (قوله ما أتينا) أي دل والظاهر ان ما صدق به  
(قوله عن الشيء) أي المعنى والمفهوم (قوله أظهر) أي دلالة لشهرته وغلبة  
استعماله فيه (قوله مرادف) القيسي لم أقف على هذا القيد في كلام أحد غير



(الحد قول دال على ماهية الشيء) أى حقيقته الذاتية (وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) لانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق والجنس القريب حده كقولك في حد الانسان هو الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة الناطق (وهو) أى الذي يتركب مما ذكر (الحد التام) أما كونه حداً فلان الحد لغة التمع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تلبساً فذكر جميع الذاتيات فيه وخرج بذكر ماهية الشيء الرسم فانه انما يدل على آثاره ككسائى وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فانها

الشارح والمفهوم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت في بعض الشروح التقييد به الدلجى التقييد به أخذ المصنف من كلام المضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تعريف بغير مرادف ومثاله (قوله الاربعة) أى الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله الحد) أى التام (قوله قول جنس) شمل الحدين والرسمين (قوله دال على ماهية الشيء) أى تمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم مطلقاً لدلالته على خاصتها والماهية هى ما يكون به الشيء شيئاً نسبة الى ما هو للسؤال به عنها كحيوان ناطق للانسان (قوله أى حقيقته الذاتية) الاولى حقيقته وذاته لا يهاهم عبارة ان الحقيقة غير الذات وليس كذلك فان جعلت اضافة ماهية للشيء جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويكون المرف حيثئذ الحد من حيث هو المنقسم الى تام وناقص ويضد هذا اقتصار الشارح على الرسم في قوله وخرج الخ (قوله والجنس القريب) أى فى ان المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خير مقدم (قوله حده) أى الجنس القريب (قوله وهو مانع الخ) فيه اشارة الى ان تسميته حداً من تسمية اسم التفاعل بالمصدر لتعلق الاشتقاق (قوله الرسم) أى تاماً كان أو ناقصاً واقتصاره على اخراج الرسم فيدان التعريف لا حداً تاماً كان أو ناقصاً يحمل الاضافة للجنس كما تقدم (قوله بذوات الماهيات) اضافته لبيان (قوله البسائط) فى الطوائف الحقيقة اما بسيطة وهى التى لا جزء لها أو مركبة وهى التى لها جزؤ وكل منهما اما أن يتركب عنها غيرها أو لا فهذه أربعة أو لها بسيط لا يتركب عنه غيره فلا يحد لعدم تركبه

هـ (الحد) التام (قول)  
جنس شامل المرف وغيره  
(دال على ماهية) أى حقيقة  
(الشيء) فصل مخرج الحد  
الناقص لدلالته على بعضها  
والرسم مطلقاً والتقسيم  
والتمثيل والتبديل بالمرادف  
لدلالها على خاصتها (وهو)  
أى الحد التام القول (الذى)  
جنس شامل كل مرف  
(تركب من جنس الشيء)  
المرف (وفصله القريين)  
فصل مخرج ما عدا الحد  
التام وذلك (كالحيوان الناطق  
بالنسبة الى الانسان وهو  
الحد) سمي به لاملنة التمع  
وهو مانع من دخول غير  
المرف فيه (التام) سمي  
به لتمام الذاتيات فيه وشرط  
الحد التام تقديم الجنس  
على الفصل

انما تعرف بالرسوم لا بالحدود ويتبر في الحد التام تقديم الجنس على الفصل  
لان الفصل مفسر له ومفسر الشيء متأخر عنه قيل لا يمكن تعريف الحد ثلاثا  
يلزم لتسلسل وأوجب منع

ولا يحد به لكونه نظير جزئية الثاني بسيط يتركب من غيره وهو البسيط  
لذي يتحلل وينتهي اليه المركب بالتحليل فحد به لكونه جزئية لغيره ولا يحد  
لعدم تركيبه كالجوهر الثالث مركب لا يتركب من غيره يحد لكونه ذات جزاء  
ولا يحد به لكونه ليس جزءا لغيره كإنسان الرابع مركب يتركب من غيره  
فيحد ويحد به كجوان فظهر ان الحد لا يكون الا المركب (قوله تعرف  
بالرسوم) نظريه بأن المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة  
وهذا يفيد اختصاصه بالمساهية المركبة كالحد وأوجب بأن أن في الرسوم  
الجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في "طرايع عقاب ما تقدم فظهر ان  
الحد لا يكون الا للمركبة ما كان أو ناقصا وكذا الرسم ان لم يتركب من الجنس  
الغريب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يتركب  
عدا المصنف من العرض العام والخاصة وهذا لا يخص المركبات (قوله ويعتبر)  
اي يشترط (قوله في الحد التام) مفهومه انه لا يتبر في الحد الناقص وربما  
قضى تلميح اعتباره فيه أيضاً فاحذر ثم ان هذا الاعتبار اما على انه شرط  
أو شرط فان كان الاول فتعريف المصنف صحيح وان كان الثاني فغير صحيح  
ان لم يأخذه في انه غيبى وقبه الدلجى والجنس اقول اعتباره في الحد  
ان ناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل انما الجنس وعدم  
اعتباره لتقدم الفصل انتهى عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذ الحد  
بافضل وحده حد ناقص صحيح مستبر عند من أجاز التعريف بالمفرد  
وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضاً (قوله مفسر) أى مخصص  
(قوله الحد) مثله ان رسم والمعرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد  
بالتعريف ليشتملها (قوله لتلا يلزم) أى على تعريف التعريف (قوله  
التسلسل) يانه انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف  
التعريف لتعريف وهكذا الى غير نها وبان وجه اللزوم ان التعريف عام  
يشمل تعريف المساهية نحو الانسان وتعريف وتعريف تعريفها وتعريف



فلا يلزم أن حد الحد نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود  
 بمعنى أن حد الحد من حيث أنه حد مندرج في الحد وإن امتاز عنه  
 بحد ذاته.

التعريف خاص به لا يشتمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج إليه الأعم يحتاج  
 إليه الأخص إذا الأعم جزء الأخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً  
 لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف كالتعريف كما  
 هو شرط في كل تعريف والواقع أن تعريف التعريف أخص من التعريف  
 فلا يصح تعريفه به إذا الخاص لا يشمل جميع أفراد الماهية (قوله لزومه) أي  
 التسلسل (قوله نفس الحد) أي حد فهو فرد جزئي للحد المعروف فعرفت  
 حقيقته والشرحت ماهيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل  
 فهو كقول الفقهاء في الشاة من أربعين أنها زكّت نفسها وغيرها (قوله  
 الوجود) كذا في النسخ الصحيحة في الموضعين ولعل الصواب فيها  
 الوجود أي فليس الوجود صفة زائدة على موصوفها كالم والقدرة  
 حتى يحتاج إلى وجود ووجودها إلى وجود وهكذا فيلزم التسلسل  
 المحال (قوله بمعنى حد الحد الخ) راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله في  
 الحد) أي المحدود فهو محدود بالحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل  
 (قوله وإن امتاز) أي حد الحد منه أي الحد (قوله بإضافته) أي حد الحد  
 (قوله إلى) أي الحد وأوه الحال وإن زائدة هذا الذي فتح الله سبحانه  
 وتعالى به بنفسه على كاتبه وبه يتضح كلام الشارح وتظهر محنته ويسقط  
 قول الشيخ الحلبي فيه نظرم وجوب أنهما لانه لو كان حد الحد نفس  
 الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف إليه وهو  
 محال الثاني أن حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان غنه لزم كون  
 الأخص نفس الأعم وهو غير معقول فليمن هذا أن حد الحد ليس نفس  
 الحد بل فرد من أفراد كما أن وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو  
 فرد من أفراد وأما قول الشارح بمعنى أن حد الحد الخ فهو ممنوع إذا لو كان  
 الشيء المندرج تحت شيء معين ذلك الشيء لزم إدراج الشيء في نفسه وهو  
 غير صحيح فالأولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاختصاصية بشيء آخر

(والحد الناقص هو) القول ٦٦ (الذي) جنس شامل كل معرف (يتركب من جنسه) أي للمعرف

البعيد وفصله للتقريب  
(فصل مخرج الحد التام  
والرسم مطلقا والتقسيم والنميل  
والتبديل بالمرادف كالجنس  
الناطق بالنسبة الى الانسان)  
كونه حدا لمنه وناقصا  
لنقصه بعض الذاتيات  
(والرسم التام هو) القول  
(الذي) جنس شامل كل  
معرف (يتركب من جنس  
الشيء) (المعرف) (التقريب  
وخواصه) (أي للمعرف  
واضافته جنسية قابلية  
معنى الجمعية اذ لا يشترط  
في تمام الرسم تعدد الخاصة  
(اللازمة له) (أي للمعرف  
قوله من جنس الشيء  
التقريب وخواصه اللازمة  
له فصل مخرج ما عدا  
الرسم التام وذلك) (كالحيوان  
الضاحك) (بالقوة) (في  
تعريف الانسان) سمي  
رسما لانه لنة الارواح الخاصة  
آثار الماهية وتاما لمشايمته  
الحد التام في ذكر الجنس  
التقريب وتقييده بثنى  
من خواص الماهية  
(والرسم الناقص هو الذي

(والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله التقريب  
كالجنس الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا  
فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذي يتركب من  
جنس الشيء) (التقريب) (وخواصه اللازمة له كالحیوان الضاحك في  
تعريف الانسان) اما كونه رسما فلان رسم الآثار أثرها ولما كان  
التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشيء كان تعريفا بالآثار  
وأما كونه تاما فلمشايمته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس  
التقريب وقيد بأمر يختص بالشيء (والرسم الناقص وهو الذي يتركب  
من عرضيات

أما التسلسل فلا نسلم لزومه لان معرف المرء من حيث انه معرف غير  
محتاج الى معرف آخر اما لبداهته أو لكونه معلوما بالسكيب سلمنا انه  
يتسلسل لكن التسلسل في الامور الاعتبارية غير محال لا تقطاعها باقطع  
اعتبار المتبر وأما الاختصية فلا نسلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد  
وحد الحد واحدته هي القول الدال على ماهية الشيء والخصوص انما عرض  
بالإضافة (قوله والحد الناقص) عطف على الذي يتركب من جنس الشيء  
وفصله التقريبين أو مبتدأ خبره قوله كالجنس الناطق أو محذوف أي من القول  
الشارح (قوله وفصله) أي للمعرف بالفتح لا الجنس (قوله فلما مر) أي من أن  
الحد في اللغة المتع وهذا مانع الخ (قوله وخواصه اللازمة له) أي المرسوم  
لزوما بينا المنفية عن غيره والا فلا يكون تصويرها سيباني تصور المرسوم فلا  
تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرط في الرسم فاذا ذكرت  
خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر القسط  
على الخاصة الواحدة فالاولي افرادها ويحجب عن المستف بأنه جميعا  
باعتبار المواد أو بأن الاضافة للعجلى واحتز باللازمة عن المفارقة فلا  
تسكن في الرسم (قوله كالحیوان الضاحك) أي بالقوة (قوله ولما كان  
التعريف بالخاصة الخ) المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية  
شيء التعريف بهارسا (قوله وضع) أي قدم (قوله عرضيات) أفاد  
بالجمع أنه لا تسكن خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين المانعين التعريف



تختص جماتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحكك بالطبع) اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلهذا ذكر جميع اجزاء الرسم التام وبقيت اشياء مختلفة فيها منها التعريف بالمرض العام

بالمفرد (قوله تختص جماتها) أفاد ان المرض العام لا يعرف به ولو تعدد اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متنفس (قوله بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وان لم يختص كل منها) صادق باعراض لا يختص شيء منها بالمعرف كتعريف الانسان بما عدا الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كمناله والاحسن تأخير المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل منها وهذا ما قبل المبالغة كتعريف الانسان بكتاب بالقوة وضاحك بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ) بحث فيه بأنه تعريف بخامتين أولاها مركبة وهي ملعدا الوصف الاخير وأخرهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا التي الكلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم الناقص لان المراد تميز المرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا لا يناقض كفاية التعريف ببعضه (قوله ماش على قدميه) أخرج الماشي على أربع أوتأكثر كالود والمساشي على يبطه (قوله عريض الاظفار) أخرج مدورها كالطير (قوله بادي البشرة) أي ظاهر الجلد أخرج مستورها بوبر أو صوف أو شعر أو شوك (قوله مستقيم القامة) أخرج غيره مستقيما فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج والاوز والعصفور ونحوها والثاني لنحو القرير والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله ضحكك بالطبع) أي بالقوة تختص بالانسان ومنع بأن التسناس ضحكك بالطبع اذا سمع أو رأى ما يستوجب منه (قوله وبقيت اشياء) أي من صور التعريف وبحث فيه بأنه

تختص جماتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحكك بالطبع) اما كونه رسما فلما مر واما كونه ناقصا فلهذا ذكر جميع اجزاء الرسم التام وبقيت اشياء مختلفة فيها منها التعريف بالمرض العام

بالمفرد (قوله تختص جماتها) أفاد ان المرض العام لا يعرف به ولو تعدد اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متنفس (قوله بالشيء) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وان لم يختص كل منها) صادق باعراض لا يختص شيء منها بالمعرف كتعريف الانسان بما عدا الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كمناله والاحسن تأخير المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل منها وهذا ما قبل المبالغة كتعريف الانسان بكتاب بالقوة وضاحك بالطبع فالصور ثلاثة (قوله كقولنا في تعريف الانسان الخ) بحث فيه بأنه تعريف بخامتين أولاها مركبة وهي ملعدا الوصف الاخير وأخرهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا التي الكلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم الناقص لان المراد تميز المرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا لا يناقض كفاية التعريف ببعضه (قوله ماش على قدميه) أخرج الماشي على أربع أوتأكثر كالود والمساشي على يبطه (قوله عريض الاظفار) أخرج مدورها كالطير (قوله بادي البشرة) أي ظاهر الجلد أخرج مستورها بوبر أو صوف أو شعر أو شوك (قوله مستقيم القامة) أخرج غيره مستقيما فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول في الدجاج والاوز والعصفور ونحوها والثاني لنحو القرير والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله ضحكك بالطبع) أي بالقوة تختص بالانسان ومنع بأن التسناس ضحكك بالطبع اذا سمع أو رأى ما يستوجب منه (قوله وبقيت اشياء) أي من صور التعريف وبحث فيه بأنه

وأجيب بأن التعريف

مع الفصل كالمشي الناطق بالنسبة للانسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للانسان والا كثرون على ان كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالمشي الضاحك بالنسبة للانسان أو بالخاصة وحدها المساوية للرسم والا كثرون على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما يعرف الشيء اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر وأجيب بمنع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه

يقتضي أن قول المصنف وهو الذي يتركب من عرضيات الشيء ليس من المختلف فيه والشارح جملة منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضي ان المصنف لم يتعرض لشيء منها مع انه تعرض لبعضها بقوله وهو الذي يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد لم يتعرض لجميعها فلا يخفى انه تعرض لبعضها (قوله مع الفصل) أي القريب بقرينة المثال (قوله كالناطق) مثال للتعريف بالفصل وحده (قوله والا كثرون) على ان كلا منها حد ناقص وقال الاقل انها رسوم ناقصة وقيل غير مستبارة في التعريف (قوله والا كثرون) على ان كلا منهما رسم ناقص والاقولون على انها غير مختبرة القيسى الصور اربع وستون سورة لان الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والعرض العام لازمان أو مفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر يبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وتركوا الباقي انكالا على ذهن المساهر (قوله واعترض) أي ما تقدم من أن المرف ينقسم الى حد ورسم (قوله بالرسم) المناسب بالخاصة (قوله ممتنع) أي لتأديته لدور (قوله لان الخارج المناسب) الخاصة (قوله وفيه دور المناسب) ففي التعريف به دور (قوله منهما) أي المرف بالفتح وخاصة المرفة له (قوله على معرفة الآخر) اما المرف بالفتح فتوقف معرفته على معرفة الخاصة من حيث كونها تعريفاً والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على معرفة للمرف بها (قوله المذكور) أي في قوله الخارج وانما يعرف الشيء

بها لا يتوقف على معرفة اختصاصها بها بل على ملازمتها في الواقع ولو سلم توقف التعريف بها على معرفة اختصاصها لا ممتنع الحد أيضاً لتوقف التعريف بالثنائي على معرفة كونه ذاتياً وهي متوقفة على معرفة الماهية (الثالث) التعريف بالفصل وحده أو مع الخاصة أو العرض العام أو معها حد ناقص والتعريف بالخاصة وحدها أو مع العرض العام رسم ناقص (الرابع) التعريف لا يكون الا بالقول أو الكتابة



ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه اليه لتحقيق اختصاصه به في الواقع وان لم يعرف وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالأشارة والخط.

الح (قوله منه) أي اللازم (قوله اليه) أي الشيء الملزوم (قوله لتحقيق الح) علة لقوله ينتقل منه اليه وان لم يعرف أي اختصاصه به وأجيب أيضاً بأنه ان أراد معرفة الشخص المرف فتوقف التعريف على معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لأنه يعرف الماهية وخاصتها ولزومها لها قبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المرف له فلا نسلم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفي تصور معنى التعريف محمولا على المرف أقول والایراد للذکور علی تسليمه لا يختص بالرسم بل يجري في الحدباء يقال التعريف بالتداني يتوقف على معرفة كونه ذاتياً ومعرفة كونه ذاتياً فتوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدي الى الدور بقى ان السد أوردان تعريف المرف بقول الشمسية هو الذي يكون تصوره مستلزماً تصور الشيء بكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازهم عن جميع ما يثابره غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة الى لوازمها اليه غير المحمولة كالعلمي بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بأن المراد باستلزام تصوره تصور الشيء كون تصور الشيء حاصل من تصوره ومكتسباً منه وذلك بوضع المطلوب التصوري للشمور به بوجه ثم يمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر أن حصول تصورات اللوازم اليه من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوره تصور حده فيلزم كون الانسان مثلاً معرفة الحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوره هو المقتضى والموجب لتصور الشيء فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصور الانسان مقتضياً وموجباً تصور الحيوان الناطق بل الامر بالعكس (قوله وبما تقرر) أي في مبحث الكلليات والمعرفات (قوله لا يكون بغير القول) أي النفسي والسمائي (قوله كالأشارة والخط) تمثيل لغير القول التسمي لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بغير القول أي مستقلاً عن القول والتعريف

بالخط من حيث دلالته على القول واقع كثيراً لا يمتنع وكتب العلماء مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز التعريف بالاعم من وجه أو مطلقاً لكونه لا يمنع دخول افراد غير المعروف فيه ولا بالاختصاص لانه لا يجمع افراد المعروف كلها ولانه أخفى لانه أقل وجوداً وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالمباين بالاولى ولا بالمساوى جلاء أو خفاء ولا بالإختي بالاولى لانه يلزم كون معرفة المعروف بالكسر متقدمة على معرفة المعروف بالفتح لان الاولى علة وسبب للثانية والمساوى حاصل مع مساويه والاختي متأخر عنه ويمتنع اشتغال المعروف على مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو حكم لانه ينفي الى الدور لتوقف الحكم على شيء على معرفته وهي متوقفة على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميزاً للشيء فلا يمنع ادخله في التعريف كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة بالحاجة بالمقدور في عملها مقارنة له بلا تأثير لها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من حيث أنه مميز وكتعريف ابن مالك الحال بأنه وصف فضله متصّب فأتخذ الاتصاف من حيث أنه وصف مميز ومثل الحكم أو التي للشك أو الابهام لتناقضها البيان المقصود من التعريف أمالتي للتقسيم فتجوز في التعريف لا فادتها أن المذكور حدان أو حدوداً لا أمور متخالفة في الحقيقة مشتركة في الجنس فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب بعضهم الى جوازها في الرسم وامتاعها في الحد لاستحالة فصلين لمساهية واحدة وجواز خاصيتين لها ولا يمتنع رده واعلم أن الحدود من الاشياء التي لا يقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والا لوجب على التعاد اقامة الدليل على حده ولا قائل به وطريق المنازعة فيه أن يمارض بمحد آخر أرجح أو معاو أو أنه غير مظهر أو غير منعكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه وهذا كله في الحدود الحقيقية أما اللفظية نحو الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلاة في الشرع القرية ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب عليها صحة النقل ان لم يقم عليها دليل والا توجه اليها المنع والنقض الاجمالي والمعارضة لانه ادعوى والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد



(القضايا القضية) أي

حقيقتها ( قول ) أي

مركب مفيد فائدة تامة

مفعول أو مفعول جنس

شامل القضية والمعرف

والقياس والانشاء (يصح

أن) بفتح فسكون حرف

مصدرى صكه (يقال)

بضم المثناة تحت (لقائله)

أي المتكلم به (أه) بكسر

الهمزة أي قائله (صادق

فيه) أي القول (أو كاذب)

فيه فصل يخرج للمعرف

والقياس والانشاء والقضية

التي قلنا معصوم من

الكذب فالحد غير ممكن

وغير جامع فالصواب

محتمل الكذب لقائه

فتدخل قضية المعصوم

(تنبيه) يسمى القول

المحتمل للكذب لقائه

خبراً من حيث احتمال

ذلك وقضية من حيث

اشتماله على الحكم ومقدمة

من حيث كونه جزء

قياس ومطلوباً من حيث

طلبه بالدليل ونتيجة من

حيث انتاجه القياس

ومسألة من حيث السؤال عنه

ثم أخذ في بيان الحجة ومقدماتها مبتدئاً بمقدماتها قال

القضايا

جمع قضية ويعبر عنها بالخبر (القضية قول) دخل فيه الأقوال التامة

والناقصة (يصح أن يقال لقائله أنه صادق فيه أو كاذب) يخرج به

الأقوال الناقصة والانشائيات

وسلم وهذا آخر ما يبرم الله تعالى بفضلته من الكلام على التصورات وأرجو

من فضله وكرمه أن يسره علينا الكلام على التصديقات (قوله أخذ) أي

أراد الشروع (قوله في بيان الحجة) بحث فيه بأنه انما شرع في القضايا التي هي

مادة الحجة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها

شروعاً في الحجة وهذا غفلة عن قول الشارح ومقدمتها بادئاً بمقدمتها

(قوله جمع قضية) سميت بهذا لأنه قضى وحكم فيها فهي فعيلة بمعنى مفعولة

وترك فيها تخفيفاً لكثرة الاستعمال (قوله عنها) أي عن معناها (قوله

بالخبر) أي من حيث احتمالها الصدق والكذب ومقدمة من حيث وقوعها

جزء قياس اذ هي حيث طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث

طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث التاج والقياس لها وبالإخبار من حيث

إفادتها الحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها في العلوم والسؤال عنها (قوله قول

جنس) في التعريف شمل القضية وغيرها (قوله دخل فيه الأقوال التامة

والناقصة) وصرح القطب في شرح الشمسية بأن القول موضوع للمركب

العلم (قوله يصح أن يقال لقائله الخ) فصل يخرج الأقوال الانشائية وبحث

فيه بأنه يخرج القضايا التي لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لصمتها من الكذب

أولواقة قوله الواقع أوله قطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصار التعريف

غير جامع فالصواب إسقاط لقائله وإبداله بفيه لقائه (قوله صادق) الصدق

مطابقة النسبة الكلامية للنسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا

هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت

الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتها ما (قوله به) أي قوله يصح أن يقال

الخ (قوله الأقوال الناقصة) كل مركب الاضافي والتوسيعي والمزجي وجملة

الشرط وحدها وجملة القسم كذلك (قوله والانشائيات) وإن كانت أقوالاً إلا

من الامر والنهي والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب تركيباً  
لفظياً في القضية اللفظية أو عقلياً في القضية العقلية (وهي) أي  
القضية (أما محلية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة  
موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب  
وسميت محلية باعتبار طرفيها الأخير (وأما شرطية) وهي التي

تامة لأنها لا تجتمعت صديقاً ولا كذبا وهي من قبيل التصور الخالي عن الحكم  
(قوله من الامر) أي طلب الفعل جازماً أو لي الخ بيان للانشائيات (قوله  
والنهي أو طلب الترك طلباً جازماً أو لي (قوله والاستفهام) أي طلب بيان  
الشيء المجهول (قوله وغيرها) أي كالتخصيص والعرض والترجي والتخي  
والدعاء والنداء ويحت بأن القضية هي الخبر والصادق الخبر المطابق  
والكاذب الخبر غير المطابق وهما نومان للخبر فيلزم على ذكرهما في  
تعريفهما الدور لتوقفهما عليهما من حيث ذكرهما في تعريفهما وتوقفهما  
عليهما من حيث أنهما نوعان لما أوجب بأن الصادق والكاذب لما اشترى  
في المحاورات لم يتوقف عليهما (قوله هنا) أي في تعريف القضية (قوله المركب)  
تركيباً لفظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فيهما فهو مشترك بينهما وقيل  
حقيقة في المقول مجاز في المفظوظ وامتاع المشترك في التعريف  
إذا أريد به أحد معنيه بلا قرينة والجواز إذا لم يشتر أو هو هنامشتر  
(قوله أما محلية) قدمها على الشرطية لأن المحلية جزؤ الشرطية  
(قوله التي) صفة للقضية المحذوف العلم به جنس شامل المحلية والشرطية  
والصلة فصل يخرج الشرطية (قوله طرفاها) أي موضوعها ومحمولها  
(قوله مفردين بالفعل) أي لفظاً ومعنى نحو زيد كاتب والمراد بالمفرد هنا  
مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله أو بالقوة) أي ما يمكن التفسير  
في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم فيقبضه زيد ليس بعالم إذ يمكن أن  
يقال في محلهما هذا قبض هذا ونحو الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه  
إذ يمكن في محله الإنسان منتقل بنقل قدميه ونحو كل إنسان حيوان عكسه  
بعض الحيوان إنسان إذ يمكن في محله هذا عكس هذا (قوله باعتبار طرفيها  
الأخير) أي في المقى وأن تقدم لفظاً وهو المحمول وتظهر هنا أن محلية نسبة

(وهي) أي القضية  
(أما) ينكسر الهمز وشدة  
الميم (محلية) بفتح الحاء  
للهمل وسكون الميم وشدة  
الياء نسبة للحمل لاشتغالها  
بمحل حمل المحمول على  
الموضوع إن كانت موجبة  
(كقولنا زيد كاتب)  
أو سالبة عنه إن كانت سالبة  
كزيد ليس بكاتب (وأما  
شرطية) بفتح الشين  
المسجبة وسكون الراء نسبة  
للشرط



لا يكون طرفا مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أولا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالاولى موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود) والثانية سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية

للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة للحمل والنسبة للمحمول محمولة فالتناسب لاشتغالها على الحمل أى الاسناد والحكم أن قلت هذا ظاهر في الموجبة دون السالبة قلت كثيرا ما يسمون الاعداد بنساء ملكاتها وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضا لكون النسبة المقصودة منها انما تنهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يبدل على مجرد الذات (قوله لا يكون طرفاها) أى مقدمها وتاليها (قوله مفردين) أى لا بالفعل ولا بالقوة فصل مخرج الحلية ويبحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا ملزوم لهذا وفي محل المتصلة هذا مناف لهذا فالاولى أن يقال القضية ان كان مضمونها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه فحلية وان كان منها ملازمة شيء لشيء أو سلبها فمتصلة وان كان منها العنادين شيئين أو سلبه فمتصلة وأجيب بأن المراد لا يمكن التعبير في علمها مع بقائها شرطية والامثلة المذكورة لمسا عبر عنها بالمفردين صارت حلية (قوله بصدق) أى ثبوت (قوله أولا صدقها) أى أو عدم ثبوت (قوله تقدير أخرى) أى فرض صدق أخرى (قوله فالاولى بضم الهاء) أى التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى (قوله ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود) فقد حكم في هذه القضية بصدق قضية وهي التهار موجود الجمولة تاليا على تقدير صدق أخرى وهي الشمس طالعة الجمولة مقدما وتسمية المقدم والتالي قضيتين باعتبار ما كان قبل التعليق بأداة الشرط (قوله والثانية) أى التي يحكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود) فقد حكم فيها بلا صدق قضية وهي الليل موجود التالي على تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس طالعة بالمقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذ لو أخره الى التالي نحو

(متصلة) لاشتغالها على تعليق تاليها على مقدمها ان كانت موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتهار موجود) وعلى سلبه ان كانت سالبة كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود

لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واما  
شرطية منفصلة) وهي التي يحكم فيها بالتأني بين القضيتين أو بنفيه  
والاولى موجبة (كقولنا الممد اما أن يكون زوجا أو فردا) والثانية  
سالبة كقولنا ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتباً وسميت  
شرطية تجوزا لوجود

ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكأن موجبة اذا السالبة  
ماحكم فيها بسلب التزوم لا يلزوم السلب (قوله لوجود حرف الشرط  
فيها) بحث فيه بأن أداة الشرط قد تكون اسما كهما ومتى وأجيب بأنه  
نظر لما في المثال وبأن أداة الشرط وان كانت اسما صورة فهي حرف معنى  
لتضمنها الشرط الذي هو من معاني الحرف ونظر المتعلق انما هو للمعنى  
(قوله لاتصال طرفيها) أي مقدمها وتاليها (قوله صدقا) أي في الثبوت  
اذ يلزم من ثبوت اللزوم ثبوت لازمه (قوله ومعية) أي اصطلاحيا واقترانا  
فتمي وجد مقدمها وجد تاليها مع فاقصلا في المصاحبة والوجود (قوله يحكم فيها  
بالتأني الخ) فصل أخرج الحلية والمتصلة وسواء كان التأني في الصدق  
والكذب معاً أو في أحدهما (قوله بنفيه) أي التأني أي رقه وسلبه  
وتسمية الحلية والمتصلة والمتصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود  
الحمل والاتصال والاتصال فيها وأما تسميتها بها وهي سالبة فليست  
ظاهرة اذا الحكم فيها انما هو بنى الحمل والاتصال والاتصال وأجيب  
بأنها تسمية اصطلاحية لالتوية (قوله والاولى) أي التي حكم فيها بالتأني  
(قوله الممد) اما أن يكون زوجا أو فرداً فقد حكم فيها بمناقاة كون العدد  
زوجا لكونه فرداً فلا يجتمعان في عدد ولا يرتفعان عنه وان أردت أن  
تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون العدد زوجا أو متقسما بمنساوين فقد  
حكم بسلب مناقاة الزوجية للانقسام بمنساوين (قوله والثانية) أي التي  
حكم فيها بنى التأني (قوله ليس) اما أن يكون هذا الانسان أسوداً أو كاتباً  
فقد حكم بنى التأني بين كونه أسوداً وكونه كاتباً فيجوز كونه أسوداً مع  
كونه كاتباً (قوله وسميت) أي المتفصلة (قوله تجوزاً) أي اذا لشرط  
فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله

(واما شرطية منفصلة) لاشتراكها

على اتصال مقدمها من  
كاتبها وتاليها ان كاتبه  
موجبة (كقولنا الممد)  
أي للزائب من أخذ (اما  
أن يكون زوجاً) أي متقسماً  
قسمين متساوين محيين  
(أو) يكون (فرداً) أي  
لا تقسم كذلك أو سلبه  
ان كانت سالبة نحو ليس  
اما أن يكون الانسان  
أسوداً أو يكون كاتباً ولل قضية  
كلامه أجزاء



الربط الواقع بين طرفيها بالسناد ومنتهى لوجود حرف الاتصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين قضية واحدة ولا قضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحلية يسمى موضوعاً) لانه وضع ليحكم عليه بشيء (والثاني محمولاً) لحمله على شيء والثالث النسبة الواقعة بينهم وقد يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسماً كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلاً ناسخاً للابتداء ككان ووجد وتسمى رابطة زمانية فالحلية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية .

(فالجزء الاول ) في حكم العقل وان أخر في اللفظ (من الحلية يسمى موضوعاً) لوضعه فيها المحل محمولاً عليه (و) الجزء (الثاني) من هنا في حكم العقل وان ذكر اولاً يسمى (محمولاً) لحمله على موضوعها والثالث النسبة بين الموضوع والمحمول وقد يدكر في الحلية لفظ يدل عليها يسمى رابطة فان كان اسماً فهو زمني رابطة غير زمانية وان كان فعلاً كان سمي رابطة زمانية

الربط الخ) يان لملاقة المجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله بالسناد) أي التناهي صلة الربط (قوله ولا قضية) أي كانت حلية أو شرطية (قوله وضع) أي ذكر (قوله النسبة الواقعة بينهما) أي المفهومة من القضية وهو التعلق المستوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطلق النسبة على الايقاع أي ادراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها للواقع والاشتراف أي ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالأجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لا تعد رابطة بين الطرفين الا من حيث الايقاع أو الاشتراف لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله عليها) أي النسبة (قوله لدلالته على النسبة الرابطة) أي فهي تسمية مجازية من تسمية الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الأصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله غير زمانية) أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله فلا ناسخاً) أي غير ليس اذ لا تستعمل رابطة وان كانت فعلاً ناسخاً (قوله زمانية) أي لدلالة الفعل على الزمان وضماً (قوله ثنائية) أي مركبة من لفظين اثنين (قوله ثلاثية) أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدلجي ينبنى أن يقول أوربانية أيضاً لان الحلية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءاً للقضية ولاهم نصوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها

متصلة كانت أو منفصلة  
( يسمى مقديما ) يضم الميم  
وقتح الفاق والادال للمحل  
متقلا لتقدمة على تاليها  
معنى واستقامه اياه وان  
تأخر عنه لفظا ( و ) الجزء  
( الثاني ) من الشرطية  
يسمى ( تاليا ) للوهم تقدمها  
ولا زميتها لها ( والقضية )  
الجلية ( اما موجبة )  
يضم الميم وفتح الجيم أو  
كسرهما ( كقولنا زيد  
كاتب واما سالبة كقولنا  
زيد ليس بكاتب فتبينان  
الاول ) أصل اذا السلب  
سلب النسبة وقد يدل بها  
عنه وتجهل من الموضوع  
أو المحمول أو منهما وتسمى  
للقضية معدولة لذلك  
موجبة كانت أو سالبة  
والقضية التي لا يجعل حرف  
السلب جزأ من موضوعها  
ولا من محمولها تسمى محصلة  
موجبة كانت أو سالبة نحو  
زيد كاتب زيد ليس بكاتب  
والموجبة معدولتها نحو  
كل لا لسان لا لاطلق  
ومعدولة الموضوع نحو

لأنها ان ذكرت فيها ثلاثية وان حذف لشور الذهن بمناها أو لعدم  
الاحتياج اليها كقام زيد فتائية والمراد بالجزء الاول المحكوم عليه  
وان ذكر آخره وبالثاني المحكوم به وان ذكر أولا نحو عندي درهم  
( والجزء الاول من الشرطية يسمى مقديما ) لتقدمه لفظا أو حكما  
( والثاني تاليا ) لثبوت الاول أي تبعيته له والمراد بالاول الطالب للصحة  
وان ذكر آخره وبالثاني المطلوب لها وان ذكر أولا كاسم نظيره  
( والقضية ) بحسب ايقاع النسبة واتزاعها ( اما موجبة كقولنا زيد  
كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب ) والموجبة اما محصلة وهي

واقعة أعلم ( قوله لأنها ) أي الرابطة ( قوله فيها ) أي القضية ( قوله وان  
حذفت ) أي الرابطة ( قوله أو لعدم الاحتياج اليها ) للسند في شرح  
الشمسية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل  
حركة الرفع تحقيقا أو تقدير الاغبر لانا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم  
بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاستناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع  
فهم منه ذلك فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير ( قوله المحكوم عليه ) أي  
سواء مجاز تأخيره كالمتبدا الذي لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قام زيد أو وجب  
كافي الفاعل والمتبدا مع الخبر المتضمن مع الاستفهام نحو أين زيد لان المتبدا  
عند المطابقة إنما هو المعنى والفاعل في الجملة الفعلية منظوره أولا وكذا  
كل محكوم عليه ( قوله لتقدمه لفظا أو حكما ) يرمان الدين فيه اشارة الى  
جواز تقديم التالي على المقدم عند المنطقي وان امتنع عند البصري لان نظر  
المنطقي الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصري الى اللفظ والتقديم  
يعطل الصدارة عنده ( قوله الطالب للصحة ) أي المزموم ( قوله المطلوب  
لها ) أي اللازم ( قوله وايقاع ) أي ادراك وقوع ( قوله النسبة ) أي  
الكلامية أي موافقتها للنسبة الواقعية ( قوله واتزاعها ) أي ادراك أن  
النسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية ( قوله موجبة )  
أي مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أي ثبوتها والمشهور فتح الجيم على  
بمعنى أن التكلم أوجب النسبة أي أثبتتها فيها ويصح كسرهما على معنى أن  
القضية أوجبت أي أثبتت للنسبة استنادا مجازيا ( قوله سالبة أي ) مسماة



الوجودية أو معدولة وهي ما ليست كذلك وسميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله وهو السلب وجعل حكمه حكم ما بعده فقل في الموجبة المدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفها بان يكونا

بهذا الاشتغال على انتزاع النسبة أي سلبها عن الموضوع (قوله الوجودية) أي التي حكم فيها بوجود على وجود نحو زيد كاتب (قوله ما ليست كذلك) أي كالوجودية في الحكم بوجودي على وجودي بأن حكم فيها بندي على عدي أو على وجودي أو بوجودي على عدي (قوله أصل مدلوله) من إضافة ما كان صفة وإقامة المصدر مقام الصفة والأصل مدلوله الأصلي (قوله وهو السلب المناسب) سلب النسبة الحكمية والافراز المستعملا في السلب (قوله حكمه) أي حرف السلب (قوله ما بعده) أي سواء كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم ما بعده تركيه معه وجعل مجموعها محمولا أو موضوعا (قوله قليل في الموجبة المدولة موجبة) أي مع اشتغالها على حرف أو حرفي نفي ولم يقل فيها سالبة لان إيجاب القضية وسلبها إنما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النفي عليها فهي موجبة ولو كان طرفها عديين نحو لحي هو لحيوان وان تسلط النفي عليها فسالبة وان كان طرفها وجوديين نحو ليس زيد كاتباً (قوله ثم المحصلة اما محصلة بطرفها الخ) تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهي التي تركبت حقيقتها من إيجاب فقط أو سلب فقط كما في المثالين السابقين وتقابلها المركبة وهي التي تركبت حقيقتها من إيجاب وسلب معا كالمعدولة السالبة نحو زيد بلا كاتب السعد في شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتغالها على حرف سلب واحد بخلاف السالبة المدولة المشتتة على أكثر من واحد وقد نطلق المحصلة على ما ليست بمعدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل طرفها فمجرد الاشتغال على حرف السلب لا يقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الأطراف وجودية أو غدمية وفي تمثيل السالبة

كل لحيوان جاد ومعدولة المحمول نحو كل انسان لاساكن والسالبة معدولتهما نحو كل لا كاتب ليس لاساكن الا صابغ ومعدولة الموضوع نحو كل لحيوان ليس انسانا ومعدولة المحمول نحو لا انسان ليس لاطلق والمحصلة اذا أطلقت انصرفت لمحصلة المحمول وكذا المدولة (الثاني) الموجبة تقتضي وجود موضوعها والسالبة لا تقتضيه فيصدق ليس النقاء بنطاق دون النقاء هو لا تاطسق لان الإيجاب لا يصدق الا على موضوع محقق كما في الخارجية أو مقدار الوجود كما في الحقيقية لان الامر اذا لم يثبت لا يثبت له غيره والسلب يثبت مع عدم وجود الموضوع خارجا وتقديرا

وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة  
كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو  
كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة بالمحمول نحو كل  
انسان هو لا كاتب لان كل انسان وجودي حكم عليه بامر عديمي  
ومحصلة المحمول المعدولة بالموضوع نحو كل لاجيوان جماد لان جمادا  
وجودي حكم به على امر عديمي والسالبة أيضاً اما محصلة أو معدولة  
وكل منهما اما بطريقها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة  
الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لان طرفيها وجوديان وقد سلب  
فيها امر وجودي عن امر وجودي ومعدولتهما نحو كل ما كان غير  
كاتب ليس غير ما كن الاسابيع لانه سلب فيها

المحصلة الطرفين بلا شيء من التحرك بما كن اشارة الى أن المراد  
بعدمية الطرف هنا كون حرف السلب جزءاً من لفظه لا كون العدم  
معتبراً في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من البدول في  
شيء فنحو زيد لا معدوم عدول اه (قوله وجوديين) نحو الانسان  
خيوان (قوله أو محصلة بالموضوع فقط) أي ومعدولة بالمحمول بأن  
يكون الموضوع وجوديا والمحمول عديميا نحو الحيوان لاجماد (قوله أو  
بالمحمول فقط) أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عديميا  
والمحمول وجوديا نحو كل لاجماد حيوان (قوله كذلك) أي المحصلة  
في انقسامها ثلاثة اقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة  
المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اما  
موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة  
المحمول فقط هي بينها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط  
هي عين معدولة المحمول فقط فالاقسام السالبة من التكرار أربعة  
محصلة الطرفين ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة  
الموضوع معدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية  
(قوله كل انسان كاتب) فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله  
كل لا انسان لا كاتب) أي هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية



أمر عديمي عن أمر عديمي وحصة للوضوح للمدولة المحمول نحو الانسان  
ليس غير كاتب فخر السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عديما  
والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين وحصة  
المحمول المدولة الموضوع نحو كل مالم ليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم  
عند الاطلاق بالحصة مالا عدول فيها أصلا وهي حصة الطرفين  
والمدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها أم باحدهما واعلم أن  
الموجبة حصة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة  
وكل ذلك مبسوط في المطولات ( وكل واحدة منهما ) أي من الموجبة  
والسالبة ( اما مخصوصة كما ذكرنا )

( وكل واحدة منهما )  
أي الموجبة والسالبة  
( اما مخصوصة كما ذكرنا )  
بقولنا زيد كاتب زيد ليس  
بكاتب لخصوص موضوعها  
وتسمى شخصية أيضاً  
لتنخص موضوعها

لتكون موجبة فقد حكم فيها بعدي على عديمي ( قوله أمر عديمي )  
هو غير ساكن الاصابع ( قوله عن أمر عديمي ) هو غير كاتب ( قوله  
فخر السلب الثاني ) هو غير ( قوله والاول ) هو ليس ( قوله كلما ليس  
بحيوان ليس بانسان ) فقد حكم بنفي وجودي عن عديمي ( قوله  
ومرادهم ) عند الاطلاق بالحصة مالا عدول فيها رد بان اصطلاحهم  
أن الحصة اذا أطلقت فالمراد بها حصة المحمول سواء كان موضوعها  
محصولاً أو معدولاً وأن المدولة اذا أطلقت التصرفت لمدولة المحمول  
سواء كان موضوعها محصولاً أو معدولاً ولا تصرف الحصة الى حصة  
الموضوع مدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تصرف المدولة  
الى مدولة الموضوع حصة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ( قوله  
تقتضي وجود الموضوع ) السنوسي ان كان هذا اصطلاحاً قالسمع  
والطاعة والا فالحق التفصيل فان كان المحمول موجوداً في الخارج  
اقتضى وجود الموضوع لاستحالة اتصاف معدوم بوجود والا فلا نحو  
زيد يمكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات تصنف بالمعدوم  
أيضا فلا تقتضي وجود الموضوع الحق المراد بوجوده وجوده خارجاً  
حقيقة ككل انسان حيوان أو تقديرًا ككل عتقاء طائر أو ذهنا  
كشريك الباري تبارك وتعالى تمتع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه  
الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى للسعد في شرح الشمية

في التالين المذكورين آتقا وسميت مخصوصة لموضوعها  
ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية

الفرق بين السالبة المحملة والموجبة المدولة ان السالبة البسيطة أعم  
من الموجبة المدولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المدولة  
تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت الالاب لم تصدق سلب الباء  
عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق  
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك  
الباري بصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير لان الايجاب لا يصدق  
الا على موضوع محقق كافي الخارجية أو مقدر الوجود كافي الحقيقة  
لان الشيء عالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود  
للموضوع كذلك والايجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط  
بتحقق الموضوع وثبوت المحمول له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى  
أن الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص  
بالخارجية والى أنه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان أو خارجيا لان  
السلب يقتضي ذلك أيضا اذ لا فرق في وجوب تصور الموضوع بين  
الموجبة والسالبة اه (قوله في التالين المذكورين) أي زيد كاتب زيد  
ليس بكاتب (قوله آتقا) بمدا الهمز وحكسر التون أي قريبا (قوله  
لموضوع موضوعها) أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك كزيد كاتب  
وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر  
يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة  
والضمائر موضوعات لمان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من  
الذات يكون شخصا مثل كل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو  
مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يشتمل  
الاشتراك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مضافا به الى معين  
محسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أفاده السعد في شرح  
الشمسية (قوله شخصية) أي أيضا (قوله لتشخص) أي تعيين

(واما كلية



مسورة (كقولنا) في الموجبة (كل انسان كاتب و) في السالبة (لاشيء من الانسان بكاتب) سميت كلية لدالاتها على كثيرين ومسورة لاشتغالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كل وال الاستتراقية أو التهديدية وفي السالبة لاشيء ولا واحد (واما جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدالاتها على بعض افراد الكلي ومسورة لاشتغالها على اسور وهو في الجزئية النوجية بعض وواحد وفي السالبة

(قوله مسورة) صفة كصفة لبيان الواقع (قوله لدالاتها على كثيرين) بحث فيه بأن الجزئية والنهتمة كذلك وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضيها (قوله كمية) أي عدد (قوله وهو) أي لفظ السور (قوله مأخوذ) أي منقول (قوله كل) أي المراد به الكل الافرادى أي كل واحد من افراد الموضوع لا الكل المجموعى لانها حينئذ شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شيء واحد لا يقبل الاشتراك ولا الكلي الذي لا يتبع تصوره الاشتراك فيه (قوله وال الاستتراقية) نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين آمنوا فانه أمارة الموت وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والنكرة في سياق التثنية (قوله أو التهديدية) بحث فيه بأنه ان كان المهود جميع الافراد فكلية كقوله وان كان واحدا مينا ف شخصية وان كان غير معين فجزئية وبأنه مخالف لمباراة القوم من انها ان كانت عهدية فالقضية شخصية وحق السور ان يدخل على موضوع كلي فان أدخل على عمول نحو الانسان كل كاتبا وموضوع جزئي نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطولات (قوله لاشيء) نحو لاشيء من الانسان بحجر (قوله ولا واحد) نحو ولا واحد من الحيوان بجناد (قوله بعض) وواحد السعد في شرح الشمسية هذا على

الكلي الدال على الحكم على كل فرد من افراد موضوعها الكلي (كقولنا) في الموجبة (كل انسان حيوان و) في السالبة (لاشيء من الانسان بحجر قتيبان الاول) سور الايجاب الكلي في الجملة كل أو جميع أو عامة أو قاطبة أو نحوها أو ال الاستتراقية (الثاني) سور السلب الكلي لاشيء أولا واحدا ونحوهما (الثالث) أصل السور الدخول على موضوع كلي فان دخل على موضوع جزئي نحو كل زيد انسان أو على عمول فقد انحرف وسميت القضية منحرفة ولها مائة وخمسة عشر سورة في المطولات (الرابع) السعد الانوار التي ذكرها ليس المراد بها الحصر انما هي أمثلة فان كل ما يفهم ان الحكم على كل الافراد أو على بعضها بلغة من اللغات فهو سور كال الاستتراقية والنكرة المنفية والتسوين

(١١ م) في الايات واثان وثلاثة ونحوها (واما) جزئية (مسورة كقولنا)

في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب

تلميحات الأول) سور الايجاب الجزئي بعض ا) ---) وسور السلب الجزئي ليس بعض أو  
 بعض ليس أو ليس كل (الثاني) فرق بين ليس بعض و بعض ليس بان ليس بعض لا يكون الا لسلب  
 لان أصله ليس بعض الحيوان فلم تدخل ليس على الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيصح  
 بحيث المدول الذي هو ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزأ من  
 المحمول فيصير المعنى ثبوت غير الانسان للحيوان لاسلب الانسان عنه (الثالث) فرق بين ليس كل  
 وبين ليس بعض و بعض ليس ٨٢ بان ليس كل يدل على سلب الايجاب الكلي

ليس بعض و بعض ليس وليس كل والمسورة تسمى محصورة كلية كانت  
 أو جزئية (واما أن لا يكون) كل من الموجبة والسالبة ( كذلك ) أي  
 لا محصورة ولا كلية ولا جزئية (وتسمى مهمة )

سبل التمثيل واعتبار الاكثر لعل على سبل التبيين فان كل ما يفهم منه بحسب  
 لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام  
 الاستقراق والتكرار في سياق النفي والتكوين في الاثبات واثنان وثلاثة  
 ونحو ذلك مما تفهم منه الكلية والبنضية (قوله ليس بعض و بعض ليس)  
 الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا لسلب ولا يصح أن يكون للمدول  
 الذي هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على  
 الموضوع بل على السور واما بعض ليس فيجوز بحيث المدول الذي هو  
 ايجاب لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزأ من  
 المحمول ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لاسلب الانسانية  
 عنه (قوله وليس كل) الفرق بينه وبين ليس بعض و بعض ليس ان ليس كل  
 يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك  
 لان مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفعه ويلزمه  
 السلب الجزئي أي السلب عن بعض افراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع

مطابقة وعلى السلب  
 الجزئي التزاما لان معنى  
 كل انسان حيوان الايجاب  
 الكلي وليس سلبه ويلزمه  
 السلب الجزئي لان سلب  
 الايجاب الكلي منادق  
 بسلب المحمول عن كل  
 فرد وسلبه عن بعض  
 الافراد وعلى كل فسلبه  
 عن البعض متحقق وبان  
 ليس بعض و بعض ليس  
 يدلان على السلب الجزئي  
 مطابقة وعلى سلب الايجاب  
 الكلي التزاما لان مناهما  
 سلبه عن البعض ورفع  
 الايجاب الكلي لازم لانه  
 اذا لم يثبت للبعض لم يثبت  
 لكل فرد ضرورة (واما ان)

الايجاب

يقتض فكون حرف مضمرى صلتها (لا يكون كلى)

من للموجبة والسالبة ( كذلك ) أي المذكور من المحصورة والكلية المسورة والجزئية المسورة  
 بأن يكون موضوعها كلياً وحكم فيها على افرادها ولم يتعرض فيها لكون الحكم على كل فرد أو  
 على بعض الافراد (وتسمى المهمة ) يضم فكون لا محال بيان كمية الافراد المحكوم  
 عليها فيها



( كقولنا ) في الموجية (الانسان كاتب وما ) (ليس الانسان يكتب تقييدات الاول ) المهمة في قوة الجزئية والتخصية في حكم الكلية ( الثاني ) زاد بعضهم الطيبة وهي التي موضوعها كلي مراد به الحقيقة كالحیوان جنس والانسان نوع والناطق فصل والناجك خاصة والماشي عرض لم ( الثالث ) تجري الاقسام الاربعة في الشرطية المتصلة والمتصلة بحسب أوضاع وأحوال مقدمها فان كان الحكم بالزوم أو الناد على وضع معين نحو ان جيتي الآن أكرمك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب فنصوصة وان كان على جميع الاوضاع الممكنة مع مقدمها نحو كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ودائما اما ان يكون العدد زوجا أو فردا فنصوصة كلية وان كان على بعضها غير معين فان اشتملت على سور الجزئي نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أيضا فنصوصة جزئية والاقهلة نحو ان كانت الشمس طالمة كان النهار موجودا ونحو العدد اما زوج أو فرد ( الرابع ) ٨٣ سور الايجاب الكلي في المتصلة

لاهمال بيان كية الافراد فيها ( كقولنا ) في الموجية (الانسان كاتب وما) في السالبة (الانسان ليس يكتب)

كلما ومهما ومتي ما وفي المتصلة دائما وسور السلب الكلي فيها ليس البنية وسور الايجاب الجزئي فيها قد يكون وسور السلب الجزئي فيها قد لا يكون (الخامس) المناطقية يسبرون في الامثلة عن الموضوع والحصول والقسم

الايجاب الكلي فلا يخلو اما ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد أو عن البعض وثابتا للبعض الآخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق وليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما لان معناهما سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع الايجاب الكلي لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت لكل ضرورة (قوله لا همال بيان كية الافراد فيها) وقيل لا همالها في الادلة استثناء عنها بالجزئية (قوله الانسان كاتب) أي بملاحظة ان ال جسمية لاستراتيجية والافكلية

والتالي بالحروف استحصانا للاختصار ولرفع توهم انحصار الاحكام في مادة (السادس) لابد لقسبة من صفة في الواقع تسمى مادة وعنصرا واللفظ الحال عليها جهة والتقسمة المشتقة عليه موجهة وأصول المادة أربعة الضرورة أي الوجوب والقوام والامكان والاطلاق أي الحصول بالفصل ولها فروع فيتفرع عن الضرورة سبع قضايا لانها اما ان تطلق أو تقيد بوصف أو بوقت معين أو بحين والمقيدة بوصف اما ان يقتصر فيها على التقييد به واما ان يزداد عليه نتي دوامه والمقيدة بوقت معين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نتي دوامه والمقيدة بحين اما ان يقتصر فيها على ذلك واما ان يزداد عليه نتي دوامه فهذه سبع الاولى الضرورية المطلقة وهي التي حكمها بضرورة النسبة لقنات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة والثانية المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفه نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهاتان بسيطتان والثالثة المشروطة الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها لوصفه وزيادة نتي دوامه نحو كل كاتب

متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً و  
 ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشيء من الكاتب يتمحرك الاصابع بالاطلاق العام  
 الرابعة الوقتية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت معين نحو كل كاتب يتمحرك الاصابع  
 بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة الوقتية الخاصة وهي التي حكم فيها بضرورتها في وقت  
 معين مع زيادة تقي دوامه نحو كل كاتب يتمحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته لادائماً وهي  
 مركبة من وقتية مطلقة وهي ما قبل لادائماً ومطلقة عامة مأخوذة من لادائماً أي لاشيء من  
 الكاتب يتمحرك الاصابع بالاطلاق العام السادسة المنتشرة المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورتها  
 في حين نحو كل كاتب يتمحرك الاصابع بالضرورة حين كتابته وهي بسيطة السابعة المنتشرة الخاصة  
 وهي المنتشرة العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من منتشرة عامة

والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولهذا اعتبرت في كبرى  
 ولاعدية والافشخصية (قوله والمهمة في قوة الجزئية) يبنى انهما متلازمان  
 في الصدق ثبوتاً وتقياً فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو  
 معنى المهمة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكلما تحقق  
 الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والالزم عدم تحققه  
 مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد في  
 الجملة لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم  
 عليها في الجملة والالزم تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا  
 الانسان كاتب فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ماصدق عليه الانسان قطعاً  
 لكن هذا الماصدق يحتمل كل الافراد وبعضها واثنائي متيقن والاول  
 مشكوك فحمل على المتيقن وألغى المشكوك وجعلت في قوة جزئية (قوله

ومطلقة عامة ويتفرع  
 عن الدوام ثلاث قضايا  
 لانه اما أن يكون لذات  
 الموضوع واما ان يقيد  
 بوصفه واما أن يقتصر فيه  
 على القيد واما ان يزداد  
 عليه تقي دوامه الاولى  
 الدائمة المطلقة وهي التي  
 حكم فيها بدوامها بلا قيد  
 زائد على ذات موضوعها  
 نحو كل كاتب يتمحرك  
 الاصابع دائماً وهي بسيطة

### الشكل

الثانية العرفية العامة وهي التي حكم

فيها بدوامها مقيداً بوصف موضوعها نحو كل كاتب يتمحرك الاصابع دائماً مادام كاتباً الثالثة العرفية  
 الخاصة وهي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة أي لاشيء من  
 الكاتب يتمحرك الاصابع بالاطلاق العام ولا يتصور مع دوام النسبة تقيدها بوقت أو حين فلذا لم تكن  
 الدوام سبباً كالضروريات ويتفرع عن الامكان خمس قضايا لانه اما ان يكون عاماً وهو سلب  
 بالضرورة عن تقيض النسبة فقط فيصدق بوجوبها وجوازها واما ان يكون خاصاً وهو سلبها عنها  
 وعن تقيضها فتسكون جائزة فقط واما ان يقيد بدوامها واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين  
 الاولى الممكنة العامة وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة تقيضها نحو كل كاتب يتمحرك الاصابع  
 بالامكان العام وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة عنها وعن



تقيضها نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وهي مركبة من ممكتين عامتين الثالثة الممكنة الدائمة وهي التي قيد امكانها بدوامه نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما الرابعة الممكنة الوقتية التي قيد امكانها بوقت نحو كل انسان حي بالامكان وقت مفارقة الروح له وهي بسيطة الخامسة الممكنة الحينية التي قيد امكانها بحين نحو كل آكل لمقتاته عادة جائع بالامكان حين آكله وهي بسيطة ويتفرع عن الاطلاق جنس قضايا لانه اما ان يحكم فيه بوقوع النسبة بلا قيد واما ان يقيد بنق الضرورة واما ان يقيد بنق الدوام واما ان يقيد بوقت واما ان يقيد بحين الاولى المطلقة العامة نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام ٨٥ وهي بسيطة الثانية الوجودية

اللا دائمة وهي مثلها مع زيادة نفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لادائما وهي مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة الوجودية اللا ضرورية وهي مثل الاولى بزيادة نفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وهذه مركبة من مطلقة وممكنة عامتين الرابعة المطلقة الوقتية وهي التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وهي بسيطة الخامسة المطلقة الحينية

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثر لكونها ليست بمعتبرة في العلوم هذا كله في الحلية واما الشرطية فالحكم فيها

(الشكل الاول) مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله رابعا) هذا باعتبار عدم المحصورة بقسميها قسما واحدا والاف هذا خامس (قوله الطبيعية) لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس والتنوع مثلا الاعليها (قوله التي) أي القضية التي جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله لم يبين فيها كمية الافراد) فصل أخرج المحصورة والمحصورة (قوله ولم تصلح كلية ولا جزئية) فصل أخرج المهمة (قوله تركها) أي الطبيعية (قوله لانها ليست بمعتبرة في العلوم) محله ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حيث نلوا طلبت باعتبار تحققها في جزئي من جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئياتها والالزام التكليف بمحال أقول الوجود خارجي وذهني والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطما فالامر بها من حيث هي ليس تنكيفا بمحال فتكون معتبرة في العلوم

وهي التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام حين كتابته وهي بسيطة (السابع) علم ما تقدم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة وان المركبة مشتملة على قضيتين احدهما مينة مادة نسبة القضية والاخرى مينة مادة تقيضها متفقين في السكم مختلفين في السكيف والجهة الا الممكنة الخاصة فركبة من ممكتين عامتين والوجودية اللا دائمة فركبة من مطلقتين عامتين

بالاتصال والاتصال ان كان على وضع معين نحو ان جئت الان اكرمك  
وزيد الان اما كاتب او غير كاتب فنصوصة او على جميع الاوضاع  
الممكنة نحو كلما كانت الشمس طالمة قالها موجود

وتقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والتوقع كلى ينتج  
الانسان كلى وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قيل انها كلية وقيل مهمة وقيل  
شخصية اذا لطيفة شيء واحد معين ذهنا وهذا اقرب افاده الدلجى (قوله  
الاتصال) أي التلازم (قوله والاتصال) أي التناد والتنافي الواو فيه بمعنى  
او (قوله وضع) أي زمن أو حال (قوله معين) نحو ان كان زيد منتصبا  
للشمس وقت الضحى كان له ظل يمتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الظل  
الى المغرب لانتصابه لها في وقت معين ونحو زيد اما ان يكون في البحر مكتوبا  
واما ان لا يترق فقد حكم فيها بالتناهي عن عدم غرقه وكونه في البحر على  
حال معين وهو كونه مكتوبا (قوله نحو ان جئت الان اكرمك) فقد حكم  
بلزوم الاكرام لحيثه مقيدا بوقت معين وهو الان (قوله وزيد الان اما  
كاتب او غير كاتب) فقد حكم فيها بالتناهي بين المقدم والتالي مقيدا بالان (قوله  
فنصوصة) أي وشخصية أيضا (قوله او على جميع الاوضاع الممكنة) أي  
التي يمكن اجتماعها مع المقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه  
مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم  
كون زيد حيوانا وهو التالي لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من  
اوضاع زيد ككونه قائما أو قاعدا أو مضطجعا على أيمن أو أيسر أو ظهره  
أو بطنه قائما أو يقظان أو نائم أو سار أو ساكنا أو متكلما ضاحكا أو باكيا  
أو لا ولا كانت الشمس طالمة أو لا الى غير ذلك من الاحوال التي يمكن  
اجتماعها معه (قوله نحو كلما كانت الشمس طالمة قالها موجود) فقد  
حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع  
طلوعها ككونها مضيئة أو غير مضيئة وكونه اول النهار أو فيما بعده من أجزائه  
الى آخره وكون الفصل ربيعا أو صيفا أو خريفا أو شتاء وكون البلد شرقيا  
أو غربيا أو جنوبيا أو شماليا وكونه اول يوم من الشهر أو ما بعده الى آخره



ودائما اما ان يكون المدد زوجا أو فردا فمحصورة كلية أو على بعضها الغير  
المعين نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما  
ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والافهمة نحو ان كانت  
الشمس طالعة فالارض مضيئة واما ان يكون المدد زوجا أو فردا وسور  
الموجبة الكلية في التصلة كما ومهما وحيثما ومتى ما وفي التفتلة دائما  
وسور السالبة الكلية فهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فهما قد يكون  
وسور السالبة الجزئية فهما قد لا يكون وبالجملة فالأوضاع هنا بمنزلة  
افراد الموضوع في العملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يسبرون  
عن الموضوع يج وعن المحمول :

وغيره من أحوال العالم (قوله ودائما ان يكون المدد زوجا الخ)  
قد حكم فيها بما نفاة زوجية المدد لفردية على كل وضع يمكن اجتماعه  
مهما ككون المدود ذهبا أو فضة أو غيرهما وكون الشمس طالعة  
أو غائبة وقيدنا الأحوال بالممكنة لانه لو اعتبرت المتعة أيضا لما صدقت  
قضية كلية مثلا اذا قيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضعا ممتعا  
وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا  
والمراد بالامكان هنا الاعم المقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز  
(قوله أو على بعضها) أي الأوضاع الممكنة (قوله نحو قد يكون اذا كان  
الشيء حيوانا كان انسانا) قد حكم فيها بما لازمة كونه انسانا لكونه حيوانا  
لا على جميع الأوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا  
(قوله وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أبيض) قد حكم فيها بالناد  
بين كون الشيء حيوانا وكونه أبيض لا على جميع الأوضاع الممكنة بل على  
بعضها وهو كونه اسود (قوله والا) أي ان لم يبين فيها كمية الأوضاع  
والأحوال كالأبيض أيضا كاطلاق ان ولو اذ في التصلة واما في التفتلة أي  
تجريدنا عن السور الكلية والجزئية (قوله ليس البتة) أي هذا اللفظ  
المركب من الكلمتين كالأشياء في العملية (قوله وقد لا يكون) أي هذا اللفظ  
المركب من الكلمات الثلاثة (قوله هنا) أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله يج)

(ب) فيقولون كل (ج) دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع  
توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير قل هذا خالفهم المصنف  
وانه كالأبد للقضية من نسبة كإمر لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى  
مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسميت القضية موجهة  
وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

أي هذا اللفظ المسمى حيمنا (قوله ب) أي هذا اللفظ المسمى به (قوله  
الاختصار) علة لقوله يسبرون الخ (قوله والخطب) يفتح الخاء المعجمة  
وسكون الطاء المهملة أي الحكم (قوله يسير) أي سهل وهو الجواز  
والاستحسن الاصطلاح بحيث لا يحكم علي مخالفته بالخطأ (قوله خالفهم)  
أي في ثبته بالمواد دون الحروف تسهلا على المبتدى (قوله كإمر) أي في  
قوله ولل قضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله لا بد لها) أي النسبة (قوله من كيفية)  
أي صفة (قوله وتسمى) أي كيفية النسبة (قوله مادة) أي وعصر باعتبار  
وقوعها في الواقع وأما باعتبار حصولها في العقل فتسمى جهة وعبرة  
القطب في شرح الشمسية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بإيجاب  
أو سلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام  
واللادوام وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية  
واللفظ الدال عليها في القضية المفقوطة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة  
بكيفية في القضية المقولة يسمى جهة ومتى خالفت الجهة مادة القضية  
كانت كاذبة (قوله ونهى) أي القضية الموجهة (قوله ضرورية) أي  
منسوبة للضرورة أي الوجوب العقلي نسبة الكل لجزئه وهي القضية التي  
فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أي اتصافها بأنها ضرورية أي واجبة  
عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لانها اما أن تطلق ولا تقيد بشيء  
وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه  
بسيطة واما أن تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة  
نحو كل كتاب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب وهذه بسيطة  
أيضا واما أن تقيد بذلك مع زيادة في الدوام فتد انتفاء ذلك توصف  
وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة



أوداعة نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا تستعد القضايا

مادام كاتب لا دائما وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ما قبل لا دائما ومطلقة عامة مفهومة من لا دائما أي لشيء من الكاتب يتحرك الاصابع بالاطلاق العام وأما أن قيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقية مطلقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي بسيطة وأما أن قيد بذلك مع نفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت للمعين وتسمى وقية خاصة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما وهذه مركبة من وقية مطلقة ومن مطلقة عامة مأخوذة من لا دائما وهي لشيء من الانسان يتحرك الاصابع بالاطلاق العام وأما أن قيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة في وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة وأما أن قيد بذلك مع نفي الدوام في غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما لا دائما وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي السابقة على لا دائما ومطلقة عامة مفهومة من لا دائما أي لشيء من الانسان ميت بالاطلاق العام (قوله أوداعة) وهي التي فيها لفظ دال على دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لأنها إما أن لا قيد بشيء زائد على ذات الموضوع نحو كل كافر معذب في الآخرة دائما وتسمى دائمة مطلقة وأما أن قيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل متحرك القم دائما مادام آكلا وتسمى عرقية عامة وهاتان بسيطتان وأما أن قيد بذلك مع الترخ لفي الدوام عند ابتداء تلك الوصف نحو كل آكل متحرك القم دائما مادام آكلا لا دائما وتسمى عرقية خاصة وهي مركبة من عرقية عامة ومطلقة عامة وهي لشيء من الآكل يتحرك القم بالاطلاق العام والضرورة تستلزم الدوام لا العكس (قوله أولا ولا) أي لا ضرورية ولا دائمة هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة الأولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير محتمة سواء كانت ضرورية أو دائمة أولا ولا سواء كان تقيضا ممكنا أو دائما أو ممسحا ولا يكون ضروريا والا كانت محتمة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام

## بحسب ذلك

وتسمى ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي  
أريد أن نسبتها غير متممة وتقيضها كذلك فلا ضرورة فيها بل كلا  
التسيتين ممكن ثبوته وبقية نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى  
ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب  
بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة  
التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان غير حي بالامكان العام وقت  
مفارقة الروح وتسمى ممكنة وبقية الرابعة الممكنة التي قيد امكانها  
بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمى ممكنة دائمة وهي  
بسيطة الخامسة الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو  
كل آكل لقتاته طاعة جامع بالامكان حين أكله وتسمى ممكنة حينية  
وهي بسيطة والملتقة أقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها  
بمجرد كون نسبتها قلبية من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا سلبها  
نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة  
الثانية مثلها مع التعرض لثنى دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق  
لادائما وتسمى وجودية لادائمة وهذه مركبة من مطلقتين عامتين  
اثالثة مثلها مع التعرض لثني ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق  
لا بالضرورة وتسمى وجودية لاضرورية وهذه مركبة من مطلقة  
عامة وممكنة عامة الرابعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو  
كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمى مطلقة  
وقتية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين وصف  
الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى مطلقة  
حينية وهي بسيطة فجميع الموجهات عشرون فالناسب أو ممكنة  
أو مطلقة ليشمل ما تقدم والله أعلم (قوله القضايا) أي الضرورية والدائمة  
والممكنة والمطلقة (قوله بحسب ذلك) أي المذكور من الضرورة  
والدوام وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق



وحصرها الثمانون في ثلاث عشرة قضية ترجع إلى أربعة أقسام: الأول  
الضروريات الخمس الضرورية المطلقة والشروط العامة والشروط  
الخاصة والوقفية والمنتشرة الثاني الدوام الثلاث

وتقيدها بقوله وحصرها) أي الموجهات (قوله ثلاث عشرة) بإسقاط  
الوقفية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقفية والممكنة  
الحينية والمطلقة الوقفية والمطلقة الحينية (قوله الضروريات) أي القضايا  
التي فيها الفاظ دالة على أن صفة نسبتها للضرورة أي الوجوب العقلي  
(قوله الخمس) بإسقاط الوقفية والمنتشرة الخاصتين (قوله الضرورية  
المطلقة) هي التي ذكر فيها لفظ دال على أن وصف النسبة فيها للضرورة  
بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ونحو  
لا شيء من الإنسان يجبر بالضرورة وهي بسيطة ووجه نسبتها ظاهر  
(قوله والشروط العامة) وهي التي ذكر فيها لفظ دال على أن النسبة  
ضرورية لوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة  
مادام كاتباً ونحو لا شيء من الكتاب بائناً الأصابع بالضرورة مادام  
كاتباً وهي بسيطة وسميت مشروطة لاشتراط الوصف في ضرورة النسبة  
(قوله والشروط الخاصة) هي العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من  
مشروطة عامة ومطلقة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادتها  
بقيد لادائماً (قوله والوقفية) هي التي فيها ما يدل على الضرورة في وقت  
معين نحو كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو  
لا شيء من الكتاب بائناً الأصابع بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة  
ووجه نسبتها ظاهر وأسقط من هنا الوقفية الخاصة وهي العامة بزيادة  
لادائماً وهي مركبة من وقفية مطلقة ومطلقة عامة (قوله والمنتشرة)  
هي التي فيها ما يدل على الضرورة في زمن مبهم نحو كل كاتب متحرك  
الأصابع في حين الكتابة ضرورة ونحو لا شيء من الكتاب بائناً  
الأصابع حين الكتابة بالضرورة وهي بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة  
الخاصة وهي العامة بزيادة لادائماً مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة  
عامة (قوله الدوام) أي القضايا التي فيها الفاظ تدل على أن مادتها

الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة

الدوام (قوله الدائمة المطلقة) هي التي فيها لفظ يدل على دوام نسبتها بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو لاشيء من الانسان بحجر دائما وهي بسيطة (قوله العرفية العامة) هي التي فيها ما يدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتباً ونحو لاشيء من السكاتب يساكن الاصابع مادام كاتباً دائماً وهي بسيطة وسيت عرقية لان الشرط المذكور يفهم من العرف وعلمة لانها اعم من العرفية الخاصة الآتية (قوله العرفية الخاصة) هي العرفية العامة بزيادة لادائماً وهي مركبة من عرقية عامة ومطلقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت أو حين فلذا لم تكن المواضع سبعا كالضروريات (قوله الممكنات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله الممكنة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتعة بضرورة كانت أولا وتقيضها ممكن أو مستع ولا يكون ضرورياً والا كانت ممتعة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالامكان العام وهي بسيطة وسيت ممكنة لان مادتها الامكان وعامة لصدقها بالواجب والجائز (قوله الممكنة الخاصة) هي التي فيها لفظ يدل على ان نسبتها ليست ممتعة ولا ضرورية وتقيضها كذلك فلا امتناع ولا ضرورة فيهما فكل منهما قابل للتبوت والانتفاء نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لاشيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكنتين عامتين وأسقط من هاتئنا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله المطلقات) أي القضايا التي فيها الفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل (قوله المطلقة العامة) هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفقهما نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام ونحو لاشيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام



والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركباتها كور في المطولات ولما فرغ من تقسيم العملية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لملاقاة بينهما توجب ذلك وهي ما يسميه يستلزم المقدم التالي كالمليمة والتضائيف أما المليمة

(والمتصلة اما لزومية)  
يضم اللام والزاي وهي  
التي حكم فيها بصدق تاليها  
على فرض صدق مقدمها  
ان كانت موجبة أو بلا  
صدق تاليها على فرض  
صدق مقدمها ان كانت  
سالبة لملاقاة بينهما توجب  
ذلك كالمليمة أي كون  
المقدم علة التالي أو عكسه  
أو كونهما معلولي علة  
واحدة وككونهما أمرين  
إضافيين متوقفا كل منهما  
على الآخر نحو

ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله الوجودية اللادائمة) هي المطلقة العامة مع زيادة لادائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لادائما ونحو لاشيء من السكاك بساكن الاصابع بالاطلاق لادائما ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله والوجودية اللاضرورية) هي المطلقة العامة مع زيادة لاضرورة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لاضرورة ونحو لاشيء من الانسان بساكن الاصابع بالاطلاق لاضرورة ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فلم ان لادائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احدهما مبنية لمادة النسبة والاخرى لمادة تقيضا متفقان في الكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكنتان عامتان والا لوجودية اللادائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله وبيان هذه القضايا) أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهيتها (قوله وتمييز مركباتها) وذلك أن ما فيها لادائما أو لاضرورة مركبة وما ليس فيها أحد هذين بسيطه الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله وما حوى من القضايا لا كذا \* أو خاص امكان مركبا خذا وما عرى عن ذين فالبسيط \* فادع لمن قسرب يانشيط (قوله التي يحكم فيها بصدق قضية الخ) جنس شامل لزومية والاتفاقية (قوله لملاقاة الخ) فصل مخرج الاتفاقية (قوله ذلك) أي الحكم المذكور (قوله وهي) أي الملازمة (قوله ما) أي شيء جنس شمل الملازمة وغيرها (قوله يسميه يستلزم الخ) فصل مخرج غيرها (قوله كالمليمة) بكسر الميم

فَبَأَن يَكُونُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ لِتَالِي ( كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِمَةً  
فَالنَّهَارُ مُوجُودًا ) أَوْ مَعْلُولًا لَهُ كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ النَّهَارُ مُوجُودًا فَالشَّمْسُ  
طَالِمَةً أَوْ يَكُونَا مَعْلُولِي عِلَّةٍ وَاحِدَةً كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ النَّهَارُ مُوجُودًا فَالْعَالَمُ  
مُضِيٌّ أَوْ جُودًا النَّهَارُ وَاضَاءَةُ الْعَالَمِ مَعْلُولَانِ لَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَأَمَّا التَّضَافُ  
فَبَأَن يَكُونُ كُلُّ مَنِهَا مِثْلًا لِلْآخَرِ كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ زَيْدٌ أَبًا عَمْرٍو كَانَ  
عَمْرٍو ابْنَهُ ( وَأَمَّا اتِّفَاقِيَّةٌ ) وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهَا بِمِثْلِ كَرَالِ الْمِلَاقَةِ  
تَوْجِيهِ بِلِ الْجُودِ الْمَصْجِيَّةِ وَالْأَزْدِوَاجِ ( كَقَوْلِنَا إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا  
فَالْحِمَارُ نَاطِقٌ ) أَذْلا عِلَاقَةً بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الْإِنْسَانِ وَنَاطِقِيَّةِ الْحِمَارِ حَتَّى  
تَسْتَلْزِمُ أَحَدَاهُمَا الْآخَرَى بِلِ تَوَاقُفًا عَلَى الصِّدْقِ هُنَا ( وَالتَّنْفِصَةُ أَمَّا  
حَقِيقِيَّةٌ ) وَهِيَ الَّتِي يَحْكُمُ فِيهَا

وَاللَّامُ مُشَدَّدَةٌ مَعَ الْمُنْتَهَا تَحْتَ ( قَوْلُهُ فَبَأَن يَكُونُ الْمُتَقَدِّمُ عَلَيْهِ لِتَالِي ) تَصْوِيرُ  
الْعِلَّةِ ( قَوْلُهُ بِمِثْلِ كَر ) أَيْ صِدْقُ قَضِيَّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ أُخْرَى ( قَوْلُهُ  
لِلْمِلَاقَةِ الْحُ ) فَصْلٌ مَخْرُجُ الزُّرْمَةِ أَيْ لَا لِلْمِلَاقَةِ عِلَاقَةً فَلَا يُقَالُ الْمِيَّةُ  
بِمَكْنَةٍ لَا يَدْخُلُ مِنْ عِلَّةٍ فَاَلْمِلَاقَةُ فِي الْإِتِّفَاقِيَّةِ أَيْضًا لَكُنْهَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ وَغَيْرُ  
مَعْلُومَةٍ لَا نَقُولُ طَرَقَ هَا وَانْ أَمَكْنَ يَتَنَاهَا عِلَاقَةً لَكُنْهَا غَيْرُ مِلَاقَةٍ  
وَالْإِتِّفَاقِيَّةُ قِسْمَانِ عَامَّةٌ وَخَاصَّةٌ فَالْخَاصَّةُ هِيَ الَّتِي حُكْمُ فِيهَا بِصِدْقِ  
التَّالِيِ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ الْمُتَقَدِّمِ لِلْمِلَاقَةِ كَثَالِ الْمُصَنَّفِ وَالْعِلَّةِ هِيَ الَّتِي  
حُكْمُ فِيهَا بِأَن بَقَاءَ صِدْقِ التَّالِيِ لَا يَنْفِي وَقُوعِ الْمُتَقَدِّمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَوْ  
أَنَّ مَاءَ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةِ أَقْلَامٍ وَالْبَحْرُ يَمْدُهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَمْجَرٍ  
مَا تَقَدَّتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ فَعَدَمُهَا كَوْنُ مَاءِ الْأَرْضِ مِنَ الشَّجَرِ أَقْلَامٍ وَأَمْدَادُ  
الْبَحْرِ سَبْعَةُ أَمْجَرٍ وَهُوَ يُمْكِنُ الْوُقُوعُ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَقَعْ وَتَالِيَهَا عَدَمُ بَقَاءِ  
كَلِمَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ وَاقِعٌ دَائِمٌ لَا يَرْفَعُهُ تَقْدِيرُ وَقُوعِ الْمُتَقَدِّمِ فَقَدْ تَقَى  
تَعَالَى عَنْ كَلِمَاتِهِ التَّنَادُ بِأَبْلَغِ وَجْهِ ( قَوْلُهُ أَذْلا عِلَاقَةً بَيْنَ نَاطِقِيَّةِ الْإِنْسَانِ  
الْحُ ) أَيْ قَلِيلَتِ أَحَدَاهُمَا عِلَّةٌ لِلْآخَرَى وَلَا مَعْلُولِي عِلَّةٍ وَاحِدَةً وَلَيْسَتْ  
أَحَدَاهُمَا نِسْبَةً مُتَوَقِّفَةً عَلَى الْآخَرَى فَإِنْ قِيلَ كُلُّ أَحَدِهِمَا أَنْ كُلُّ وَاحِدَةٍ  
مِنْهُمَا مُسْتَنَدَةٌ إِلَى إِيْجَادِ الْآخَرِ الْمُخْتَارِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهَا مَعْلُولَا عِلَّةٍ  
وَاحِدَةٍ وَهِيَ إِيْجَادُهُ تَعَالَى فَيَتَنَاهَا عِلَاقَةً مُقْتَضِيَةً ذَلِكَ وَالتَّحْكُمُ عَالَمُهَا

إِنْ كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِمَةً فَالنَّهَارُ  
مُوجُودٌ وَنَحْوُ إِنْ كَانَ  
النَّهَارُ مُوجُودًا فَالشَّمْسُ  
طَالِمَةً وَنَحْوُ إِنْ كَانَ النَّهَارُ  
مُوجُودًا فَالْأَرْضُ مُضِيَّةً  
وَنَحْوُ إِنْ كَانَ زَيْدٌ أَبًا عَمْرٍو  
فَعَمْرٍو ابْنُ زَيْدٍ ( وَأَمَّا  
الْإِتِّفَاقِيَّةُ ) وَهِيَ الَّتِي حُكْمُ  
فِيهَا بِمِثْلِ كَرَالِ الْمِلَاقَةِ تَوْجِيهِ  
بِلِ الْجُودِ الْمَصْجِيَّةِ  
وَالْأَزْدِوَاجِ ( كَقَوْلِنَا إِنْ  
كَانَ الْإِنْسَانُ نَاطِقًا فَالْحِمَارُ  
نَاطِقٌ وَالتَّنْفِصَةُ أَمَّا حَقِيقِيَّةٌ )  
وَهِيَ الَّتِي حُكْمُ فِيهَا بِالتَّوَقُّفِ  
بَيْنَ مُتَقَدِّمٍ وَتَالِيٍّ فِي الثَّبُوتِ  
وَالْفِي وَتَرْكُوبِ مِمَّا تَقْبِيهِ بَيْنَ  
أَوَّلِ السَّوِيَّتَيْنِ لَهَا



بالتأني بين طرفيها صدقا وكذبا ( كقولنا المدد اما زوج واما فرد وهي  
مانعة الجمع والخلو معا كما ذكرنا ) في المثال لان طرفي القضية فيه  
لا يجتمعان ولا يرتفعان ( واما مانعة الجمع فقط ) أي دون الخلو وهي  
التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها صدقا فقط ( كقولنا هذا الشيء اما شجر  
او حجر ) اذ يستحيل كون الشيء شجرا او حجرا فلا يجتمع الطرفان على  
الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشيء حيوانا ( واما مانعة الخلو  
فقط ) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتأني بين طرفيها كذبا فقط  
( كقولنا زيد اما أن

كقولنا ( المدد اما زوج واما )  
فرد وهي مانعة الجمع  
والخلو معا واما مانعة الجمع  
فقط ) وهي التي حكم  
فيها بالتأني بين مقدمتها  
وتأليها في الثبوت فقط  
وتركيب من شي موالاخص  
من قبيضة ( كقولنا هذا  
الشيء اما شجر او حجر )  
اذ لا يكون شجرا حجرا  
ويجوز ارتفاعهما بكونه  
حيوانا ( واما مانعة الخلو  
فقط ) أي دون الجمع  
فيجوز اجتماع مقدمتها  
وتأليها في الثبوت وهي  
التي حكم فيها بالتأني  
بينها في التي قطبو تركيبي  
من شيء وأعم من قبيضة  
( كقولنا زيد اما أن

قلنا المراد بكون المتكلم عالما بالافتضاء ملاحظته وبقاؤه الحكم عليه  
لا مجرد حصول صورة الافتضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم بناهية  
الحمار على تقدير ناطقية الانسان لا يلاحظ كون الواجب مبارك وتعالى  
موجدا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بله انما يبنى على مجرد  
الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي ( قوله حقيقة ومادتها التقيضان )  
نحو المدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما ومساوي الآخر نحو  
المدد اما زوج أو فرد ( قوله بالتأني بين طرفيها ) فصل مخرج الحلية  
وللتصلة ( قوله صدقا وكذبا ) أي في الثبوت والافتضاء فصل مخرج مانعة  
الجمع فقط ومانعة الخلو فقط ( قوله لا يجتمعان ) أي لا يثبتان معا ( قوله  
ولا يرتفعان ) أي لا ينتفيان معا لانها قبيضان أو مساويان لهما ( قوله  
مانعة الجمع فقط ) مادتها شيء وأخص من قبيضة ( قوله صدقا فقط )  
فصل مخرج الحقيقة ومانعة الخلو فقط ( قوله اما شجر واما حجر )  
فشجر أخص من لا حجر قبيض خبر وحجر أخص من قبيض شجر  
وهو لا شجر ( قوله اذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا ) اذ يلزم  
من ثبوت كل منهما ثبوت قبيض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما  
يستلزم اجتماع التقيضين وهو ممتنع ضرورة ( قوله على الصدق ) أي  
في الثبوت ( قوله ارتفاعهما ) أي ارتفاعهما معا اذ لا يلزم من ارتفاع  
الأخص ارتفاع الأعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع التقيضين ( قوله  
حيوان ) لاختفاء في ارتفاع الشجر والحجر معا عنه ( قوله كذبا فقط )

يكون في البحر واما ان لا يفرق (تقيض ٩٦) مقدمها لا يكون في البحر وهو اخص من لا يفرق لصدق هذا

عن في البحر في سفينته وعن  
ليس في البحر وتقيض تاليها  
وهو لا يفرق يفرق ويكون في  
البحر اعم منه لصدقه عن غرق  
وعن في سفينته ومقدمها وتاليها  
يجتمعان فيمن في سفينته  
في بحر ولا يتفقان مما لانه  
يستلزم انتفاء التقيضين  
لانه يلزم من انتفاء الاعم  
انتفاء الاخص وهو تقيض  
الآخر (تبيين الاول)  
مرادهم بالبحر ما يمكن  
الغرق فيه عادة لا خصوص  
منه الحقيقي فلا يتوهم  
انتفاؤها فيمن غرق في  
نحو بر أو زيت مثلا (الثاني)  
سميت مائة الجمع والخلو  
مما حقيقية لان تتألف  
مقدمها وتاليها اشد من  
تألف مقدم وتالي الاخيرتين  
(وقد تكون المنفصلات)  
أي الحقيقية ومائة الجمع  
فقط ومائة الخلو فقط  
(ذوات أجزاء) ثلاثة أو  
أكثر (كقولنا الممدد)  
أي ما يتركب من آحاد  
(أما زائد) وهو الذي  
يزيد عليه مجموع الكسور

يكون في البحر واما ان لا يفرق (اذ يستحيل كونه في غير البحر ويترك  
فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يفرق  
وسميت الاولى حقيقية لان التألف بين طرفيها اتبعته في الاخيرتين والثانية  
مائة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة مائة  
خلو لاشتغالها على منع الخلو بين طرفيها في الكذب اذ الواقع لا يخلو عن  
أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر  
المائات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع الطرفين في الكذب بأن يكون  
زيد في بر أو حوض ويترك (وقد تكون المنفصلات) اثلاث أي كل  
منها (ذات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كمر (كقولنا الممدد اما زائد

فصل مخرج الحقيقة ومائة الجمع فقط ومادتها نبيه وأعم من تقيضه  
(قوله يكون في البحر واما ان لا يفرق) تقيض يكون في البحر لا يكون  
في البحر بأن يكون في البر وهذا اخص من لا يفرق لصدقه بكونه في  
البحر في سفينته أيضا وتقيض لا يفرق يفرق وهذا اخص من يكون في  
البحر لصدقه بكونه في سفينته أيضا (قوله اذ يستحيل كونه في غير  
البحر الخ) تماثل لكونها مائة خلو وكونه في غير البحر تقيض يكون  
في البحر ويترك تقيض لا يفرق وهذا تصوير للخلو عن الطرفين الذي  
منته المنفصلة (قوله بأن يكون في البحر ولا يفرق) تصوير لاجتماعهما  
في الصدق (قوله الاولى) أي مائة الجمع والخلو مع المركبة من تقيضين  
أو مساويين لهما (قوله الاخيرتين) أي مائة الجمع فقط ومائة الخلو  
فقط (قوله بأن يكون في بر الخ) تصوير لكذبهما مما (قاعدة) كل  
مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة  
منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة  
وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله الممدد اما زائد الخ) ونحو الكلمة  
اما اسم أو فصل أو حرف ونحو النضر اماماء أو هواء أو نار أو تراب  
ونحو الكلبي اما جنس أو نوع أو فصل أو خاص أو عرض عام ونحو  
العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له  
وهذه الامثلة للحقيقة ومثال مائة الجمع نحو الشيء اما شجر أو حجر

للنطقة الخارجة منه كالاثني عشر فان مجموع نصفه وثلاثة واربعة وسدسه خمسة عشر أو



(أو ناقص) وهو ناقص عنه مجموعها كالاربعة فان مجموع نصفه ٩٧ ور به ثلاثة (أو مساو) وهو مساو له

مجموعها كسنة فان مجموع  
نصفها وثلاثا وسدسها ستة  
وهذه حقيقة لا تجتمع  
أجزاؤها في عدد ولا تنقي كلها  
عن عدد (نبيهان الاول)  
كون هذه المنفصلة ونحوها  
مركبة من أكثر من  
جزئين إنما هو بحسب  
الظاهر ونم تتركب في الحقيقة  
الأم من جزئين بأن يقال  
العدد اما زائد أولا أو  
العدد اما ناقص أولا أو  
العدد اما مساو أولا وأولا  
في الاول صادق بالناقص  
والمساوي وفي الثاني شامل  
للزائد والمساوي وفي  
الثالث شامل للزائد  
والناقص (الثاني) تتركب  
المتصلة من حليتين ومن  
متصلتين ومن منفصلتين  
ومن حلية ومتصلة ومن  
حلية ومنفصلة ومن متصلة  
وحلية ومن متصلة  
ومنفصلة ومن متصلة  
وحلية ومن منفصلة ومتصلة  
فهذه تسع صور وتتركب  
المنفصلة من حليتين ومن  
متصلتين ومن منفصلتين

أو ناقص أو مساو) لانه حكم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد  
واحد ولا يخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقة وماتته  
الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان قولك مساو يرتفع معه زائد وناقص  
وأجيب بأن المرتفعين وان تمددا لفظهما فهما متحدان معنى والاصل  
العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوي اما زائد أو ناقص فالنهاد  
حقيقته انما هو بين المساوي وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم أن كلا  
من المتصلات والمتصلات يتألف من حليات أو من شرطيات أو منهما

أو حيوان ويجوز كذبها بكونه غيرها ومثال ماته الخلو نحو الشيء اما  
لاشجر أولا حجر أولا حيوان فانها لا تكذب جميعا بأن يكون شجرا  
حجرا حيوانا ويجوز صدقها بأن يكون قدما أو ثوبا هذا في الموجبة  
ومثال السالبة الحقيقية ذات الاجزاء نحو ليس اما أن يكون زيدا أسود  
أو كاتباً أو شاعراً أو طويلاً ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن  
يكون هذا الشيء شجراً أو حجراً أو حيواناً ومثال سالبة منع الجمع  
نحو ليس اما أن يكون ههنا الشيء لاشجراً أولا حجراً أولا حيواناً والعدد  
ماتركب من الآحاد هذا حده ويرسم بأنه مساوي نصف مجموع  
حاشيته المستويتين في القريب أو البعد والزائد في الاصطلاح ما زاد عليه  
مجموع الكسور الخارجة منه كاتني عشر اذ مجموع نصفها وثلاثا وربعها  
وسدسها خمسة عشر والناقص عرفاً ما نقص عنه مجموع كسوره كاربعة  
اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوي مساو له كسوره كسنة (قوله  
لا يجتمع على عدد ولا يخلو الخ) أي فهي حقيقة (قوله عليه) أي المثال  
(قوله مساو يرتفع الخ) أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع  
معه ناقص ومساو (قوله وان تمدد لفظهما) واوه للحال (قوله اما مساو  
أو غير مساو) أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص  
أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله من  
حليات) أي بعضها مقدم وبعضها تال (قوله شرطيات) أي متصلات  
بعضها مقدم وبعضها تال أو متصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات  
كذلك (قوله منها) أي حليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها

(١٣ م) ومن حلية ومتصلة ومن حلية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة فهذه تسع صور

وأما ملكتها مع بيان أقسامها المذكورة في المجلدات ومن الاصطلاحات  
المنطقية المتأقضى وقد أخذ في بيانه رحمه الله تعالى

قال أوحليات ومتصلات كذلك (قوله وأمثلها مع بيان أقسامها الخ)  
أقسام المتصلة ستة الأولى حملتين نحو كلما كان الشيء انسانا فهو  
حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشيء انسانا فهو  
حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى  
ما كان دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون متقسما  
بمتساويين أو غير متقسم بهما الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان  
طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود الخامس عكسه نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس السادس من  
حملية ومتصلة نحو كلما كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد  
السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من  
متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما  
اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع  
عكسه نحو متى كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون  
النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام  
المتصلة ستة الأولى من حملتين نحو العدد زوج أو فرد الثاني من  
متصلتين نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما  
قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين  
نحو اما أن يكون هذا العدد اما زوجا أو فردا واما أن يكون ليس اما  
زوجا أو فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو واما أن يكون طلوع الشمس  
علة لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
الخامس من حملية ومتصلة كقوله اما أن يكون هذا ليس عددا  
واما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متصلة ومتصلة نحو واما أن  
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس  
طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا أفاده القيمي عن بعض الشارحين



(التناقض هو) أي حقيقة (اختلاف) جنس شامل المرف ٩٩ وغيره وإضافته إلى (القضيتين)

فصل مخرج اختلاف مفردين  
واختلاف مفرد وقضية  
(بالإيجاب والسلب) فصل  
مخرج اختلاف قضيتين  
بالحمل والشرط أو الاتصال  
والانفصال أو الكلية والجزئية  
أو المدول والتحصيل أو  
نحوهما مما سوى الإيجاب  
والسلب (بحيث يقتضي)  
الاختلاف (لذاته أن تكون  
أحدهما) أي القضيتين  
المتناقضتين بالإيجاب والسلب  
(صادقة والآخرى كاذبة  
كقولنا زيد كاتب زيد  
ليس بكاتب) قوله بحيث  
يقتضي الخ فصل مخرج  
اختلاف قضيتين بالإيجاب  
والسلب ولم يقتض ذلك  
أزيد ما كن زيد ليس  
بمتحرك لاحتمال صدقهما  
مما وكذبهما معا وقوله  
لذاته فصل مخرج اختلاف  
قضيتين بالإيجاب والسلب  
المقتضي لذلك لذاته كقولنا  
زيد إنسان زيد ليس  
بناطق فان اقتضاء اختلافهما  
ذلك ليس لذاته بل لأن  
الأولى في قوة زيد ناطق

( والتناقض هو اختلاف قضيتين ) خرج به اختلاف مفردين واختلاف  
قضية ومفرد ( بالإيجاب والسلب ) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال  
و بالكلية والجزئية وبالمدول والتحصيل و بغير ذلك ( بحيث يقتضي )  
الاختلاف ( لذاته أن تكون احدهما ) أي احدي القضيتين ( صادقة  
والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ) فانه صادق بما ذكر  
وخرج بالحقيقة المذكورة الاختلاف بالإيجاب والسلب لانه هذه الحقيقة  
نحو زيد ما كن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وبقوله لذاته  
الاختلاف بالحقيقة المذكورة لذاته

( بحيث انتاقض ) ( قوله اختلاف مفردين ) أي بالإيجاب والسلب  
نحو زيد لا زيد أو بغيرهما نحو السماء والأرض هذا هو المشهور بين  
المنطقيين وبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال  
صاحب الكشف في فصل عكس التقيض ان التناقض بين المفردين انما  
يكون بأخذ مفهوم عديم في مقابلة مفهوم وجودي كافي الشفاء والمباحث  
الشرقية فتقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا  
تعريف لتناقض القضايا خاصة لان الكلام هنا في أحكامها التي لها مدخل  
في القياس هذا وقال القزويني لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر  
الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نفي ولا  
إيجاب لاختصاصهما بالأحكام ( قوله اختلاف قضية ومفرد ) نحو زيد  
وقام عمرو ( قوله الاختلاف ) أي بين قضيتين ( قوله بالمدول ) نحو  
زيد هو لا كاتب ( قوله والتحصيل ) نحو ليس زيد بكاتب ( قوله  
وبغير ذلك ) كالحلية والشرطية ( قوله لذاته ) بأن يستقل بذلك ولا  
يحتاج لآخر فإينما تحقق الاختلاف لزم صدق احدهما وكذب  
الآخرى فصل رابع ( قوله فانه ) أي تعريف التناقض الذي في المتن  
( قوله بما ذكر ) أي باختلاف القضيتين المذكورتين في مثال المصنف  
( قوله المذكورة ) أي في قول المصنف بحيث يقتضي ( قوله الاختلاف )  
أي بين قضيتين ( قوله صادقان ) أي ان كان ساكنا والا فكاذبان  
وعلى كل فليست متناقضتين لان التبيين لا يجتمعان ولا يرتفعان ( قوله

واثنائية في قوة زيد ليس بإنسان لمساواة الانسان الناطق

نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى في قوة زيد ناطق وأن الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض في القضيتين الخصوصيتين أو المحصورتين (الابعد اتفاقهما) في ثمان وحدات (في الموضوع)

نحو زيد انسان الخ) على حذف مضاف أي اختلاف (قوله بل بواسطة) أي بدليل أنك لو بدلت ناطق بكاتب مثلا لم يقتض اختلافهما كذب احدهما (قوله الاولى) أي زيد انسان (قوله الثانية) أي زيد ليس بناطق (قوله في ثمان) وحدات قل بعض من حشي الفري الوحدات المذكوورة شروط في وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شيء منها وحيث قللتير وحدة النسبة الحكمية اه ويبحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا يمكن في تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة الملة فلا تناقض في نحو التجار طامل أي للسلطان التجار ليس بامل أي لتفسيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض في نحو زيد ضارب أي عمر ازيد ليس بضارب أي بكر او التميز فلا تناقض في نحو غدي عشرون أي درهم ليس غدي عشرون أي دينار او الحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أي راكبا ما جاء زيد أي ماشيا واذا كان الاختلاف في واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التي توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكمية وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة "ملة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التميز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا ينفق ما في بعضه من التكلف (قوله في الموضوع والمحمول) بحث فيه بتصريحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفي الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

(ولا يتحقق ذلك)  
التناقض بين قضيتين  
خصوصيتين أو محصورتين  
(الابعد اتفاقهما) أي  
القضيتين (في الموضوع)  
بأن يكون موضوع  
احدهما موضوع الاخرى  
فان اختلفا فيه كعدم قائم  
عمرو ليس بقائم فلا تناقض  
بينهما لاحتمال صدقهما معا  
وكذبهما معا والتقيضان  
لا يكذبان معا ولا يصدقان  
معا



(و) في (المحمول) بأن يكون محمول احدهما عين محمول الاخرى فان اختلفتا فيه كزيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا لذلك (و) في (الزمان) بأن يكون زمان نسبة احدهما عين زمان نسبة الاخرى فان اختلف زمانهما نحو زيد قائم بالليل زيد ليس بنائم بالنهار لم يتناقضا لذلك (و) في (المكان) بأن يكون مكان نسبة احدهما هو ١٥١ مكان نسبة الاخرى فان اختلفتا

فيه نحو زيد قائم في البيت زيد ليس بنائم في الجامع لم يتناقضا لذلك (و) في (الاضافة) أي النسبة المتوقفة على شيئين بأن يكون نسبة احدهما عين نسبة الاخرى فان اختلفتا فيها نحو زيد اب عمرو زيد ليس ابابكر لم يتناقضا لذلك (و) في (القوة) أي امكان الشيء حال عدمه بأن يكون النسبة بالقوة فهما فان كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الفعل) أي حصول الشيء بأن تكون النسبة بالفعل فهما فان كانت في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحر في دنهامسكرة بالقوة ليست الحر في دنهامسكرة

اذلواختلفتا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بنائم لم يتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) اذلواختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم يتناقضا (و) في (الزمان) اذلواختلفتا فيه نحو زيد قائم أي ليلا زيد ليس بنائم أي نهارا لم يتناقضا (و) في (المكان) اذلواختلفتا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بنائم أي في السوق لم يتناقضا (و) في (الاضافة) اذلواختلفتا فيها نحو زيد اب أي لعمرو زيد ليس باب أي لبكر لم يتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذلواختلفتا فهما بأن تكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الحر في الدن مسكر أي بالقوة الحر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم يتناقضا (و) في (الجزء والكل) اذلواختلفتا فهما نحو

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فهما ما يشمل الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كما في هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحديقة العين ليست باصرة تريد غيرها (قوله اذلواختلفتا) أي التضيقتان والاولى قلو (قوله فيه) أي الموضوع (قوله لم يتناقضا) أي لجواز صدقهما أو كذبهما معا (قوله وفي الزمان) بحث فيه بتحقيق التناقض في نحو زيد ابو عمرو أي أمس زيد ليس اباعمر و أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بمتنع التناقض لان صدق احدهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة لان الابوة اذا ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على انه يجوز كذبهما بكونه اب له اليوم لا أمس (قوله الدن) بفتح الدال المهملة وشد التثنية وعاء مدور متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله وفي الجزء والكل) ن قلت لم عدت

بالفعل لم يتناقضا لذلك (و) في (الجزء) بأن يكون موضوع احدهما بمعنى الجزء وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى كذلك فان كان موضوع احدهما بمعنى الكل وموضوع الاخرى بمعنى الجزء لم يتناقضا لذلك نحو الزنجي اسود الزنجي ليس اسود

الزنجي أسود أى بضه الزنجي ليس بأسود أى كاه لم تتناقضا (و) فى  
( الشرط ) اذلو اختلفا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أى بشرط كونه  
أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أى بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد  
للتأخرون هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما  
البقية وردها بعضهم الى وحدة واحدة وهى وحدة النسبة الحكيمة حتى  
يكون السلب واردا على النسبة التى ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شيء  
من الثمان اختلفت النسبة وكالموضوع والمحمول فى العملية المقدم والتالى فى  
الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يسر بدل الموضوع  
والمحمول بالمقدم والتالى ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال

وحدة واحدة والنظر يقتضى عدهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل  
فنصير الوحدات عشرا قلت لانه لا يتصور اختلاف النضيتين بالكل وحدة  
أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وخدم مع اتحاد الموضوع بخلاف  
سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها (قوله الزنجي الخ) بحث فيه بأنهما ملتان  
ولا تناقض بينهما بقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بجمل ال  
للاستقراق أو للجنس فى ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أو لا هود فهما  
شخصيتان (قوله هذه الوحدات) أى الثمانية ماعدا وحدتى الموضوع والمحمول  
(قوله الى وحدتى الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية) أى لان وحدة  
المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم  
ايلا غير النوم نهارا والنوم فى البيت غير النوم فى المسكن والمسكر بالقوة غير المسكر  
بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط  
والكل أو الجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود  
والكل غير الجزء السبع فى شرح الشمسية وفيه نظر اذ لا يصح على إطلاقه لانه  
اذا عكست القضايا انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء  
راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فالاولى القول برجوع  
جميع هذه الوحدات الى وحدتى الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل  
الاصوب الاكتفاء بوحدة النسبة الحكيمة (قوله من الثمان) أى الموضوع  
والمحمول والزمان الخ (قوله فيما ذكر) أى الثمانية المتقدمة (قوله من الموجبة)

( و ) فى ( الشرط )  
فان اختلفا فيه نحو الجسم  
مفرق للبصر ان كان أبيض  
ليس الجسم مفرقا للبصر  
ان كان اسود لم تتناقضا لذلك  
( تنبيهان الاول ) اختصرت  
الثمانية بوحدتى الموضوع  
والمحمول لاستلزامهما  
بقيةا وبوحدة النسبة  
لاستلزامها الثمانية ( الثانى )  
شرط تناقض الشرطيتين  
الوحدات الثمانية أيضا  
لكن بإبدال الموضوع  
والمحمول بالمقدم والتالى



(وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وتقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان) لما يأتي في قوله (والمحصورتان) وفي نسخة المحصورات والمراد المحصورتان (لا يتحقق التناقض بينهما) بمداتهما في الوحدات السابقة (الا بمد اختلافهما في الكمية)

(وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وتقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحیوان وبعض الانسان حيوان فالمحصورتان أي الكلية موجبة كانت أو سالبة والجزئية كذلك (لا يتحقق التناقض بينهما) مع اتحادهما في الثمانية السابقة (الا بمد اختلافهما في الكمية) أي الكلية والجزئية بأن تكون احدهما كلية والاخرى جزئية

والسالبة المناسب من الكلية والجزئية (قوله وتقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية الخ) وجه الحصران الايجاب لا يناقضه الا السلب والكلية لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما يقال هنا ان الشخصية يكفي في بعضها تبديل كنهها بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لا بد فيها من التبديل في الكيف والكم والمهمة في قوة الجزئية فتقيضها كلية موجبة كانت أو سالبة (قوله المحصورات) أي بصيغة الجمع أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك وأما المهمة فهي في قوة الجزئية (قوله والمراد المحصورتان) أي الكلية والجزئية معًا وهذا بيان لاجمال ما سبق وتبين له لانه تضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف في الكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى به عن زيادة بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيان واقامة الدليل عليه وانما قال والمراد المحصورتان لان التناقض انما يكون بين قضيتين لا بين الاربعة (قوله لا يتحقق التناقض بينهما الا بمد اختلافهما في الكمية) هذا مع عدم اعتبار الجهة فان اعتبرنا فلا بد من اختلافهما بأن تقابل الضرورة بالامكان والدوام بالاطلاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص. يحين من أحيائه تقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذ لا مكان سلب الضرورة عن التقيض فالامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فهو تقيضه والايجاب المطلق اثبات ضرورة فهو تقيضه وتقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة اذا لايجاب في كل الاوقات يناقضه السلب في البعض وبالعكس وعبرنا بالذات لان ما ذكر لازم النقص وتقيض المشروطة العامة ممكنة حذية لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية وتقيض العرفية العامة مطلقة حذية اذ الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي وهذا

## أى الكلية والجزئية

كله في البساط وأما المركبات فإن كانت كلية فتقضيها برفع مجموع أجزائها ويحصل برفع أحدها لأعلى التبيين وذلك بتفضيلها إلى أجزائها وأخذ تقاضها وتركيب منفصلة مائة خلوصاوية لتقيضها مثلا الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقين عامتين متخالفتين في الكيف وتقيض الإطلاق العام الدوام فتقيضها إما دائمة مخالفة أوداعة موافقة وقس على هذا تقاض باقي المركبات وإن كانت جزئية فتقضيها بأن يرد بين تقيضي الجزأين الكل فرد فرد فإذا قيل بعض الإنسان متحرك لاداعا فتقيضه كل فرد من أفراد الإنسان متحرك دائما وليس يتمحرك دائما أى كل فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمر أجمالى وإن أردت تفصيله فليكن بالمطولات فإن اتفقتا في الجهة فلا تناقض بينهما الكذب الضروريتين في مادة الامكان نحو كل إنسان كاتب بالضرورة وليس كل إنسان كاتب بالضرورة وتصدق المكتتان نحو كل إنسان كاتب بالامكان ليس كل إنسان كاتب بالامكان وتتام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطولات (قوله بمد اتفاقهما في الوحدات السابقة) أى وفي الاتصال أو الاتصال والازومية أو العنادية أو الاتفاقية إن كانتا شرطيتين (قوله أى الكلية والجزئية) بأن تكون احدهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أو ما في حكمها وهي المهمة فإن قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما كان البعض الذى أريد بموضوع الجزئية داخلا في موضوع الكلية لزم ورود الايجاب الذى في احدى القضيتين والسلب الذى في الاخرى على بعض بينهما فتتحقق التناقض فيه واتحادهما فيه وزيادة موضوع الكلية عليه بباقي أفراد لا يتمتع ذلك مثلا إذا قلت كل حيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان فبعض الحيوان الذى هو موضوع الجزئية كالفرس والحصان والبغل هو بينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أفادت ثبوت الإنسان له والجزئية نقتنه عنه فقد توارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان



(لأن الكليتين قد تكذبان  
كقولنا كل انسان كاتب)  
بالفعل ( ولا شيء من  
الانسان بكاتب بالفعل  
والنقيضان لا يكذبان  
(والجزئيتين قد تصدقان  
كقولنا بعض الانسان كاتب).

بالفعل ( بعض الانسان  
ليس بكاتب ) بالفعل  
والنقيضان لا يصدقان  
(المكس) لئلا القلب وعرفا  
ثلاثة أقسام عكس مستوي  
وهو المراد عند الإطلاق  
وعليه اقتصر المستف  
وعكس نقيض موافق وهو  
تبديل كل طرف من  
القضية الحاية أو المتصلة  
بنقيض الآخر منها بشرط  
بقاء الصدق والكيف نحو  
كل انسان حيوان وكل  
لاحيوان لا انسان وعكس  
نقيض مخالف هو تبديل  
الطرف الاول بنقيض  
الثاني والثاني بين الاول  
مع بقاء الصدق دون  
الكيف نحو كل انسان حيوان  
ولا شيء من لاحيوان بالانسان.

(لأن الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان  
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان  
ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للحمليتين  
ومثال الشرطيتين كما كان الانسان كاتباً فالمارتاح ليس كما كان الانسان  
كاتباً فالمارتاح والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الإشارة اليه ومن  
الاصطلاحات المنطقية \* (المكس) \* وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض

فيجوز اختلاف المراد بالبخين بأن يراد بالبخ في الموجه الحيوان  
انطلق وبنا في السالبة غيره فيصدقان معاً فلا يتناقضان ( قوله لان  
الكليتين قد تكذبان ) أي والنقيضان لا يكذبان ( قوله في مادة الامكان )  
أي في قضيتين مادتهما الامكان ( قوله كاتب ) أي بالفعل ( قوله بكاتب )  
أي بالفعل ( قوله والنقيضان ) لا يجتمعان راجع لقوله قد يصدقان ( قوله  
ولا يرتفعان ) راجع لقوله قد تكذبان فهو تميم لكلام المستف ( قوله  
وهذان المثالان ) أي لمتناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان  
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شيء من الانسان بحيوان  
وبعض الانسان حيوان ( قوله ومثال الشرطيتين ) أي المتناقضتين ( قوله  
كما كان الانسان كاتباً الخ ) هذان شرطيتان متماثلتان اتفاقتان ومثال  
اللزوميتين كما كانت الشمس طالمة فالتأريخ موجود ليس كما كانت الشمس  
طالمة فالتأريخ موجود ومثالها منقضيتان دائماً ما أن يكون المدد زوجاً  
أو فرداً ليس دائماً ما أن يكون المدد زوجاً أو فرداً واقتصر على الاتفاقيتين  
للملزوميتين منهما بالاولى ( قوله والمهملتان في قوة الجزئيتين ) أي  
الموجبة والسالبة بنقيض الموجبة المهمة كلية سالبة نحو الانسان كاتب  
لا شيء من الانسان بكاتب ونقيض المهمة السالبة كلية موجبة نحو  
الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب ( قوله المكس ) احتيج اليه  
للاستدانة به على تميز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يفسر الاستدلال  
على صدق الشيء أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره  
عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضاً لان التناقض أقوى منه في ذلك  
لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة

الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية بتقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أى السلب والايجاب نحو كل انسان حيوان كل مالىس بحوان ليس بانسان الثاني عكس التقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بتقيض الثاني والثاني بين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقهما الثالث العكس المستوي وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال

اجتماع التقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة العكس فانها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه وتقي اللازم على تقي ملزومه (قوله الموافق) نعمت عكس (قوله من القضية) أى ذات الترتيب الطبيعي محلية كانت أو متصلة احترازاً عن المتفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو العناد فليس في أحد طرفيها ما يقتضى كونه مقدما أو تأليا فتوكل العددا ما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف المحلية والمتصلة فان رتبة الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتألي التأخر وكونه تابعا فيؤثر عكسهما في معانيهما (قوله بتقيض الثاني) فصل مخرج العكس المستوي (قوله وعكسه) فصل مخرج عكس التقيض المخالف (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذه بهذه (قوله كل مالىس بحوان ليس بانسان) موجهة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمي لامر كذلك (قوله المخالف) صفة لعكس (قوله بتقيض) اثنائي فصل مخرج العكس المستوي (قوله بين الاول) فصل مخرج عكس التقيض الموافق (قوله نحو كل انسان حيوان الخ) أى تبديل هذا بما بعده (قوله لاشئ) بمالىس حيوانا بانسان مالبة كلية معدولة الموضوع (قوله طرفيه) أى موضوعه ومحموله أو مقدمه وتأليه (قوله لتوافقهما على حذف مضاف) أى طرق العكس (قوله فيهما) أى الايجاب أو السلب (قوله المستوي) ويقال المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالتقيض (قوله وعليه اقتصر المصنف) أى لكونه المستعمل في العلوم والاتجاهات



(العكس) أى المستوي (هو) أى حقيقته (أن) بفتح فسكون حرف مصدرى صلته (يصير) بضم  
 ففتحين متغلا في الخلية (الموضوع محمولا والمحمول موضوعا) وفي المتصلة المقدم تاليا والثاني  
 مقسما (مع بقاء السلب والایجاب بحاله) بأن يكون الاصل وعكسه موجبين أو ساليين (و) بقاء  
 (التصديق) بأن يكونا صدقين (والتكذيب) ١٠٧ بأن يكون كذب العكس مستلزما

كذب أصله لان العكس  
 لازم لأصله وكذب اللازم  
 يستلزم كذب ملزومه  
 (تنبيهات الاول) في عبارة  
 الصدق والكذب وفي أخرى  
 الاقتصار على الصدق وهو  
 الصحيح لانه لا يلزم من  
 كذب الاصل كذب عكسه  
 فكل حيوان انسان كاذب  
 وعكسه بعض الانسان  
 حيوان صادق ولكن  
 لاولى الاقتصار على التصديق  
 لان المراد انه متى فرض  
 صدق الاصل لزمه فرض  
 صدق عكسه سواء كانا  
 صادقين في الواقع أم لا  
 (الثاني) ان الاصطلاح  
 أن يراد بالموضوع ذاته  
 وما صدقات مفهومه  
 وبالمحمول مفهومه فالمراد  
 من تصيير الموضوع محمولا  
 ان اللفظ الذي كان في

### \*(العكس)\*

(وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب  
 والایجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا  
 أو سالبا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم  
 بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس  
 لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل  
 حيوان انسان كاذب منع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان  
 بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في  
 عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم

غالبا (قوله يصير) أما بضم أوله وفتح ما قبل آخره مشددا أو بضم أوله  
 وكسر ما قبل آخره كذلك (قوله السلب والایجاب) لو أو بمعنى أو والاخصر  
 السيف لاهم تنبؤا بالقضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للاصل  
 في الصدق الا وهي موافقة له في السيف (قوله ومع بقاء التصديق)  
 والتكذيب بحاله برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع بمعنى ان  
 البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب  
 الاصل كذب عكسه اذ قد يكذب الاصل ويصدق عكسه نحو كل حيوان  
 انسان وبعض الانسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من  
 جانب الاصل وتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على  
 تقديم الاصل على عكسه فان الاصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ  
 البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجاب بأن المراد بالبقاء  
 بالنسبة للتكذيب الوجود أو يجمل من باب المشاكلة (قوله وهو) أى الاقتصار

الاصل مرادا منه الذات والمصادقات وكان موضوعا فيه يراد منه المفهوم ويجمل محمولا في عكسه واللفظ  
 الذي كان في الاصل مراد منه المفهوم وكان محمولا فيه يراد منه الذات والمصادقات ويجمل موضوعا في عكسه  
 (الثالث) يطلق العكس كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل طرفي الاصل (الرابع الاول) التعبير  
 بالاول والثاني ليشمل عكس المتصلة

صدق العكس ومع هذا فالتمثيل بالتمديق أولى منه بالصدق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحلية فلو قال وهو أن يصير الأول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتأوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الجامعة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وإن المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما العنواني فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات

على الصدق (قوله صدق العكس) أي فرض صدقه (قوله ومع هذا) أي كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله لا يقتضي وقوع الصدق) أي فالتمثيل به لا يوجب خلاف المراد (قوله وعبارته) أي المصنف في تعريف العكس (قوله قاصرة على الحلية) أي عكسها التمييز بالموضوع والمحمول (قوله وهو) أي العكس (قوله الأول) أي الطرف الأول الشامل للموضوع في الحلية والمقدم في الشرطية (قوله والثاني) أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحلية وتالي الشرطية (قوله لتأوله) أي حد العكس (قوله الشرطيات) أي عكسها (قوله على القضية الجامعة الخ) أي كما يطلق على التمييز والتبديل الذي هو فصل الفاعل حقيقة (قوله بهما) أي الموضوع والمحمول (قوله وصفهما) أي لفظهما (قوله العنواني) يضم فسكون أي المنسوب لعنوان مصدر عنون إذا عبر نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر أي المنون به عنهما مثلا إذا قلنا كل إنسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة أشياء ذات الموضوع أي أفراد كزبد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المعبر به عن هذه الأفراد كأنسان ويسمى موضوعا بل ذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك أنك إذا عكسته إلى بعض الحيوان أنسانا لم تصير أفراد الإنسان محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الأصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لا شيء من الإنسان بحجر ولا شيء من الحجر بإنسان (قوله فلا يرد السؤال) تفريع على قوله وإن المراد بهما الخ (قوله بأن العكس الخ) تصوير للسؤال (قوله ذات



الموضوع محمولاً ووصف المحمول موضوعاً بل موضوع العكس ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع ( والموجبة الكلية لا تنعكس كلية ) لثلاث تنقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ( اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان ) والا لمصدق الاخص على جميع أفراد الأعم وهو محال ( بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع شيئاً

( والموجبة الكلية لا تنعكس كلية ) لثلاث تنقض بمادة محمولها

أعم من موضوعها ( اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس ) الموجبة الكلية موجبة ( جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان ) وهو صادق ( ازم أن يصدق بعض الحيوان انسان ) وأشار الى دليل صدق بعض الحيوان انسان بقوله ( قلنا ) بكسر الهمزة وشد التون ( نجد ) أي نفرض ونقدر ( الموضوع ) أي في العكس وهو بعض الحيوان انسان وموضوعه الحيوان فتجده ( شيئاً ) أي جزئياً . مينا كزيد

( الموضوع ) أي افراده ( قوله ووصف المحمول ) أي مفهومه ( قوله ذات المحمول ) أي افراده ( قوله ووصف الموضوع ) أي مفهومه والحاصل ان المعتبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الاقراء والذات وفي المحمول فهما الوصف أي المفهوم ( قوله لا تنعكس كلية ) أي لا يطرد وقد يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن لا يسمى عكساً اصطلاحاً لان شرطه الاطراد ( قوله لثلاث تنقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع ) لما كان ماذ كره المصنف في تليل المسئلة مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية على الشارح على وجه كلي وجمل ماذ كره المصنف كالتقرير بالمثال على ما هو المادة ( قوله يصدق قولنا بعض الحيوان انسان ) أي ويطرد صدقه في غير هذه المادة أيضاً ( قوله قلنا نجد الموضوع شيئاً مينا الخ ) هذا استدلال على المدعى السابق من أن الموجبة السلكية تمكن موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة للقوم في بيان عكوس القضايا ويسمى طريق الاقتراض وهو أخفها ولا يجري الا في الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع فرداً مينا من مصادقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فينتظم منهما قياس منتج للعكس ففي مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فرداً مينا كزيد ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انساناً أيضاً ونقول زيد انسان فيكون مجموعهما قياساً من الشكل الثالث ويرد الى الاول بسكنى الصنوى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المدعى ملازمته للاصل

( موصوفاً بالإنسان والحيوان ) أى محمولا عليه انسان ومحمولا عليه حيوان فيصير قضيتين فتركبهما :  
هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث لان الحد الاوسط موضوع في مقدمتين فيرد  
الى الشكل الاول بعكس صفراء فيصير هكذا بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان  
انسان وهو العكس وهذا يسمى في الاصطلاح طريق الافتراض وهو مختص بانوجيات والسوالب  
المركبات ( تنبيه ) للقوم في الاستدلال على صدق العكس ثلاث طرق الاول طريق الافتراض وهو  
ما تقدم وحاصله ان يقدر موضوع العكس جزئيا معينا ويحمل عليه محموله ثم موضوعه ويركب ان قياسا  
نتيجته العكس الثاني طريق العكس وحاصله ان يسكن تقيض العكس ويقابل عكس تقيض العكس  
بالاصل الصادق فاما ان يناقضه ١١٠ أو ينافيه وعلى كل فهو كاذب فمكوسه وملتزومه وهو

تقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال في الاستدلال على صدق بعض الحيوان انسان عكس كل انسان حيوان لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لاشيء من الانسان بحيوان وهذا مناف للاصل الصادق فهو كاذب فمكوسه كاذب وهو تقيض	موصوفاً بالإنسان والحيوان وهو الحيوان الناطق ( فيكون بعض الحيوان انسانا ) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
في المصدق ( قوله موصوفاً بالإنسان والحيوان ) أى محمولان عليه الانسان في الصغرى والحيوان في الكبرى ( قوله وهو الحيوان ) الناطق المناسب ابداله بزيد مثلا ( قوله فيكون بعض الحيوان انسانا ) أي ينتج هذه النتيجة وهي المدعى ( قوله ولانه اذا صدق كل انسان حيوان الخ ) هذا تقرير للدعوى السابقة بينها تمهيدا للاستدلال عليها بطريق آخر يسي طريق العكس وهو ثاني الطرق الثلاثة التي أثبت بها القوم العكس قال السعد في شرح الشمسية ثالث طريق العكس وهو ان نعكس تقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافي ليشمل المضادة والمناقضة ثم قال وهذا الطريق يجري في السوالب أيضا بخلاف	

العكس فالعكس صادق وهو المطلوب الثالث طريق الخلف وحاصله ان يضم طريق تقيض العكس كبرى الى الاصل صغرى فينتظام منهما قياس منتج سالب الشيء عن نفسه وهو كاذب فالقياس كاذب لكذب احدي مقدمتيه وهو تقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب بان يقال لو كذب بعض الحيوان انسان لصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيضم صغرى للاصل كبرى هكذا لاشيء من الحيوان بانسان وكل انسان حيوان وهذا من الشكل الرابع لوضع الاوسط في صفراء وحمله في كبراء فيرد الى الشكل الاول بحمل الصغرى الكبرى والكبرى صغرى هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان فينتج لاشيء من الانسان بانسان وهو كاذب فالقياس كاذب ولا خلل في هيئته لا يجاب صفراء وكلية كبراء ومقدمته الصغرى صادقة فكبراء كاذبة وهو تقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب



والا لمدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فتازم المناقاة بين  
الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل  
كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك التقيض

طريق الاقتراض وعبارة شرح المطالع اثناث طريق العكس وهي أن  
نعكس تقيض العكس ليرتد لتقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده ان  
كان كليا وحاصله أن يعكس تقيض العكس المبرهن عليه ويقابل بالتضية  
الاصاية المفروض صدقها فيناقضها ان كان كليا ويناقضها ان كان جزئيا  
فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه ملزوم له وكذب اللازم  
يستلزم كذب ملزومه وهو تقيض العكس فيلزم الحكم بصدق العكس  
لاستحالة كذب التقيضين معا ( قوله والا ) أي وان لم يصدق بعض  
الحيوان انسان ( قوله وهو ) أي تقيض بعض الحيوان انسان الموجب  
الجزئي ( قوله فتازم المناقاة بين الانسان والحيوان ) أي لانه يلزم  
من صدق لاشيء من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشيء من  
الانسان بحيوان وهذا مناف للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو  
كاذب ملزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب تقيضه وهو  
بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب ( قوله فيصدق ) ليس بعض  
الانسان بحيوان أي يلزم فرض صدقه لانه لازم لعكس تقيض العكس  
وهو لاشيء من الانسان بحيوان لاستلزام السلب الكلي السلب الجزئي  
وهذا تقيض الاصل الصادق فهذا كاذب ملزومه وهو لاشيء من الانسان  
بحيوان كاذب ملزومه وهو لاشيء من الحيوان بانسان كاذب تقيضه  
وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب ( قوله وقد كان الاصل )  
أي للعكس ( قوله كل انسان حيوان ) أي وهذا مفروض المصدق  
فناقضه أو تقيضه كاذب ملزومه كاذب وهكذا حتي ينتهي لتقيض العكس  
فيلزم صدق العكس وهو المطلوب ( قوله خلف ) يضم الحياء المسجدة  
وسكون اللام أي باطل أو بفتح الحاء أي مرعي خلف الظهر لبطالته  
( قوله أو يضم ذلك التقيض ) أي للعكس وهو لاشيء من الحيوان

(والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية أيضا) أي كما انعكست الموجبة الكلية موجبة جزئية (بهذه الحجة) أي طريق الفرض ١١٢ فمكس بعض الحيوان انسان بعض الانسان حيوان بان يقال

الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج لا شيء من الانسان بانسان وهو محال (والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة)

بانسان أي بمجموع لا كبرى للقياس (قوله الى الاصل) أي للعكس المفروض الصدق صغرى (قوله كل انسان حيوان) هذا هو الاصل وهو العاقد (قوله ولا شيء من الحيوان بانسان) هذا تقيض للعكس وهذا القياس من الشكل الاول وصغراء موجبة وكبراء كلية فقد استوفي شرطى اماجه ايجاب صغراء وكلية كبراء (قوله وهو محال) أي ولا خلل في هيئة القياس لاستيفائه شرطى اماجه وتقرر الاوسط فيه فانحصر الخلل في مادته وصغراء مفروضة الصدق فانحصر الكذب في كبراء وهي تقيض العكس ثبت صدق العكس وهو المطلوب ويسمى هذا طريق الخلف وهو الطريق الثالث عن طرق اثبات العكس وحاصله ضم تقيض العكس الى الاصل والنظر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من كذبها كذب تقيض العكس وهذا يعلم منه صدق العكس وهو المراد قال المصنف الخلف مطلقا هو اثبات الشيء بابطال تقيضه سواء كان الابطال بضم تقيض العكس مع الاصل لينتج محالا أو بعكس التقيض ليتوصل بانعكاسه الى ما ينافي الاصل المفروض الصدق فليس عكس التقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعى ان الخلف في باب العكس اصطلاح متاير لمطلق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى اه قيل سمي خلفا لان المتسك به يثبت مطلوبا بابطال تقيضه فكانه يأتي مطلوبا لاعلى الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذى ينساق الى المطلوب ابتداء من غير تعرض لابطال تقيضه مستقيما (قوله والموجبة الجزئية) تنعكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بتقضيها بحجج بانسان زيد لانه لا يمكن ان يكون انسان لانه كاذب واجب بانه ليس المراد بزيد هنا معناه الشخص بل مفهوم كلي وهو

زيد انسان وزيد حيوان وهذا من الثالث فيرد الى الاول بعكس صغراء هكذا بعض الانسان زيد و زيد حيوان فينتج بعض الانسان حيوان وهو العكس المستدل على صدقه أو يقال لو كتب بعض الانسان حيوان لصدق تقيضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان ولو صدق هذا لصدق عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان وهذا كاذب لانه تقيض الاصل العاقد فمكس كاذب وهو تقيض العكس فالعكس صادق وهو المطلوب أو يقال لو كذب بعض الانسان حيوان لصدق تقيضه فيجعل صغرى والاصل كبرى هكذا لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الحيوان انسان وهذا من الرابع لوضع الوسط في صغراء وحله في كبراء فيرد الى الاول فيجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى

هكذا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بحيوان فينتج ليس بعض الحيوان مسمى بحيوان وهو كاذب ولا خلل في القياس الا من تقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب



فمكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لاننا نجد شيئاً موصوفاً بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انساناً ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق تقيضه وهو لاشيء من الحيوان بانسان فيلزمه لاشيء من الانسان بحیوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه كما مر ( والسالبة الكلية تمكس ) سالبة ( كلية وذلك ) أي انعكاسها كلية ( بين بنفسه

(والسالبة الكلية تمكس سالبة كلية وذلك) أي انعكاسها سالبة كلية (بين) بكسر الهمزة تحت أي ظاهر لا يحتاج لدليل

مسمى زيد لان الجزئي لا يحمل فالعكس المذكور صادق (قوله فمكس بعض الانسان حيوان الخ) تقرير للدعوى تمهيدا للاستدلال عليها بطريق الافتراض ( قوله لاننا نجد ) أي نفرض فهذا اشارة لطريق الافتراض ( قوله شيئاً ) أي فرداً معيناً من ماصدقاته كزيد ( قوله موصوفاً بالحيوان والانسان ) أي محمولاً عليه الحيوان تارة ومحمولاً عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبهما قياساً هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب ( قوله فيكون بعض الحيوان انساناً ) اشارة لنتيجة هذا القياس ( قوله ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان ) تقرير للدعوى أيضاً تمهيدا للاستدلال عليها بطريق العكس ( قوله والا ) أي وان لم يصدق بعض الحيوان انسان ( قوله فيلزمه ) أي التقيض المذكور ( قوله لاشيء من الانسان بحیوان ) أي لانه عكسه ( قوله وقد كان الاصل ) أي للعكس المفروض صدقه بعض الانسان حيوان ( قوله هذا خلف ) أي تناقض والاصل صادق فتقيضه كاذب فلزمه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب ( قوله هذا التقيض ) أي لاشيء من الحيوان بانسان ( قوله الى الاصل ) أي بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ( قوله لينتج سلب الشيء عن نفسه ) أي بعض الانسان ليس

فانه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر صدق قولنا لاشيء من  
الحجر بانسان) والا لصدق تقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس  
الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشيء من الحجر  
بانسان هذا خلف أو يضم هذا التقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء  
عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان لينتج  
بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كلية ولم يقل كنفسها  
لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها  
طويل يطلب من المطولات (والسالية الجزئية لاعكس لها لزوما) والا

بانسان ولاخلل الا من تقيض العكس فتقيض العكس كاذب والعكس  
صادق وهو المراد وهذا طريق الخلف والوسط طريق العكس (قوله  
فانه اذا صدق قولنا لاشيء من الانسان بحجر) فقد صدق قولنا لاشيء  
من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوى لاستدلال عليها فلا ينافي قوله  
وذلك بين نفسه (قوله والا لصدق تقيضه الخ) تنبيه وتذكير وتدريب  
للمبتدئ على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين نفسه وهذا اشارة  
لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجري في السالية البسيطة  
كما تقدم (قوله وينعكس) أي بعض الحجر انسان (قوله لاشيء) من  
الحجر بانسان صوابه لاشيء من الانسان بحجر (قوله خلف) أي تناقض  
والاصل صادق فتقيضه كاذب فمعكوسه كاذب فتقيضه وهو العكس صادق  
وهو المطلوب (قوله بعض الانسان) حجر صوابه بعض الحجر انسان  
(قوله ولا شيء من الحجر بانسان) صوابه ولا شيء من الانسان بحجر  
(قوله وهو محال) أي ولاخلل الا من تقيض العكس فهو كاذب والعكس  
صادق وهو المطلوب (قوله لانه انما تعرض للعكس بحسب السكم الخ)  
حاصله ان السككية والجزئية عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذا عبر  
بها بخلاف الفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله  
والسالية الجزئية الخ) بعض الشارحين لم يذكروا المهمة والشخصية  
لان المهمة في قوة الجزئية والشخصية لا تعتبر في العلوم اه وقال بعض  
الشارحين الشخصية لا تنعكس وهو الظاهر غنيمي (قوله والا) أي

(فانه) أي الشأن (اذا صدق  
قولنا لاشيء من الانسان  
بحجر صدق) عكسه وهو  
(قولنا لاشيء من الحجر  
بانسان) والا لصدق تقيضه  
وهو بعض الحجر انسان  
ويانزه صدق عكسه وهو  
بعض الانسان حجر وهو  
كاذب لانه تقيض الاصل  
الصادق قلزمه كاذب وهو  
تقيض العكس فالعكس صادق  
وهو المطلوب أو يضم تقيض  
العكس الى الاصل هكذا  
بعض الحجر انسان ولا  
شيء من الانسان بحجر وهذا  
من الشكل الرابع فيرد الى  
الشكل الاول بعكس مقدمته  
جميعا هكذا بعض الانسان  
حجر ولا شيء من الحجر  
بانسان فينتج بعض الانسان  
ليس بانسان وهو كاذب  
فتقيض العكس كاذب فالعكس  
صادق وهو المطلوب وقد  
تقدم ان الافتراض لا يأتي  
في النوايل الساقطة (والسالية  
الجزئية لاعكس لها لزوما



لا تقتض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب  
الاخص عن بعض الأعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض الاخص  
(فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو  
بعض الانسان ليس بحيوان لصدق تقيضه وهو كل انسان حيوان والا  
لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق  
العكس في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق  
عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه  
القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس  
وهو المقصود الأهم

فانه (أي الشأن) يصدق قولنا  
بعض الحيوان ليس بانسان  
ولا يصدق عكسه (وهو  
بعض الانسان ليس بحيوان  
- وقيد بقوله لزوما لانه قد  
يصدق عكس السالبة الجزئية  
سالبة جزئية في بعض المواد  
نحو بعض الانسان ليس  
بحجر وبعض الحجر ليس  
بانسان ولكن لا يسمى عكسا  
الا ما يطرده صدقه في جميع  
المواد لانه لازم واللازم  
لا يتخلف عن ملزومه فهو  
بيان الواقع

بأن قلنا بانعكاس السالبة الجزئية (قوله سلب الاخص عن بعض أفراد  
الأعم) أي الذي في الأصل (قوله سلب الأعم عن بعض الاخص) أي  
الذي في العكس (قوله لصدق تقيضه) أي العكس علة لثني صدق  
العكس (قوله وهو) أي تقيض العكس (قوله والا) أي لو صدق  
العكس هذا إشارة للتبليغ آخر على كذبه (قوله الكل) أي الاخص  
كالانسان (قوله الجزء) أي الأعم كالحيوان (قوله وهو) أي صدق  
الكل بدون جزئه (قوله وهو محال) أي فلزومه وهو العكس محال  
(قوله في بعض المواد) أي اذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلي  
كثالث الشارح أو عموم وجهي نحو بعض الحيوان ليس بأيض وبعض  
الايض ليس بحيوان (قوله من القضايا الخ) بيان لما يتوقف القياس  
عليه (قوله وما يعرض) لما عطف على القضايا (قوله من تناقض الخ)  
بيان لما يعرض للقضايا (قوله وغيره) أي العكس المستوي فهو عام  
مراد به خاص (قوله المقصود) أي المنطقي (قوله الأهم) لان المقصود  
بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمى تصديقا والمعاني  
التي ادراكها يسمى تصورا لا تطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها  
وسائل ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى  
وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى المجهول الصوري والطريق  
الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو

(قول) أي مركب تام

جنس شمل القياس والقضية

(مؤلف) بضم الميم وفتح

الميم واللام متقلا ذكره

توطئة لقوله (من أقوال)

أي قولين أو أكثر فصل

مخرج القضية (متى سلمت)

بضم فكسر متقلا الأقوال

(لزم عنها) أي الأقوال

فصل مخرج الاستقراء

الناقص أي تتبع أحكام

أكثر جزئيات كلي ليحكم

عليه بأحكامها والتبديل أي

نسبة جزئي بجزئي في

حكمه لا شترأ كهما في علمه

لأنهما لا يانزم من تسليمها

تسليم قول آخر (لذاتها)

أي الأقوال فصل مخرج

القول المؤلف من أقوال

متى سلمت لزم عنها قول

آخر بواسطة مقدمة أجنبية

كقياس المساواة نحو (أ)

أ مساو (ب) و (ب) مساو

(ج) ينتج (أ) مساو

(ج) بواسطة مقدمة

أجنبية هي أن مساوي

مساوي شيء مساو الشيء

وكقولنا فلان يتحرك وكل

لأنه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال

\* (القياس) \*

وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر واصطلاحاً (هو قول) ملفوظ

أو مقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها)

أشرف الطريقتين وإنما لم يقدم في الوضع لتقدم التصور عليه في الطبع

إذا الحكم على المجهول أو به محال (قوله لأنه) أي القياس (قوله العمدة)

أي الممول عليه المتدبه دون الاستقراء والتبديل (قوله المطالب) أي

الاحكام والنسب (قوله التصديقية) أي المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق

بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله تقدير شيء) أي تعيين قدره وكميته

(قوله على مثال آخر) أي بمرضه على مثال شيء آخر مثال مضاف

لآخر كتقدير الثوب بمرضه على الآلة المسماة ذراعاً السقي هي مثال

للذراع الحقيقي المستحضر في الذهن وكتقدير القمح بمرضه على الآلة

المسماة وربة التي هي مثال للويزة الحقيقية الذهنية وكتقدير ما يوزن

بمرضه على الآلة التي تسمى رطلا وهو مثال للارطل الذهني (قوله قول)

جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقاً (قوله ملفوظ أو مقول)

ظاهراً أنه مشترك بينهما وقال السيد في شرحه القول عندهم هو المؤلف

المقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المقول (قوله مؤلف)

أنما ذكر ليعلم به قوله من أقوال والا فقوله قول معنى عنه (قوله

من أقوال) فصل مخرج القضية الواحدة مطلقاً (قوله قولين) فأكثر

إشارة إلى أنه أراد بالجمع ما زاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس

من مقدمتين قال ملائج كل جمع يذكر في التعريف فالمراد به ما فوق

الواحد فهي قاعدة (قوله متى سلمت) أي الأقوال (قوله لزم عنها

لذاتها) أي لزوماً ذهنياً بمعنى أنه متى حصلت الأقوال في الذهن انتقل

إلى القول الآخر ولو قال متى سلم لزم عنه لذاته بتذكير الضائر لكان

أولي لترجع الضائر للقول للمؤلف من أقوال الذي فيه المادة والصورة

ومعنى استلزامه القول الآخر أن يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه

متحرك حتى ينتج فلان حتى بواسطة مقدمة أجنبية وهي كون حركته بإرادته أن يسلم (قوله



( قول آخر ) أي منابر لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثاني قياسا مركبا وتركبه من قياسين تخرج عن أن يكون قياسا القول الواحد وان لم يزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوى

( قوله قول آخر ) فصل مخرج مجموع قوانين كجاء زيد وذهب عمرو فان مجموعهما وان استلزم احدهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم ليس منابر الكل منهما بل عين احدهما وأيضا ليس لكل واحدة منهما دخل في استلزام الاخرى والا لزم ان الجزء يستلزم الكل والمقرر خلافه وأن لا توجد احدهما بدون الاخرى وهو باطل ( قوله أي منابر لكل منها ) أي الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان مؤلفا من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لا يكون القول عين الصغرى ولا نفس الكبرى ( قوله النباش ) أي لقبر الميت عقب دفته لاخذ كفته ( قوله للمال ) أي الكفن ( قوله والاول ) أي المؤلف من قوانين ( قوله والثاني ) أي المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر ( قوله قياسين ) أي نتيجة أولهما صغرى والثاني ولم تذكر لكونها معلومة والاصل النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق فالنباش سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركبا من ثلاث قضايا أمر ظاهري وفي الحقيقة هما قياسان بسيطان ( قوله القول الواحد ) أي عرفا وان تركب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود ونحو متى كان كلما كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فمتى كان كلما كانت الشمس طالمة فالليل ليس بوجود ( قوله وان لم يزم عنه لذاته قول آخر الخ ) نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس تقيضه الموافق وهو كلما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس تقيضه المخالف وهو لاشيء مما

( قول آخر ) بفتح الخاء المعجمة أي ليس عين الاقوال فصل مخرج مجموع قضيتين غير مشتركين في حد وسط فانه مستلزم كلا منهما استلزام الكل لجزئه ( تنبيهات الاول ) المراد باللزوم ما يشمل البين كما في الشكل الاول وغيره كما في سائر الاشكال ( الثاني ) أفاد المصنف بقوله متى سلمت انه لا يشترط كون الاقوال مسلمة في نفس الامر فشمّل الحد المخالطة ( الثالث ) القياس قسمان بسيط وهو المؤلف من قولين ومركب وهو المركب من أقوال نحو النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده ينتج النباش تقطع يده وسمى مركبا لتركبه من قياسين نتيجة أولهما صغرى ثانيهما ولم تذكر لعلمها وهي النباش سارق ( الرابع ) لم يقل من مقدمات لاستلزامه الدور لذكرهم القياس في تعريف المقدمة

وعكس تقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانهما

ليس بحيوان بانسان واوه للحال أو للمبالغة ( قوله وعكس تقيضه ) أى  
الموافق أو المخالف ( قوله لانه لم يتألف الخ ) علة لقوله خرج القول  
الواحد ( قوله والاستقراء والتمثيل ) أراد به الاستقراء غير التام  
وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها  
نحو كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند مضغه لان الانسان والفرس  
والبعر والشاة والبقر والحمار والبغل كذلك وهو غير تام لوجود التماسح  
يحرك فكاه الأعلى عند مضغه والتمثيل الحاق جزئي بجزئي آخر في  
حكمه لاشتراكهما في علة نحو النيد كالخمر في الحرمة لاسكاره كالخمر  
ولا يقيدان اليقين لاحتمال ان حرمة الخمر لذاتها وأما الاستقراء التام  
فينقيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كليها وانما  
يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متحيز لان التراب  
والماء والهواء والنار متحيزة لانحصار العنصر في الاربعة فلا يوجد له  
جزئي الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولذا يحولونه الى صورة  
القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متحيز فالعناصر متحيزة  
والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لا يخرجان عن القياس والاخرجت  
السفسطة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتها اليقين وبؤيد هذا  
قول فلا أحد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد  
به اللزوم العلمي الجزمي فان أريد ماهو أعم فلا يخرجان أفاده الدللي  
وفيه نظر فان المنظور له في القياس الاستلزام على فرض التسليم لافادة  
اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس  
ثابتا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولا يخرج معهما غير  
البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى  
أعلم \* وقال بعض الشارحين الاستدلال بشيء على آخر اما بجزئي  
على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم وهو التمثيل ونسبته الفقهاء قياسا  
نحو النيد كالخمر في الحرمة لاسكاره واما بجزئي على كلي لثبوتيه في  
أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام ان وجد الحكم في جميع جزئياته



وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لا مكان التخلف  
في مدلوليهما عنهما وما يلزم عنه قول آخر لذاته بل بواسطة مقدمة  
أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي لان لزوم أنه حي  
انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حي وكفا في قياس المساواة وهو  
ما يتركب من قولين يكون متعلق بمحول أولهما موضوع الآخر كقولنا  
ا مساو لب وب مساو لـ ج فان هذين القولين يستازمان ا مساو لـ ج لا

نحو كل جسم اما جاد أو حيوان أو نبات وكل واحد منها متعيز فكل  
جسم متعيز ويسمى قياسا مقسما وناقص ان كان الحكم موجودا في  
أكثر جزئياته كاستقراء أفراد الانسان والفرس والحصان والطيرو وجدانها  
تتحرك فسما الاسفل عند مضغها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي  
وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل انسان  
ماش ونحو كل انسان تاطق وكل تاطق ضاحك وتسمى هذه الثلاثة  
حججا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله وان تألفا لـ ج ) واوه حالة  
(قوله لا يلزم عنهما) المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شيء آخر (قوله  
وما يلزم عنه قول آخر لذاته لـ ج ) عطف على فاعل خرج أيضا (قوله  
فلان المريض) يتحرك هذه صغرى والكبرى محذوفة أي وكل من  
يتحرك فهو حي ينتج فلان المريض حي (قوله لان لزوم أنه حي لـ ج)  
علة لخروجه (قوله بالارادة) هذا هو بواسطة الزائدة على القياس  
(قوله وكفا في قياس المساواة) عطف على قوله كفا في قولك (قوله وهو)  
أي قياس المساواة (قوله ما يتركب) من قولين جنس شمله المرف  
وغيره. (قوله يكون متعلق بكسر اللام لـ ج ) فصل مخرج ماعدا المرف  
(قوله أولهما) أي القولين اللذين تتركب القياس منهما (قوله موضوع  
الآخر) أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول  
في الصغرى موضوع في الكبرى أو عكسه أو محمول فيهما أو موضوع فيهما  
فليس قياسا فلا حاجة لإخراجه بقوله لذاته وأجيب بانه داخل في  
قوله قول مؤلف من قولين متقي سائما لزم عنهما قول آخر مع انه  
ليس قياسا فأخرجه بقوله لذاته (قوله أجنبية) أي ليست إحدى

لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهي أن مساوى المساوى لشيء  
مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة  
كافي قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لـ ج فـا ملزوم لـ ب لان ملزوم الملزوم  
ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا ا مـباين  
لب وب مـباين لـ ب لا يلزم منه أن ا مـباين لـ ب لان مـباين المـباين لشيء  
لا يلزم أن يكون مـباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج لا يلزم  
منه ان ا نصف ج لان نصف نصف الشيء لا يكون نصفنا له والمراد  
باللزوم ما يعم اليين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول  
وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سامت الى أن تلك  
الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة في نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت  
لزم عنها قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة  
كأمر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان حماد وكل حماد حمار  
فهذان القولان وان كذبا في انفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان

مقدمتي القياس (قوله لشيء) صلة المساوى (قوله مساو له) أى الشيء  
(قوله ولذلك) أى كون انتاجه للمقدمة لذاته (قوله فيه) أى قياس  
المساواة (قوله هذه المقدمة) أى الأجنبية (قوله تلك المقدمة) أى الأجنبية  
(قوله منه) أى قياس المساواة (قوله شيء) أى نتيجة (قوله لا يلزم)  
أن يكون مـباينا له مثلا الانسان مـباين للفرس والفرس مـباين للناطق  
ولا يخفى أن الانسان مساو للناطق (قوله البين) أى ما ليس بواسطة  
كالستلزام الشكل الاول (قوله وغيره) أى ما كان بواسطة كـمكس  
المقدمتين كالستلزام الشكل الرابع أو احدهما كالستلزام الشكل الثاني  
والثالث (قوله فيتناول) أى تعريف القياس تفريع على قوله المراد باللزوم  
ما يعم اليين وغيره (قوله الكامل) أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث  
لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله بحيث لو سلمت) أى وان كانت كاذبة  
(قوله ليدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة الخ) علة لقوله  
أشار الخ (قوله والذى) مقدماته كاذبة المناسب الاقتصار على هذا اذ  
هو المحتاج للدخول اذ هو المتوهم خروجه (قوله وان كذبا) فى انفسهما



كل انسان حار لان لزوم الشيء للشيء كون الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد في الواقع وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لتلازم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلما أخذت هي أيضا في تعريفه لزم الدور (وهو) أي القياس (أما اقتراني) وهو الذي لم يذكر فيه نتيجة ولا تقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) يسمى اقترانيا لا اقتران الحدود فيه بلا استثناء (وأما استثنائي) وهو الذي ذكر فيه نتيجة أو تقيضها بالفعل

(وهو) أي القياس (أما اقتراني) وهو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا تقيضها بالفعل وسمى اقترانيا لا اقتران حدوده وعدم الفصل بينهما بل كن (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث وأما استثنائي) وهو الذي فيه النتيجة أو تقيضها بالفعل أي بمادتها وهيتها

وأوه حالية (قوله لان لزوم الشيء للشيء الخ) علة لقوله لانها بحيث الخ (قوله كون الشيء) أي الملزوم (قوله وانما قال) أي المصنف في تعريف القياس (قوله لتلازم) أي على قوله من مقدمات (قوله لانهم عرفوا المقدمة الخ) علة للزوم الدور على أخذها في تعريف القياس (قوله لزم الدور) أي لتوقف كل منهما على الآخر بأخذه في تعريفه (قوله الذي صفة المحذوف) أي القياس جنس شامل الاقتراني والاستثنائي (قوله لم تذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاستثنائي (قوله بالفعل) أي بمادتها وهيتها قيد لادخال الاقتراني في تعريفه بل وحذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله شكل جسم حادث) هذه هي النتيجة ولم تذكر هي ولا تقيضها في القياس بالفعل نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله الحدود) أي الأصغر والأوسط والأكبر (قوله الذي صفة لمقدر) أي القياس جنس شامل المرف والاقتراني (قوله ذكر فيه نتيجة الخ) فصل مخرج الاقتراني (قوله بالفعل) أي بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل يناقض قوله في تعريف القياس آخر وبأن ذكر تقيضها فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لا يتصور استلزام شيء واحد تقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين احدي المقدمتين وهذا لا يناقض ذكرها فيه جزأ من احدهما وعن الثاني بأن المراد بذكر التقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة مركبة

بأن يكون طرفاها أو طرفا تقيضا منه كورين فيه بالفعل (كقولنا) في  
الثاني ( أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس  
بموجود فالشمس ليست بطالعة ) وفي الأول أن كانت الشمس طالعة  
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشكل بما مر من  
أنه يستبر في القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل  
من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس  
بواحد منهما

(كقولنا) عما فيه  
تقيضا ( أن كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود لكن  
النهار ليس بموجود فالشمس  
ليست بطالعة ) ومثال ما  
فيه النتيجة أن كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود  
لكن الشمس طالعة فالنهار  
موجود ( تبيين الأول )  
سمى استثنائيا لاشتماله على  
أداة الاستثناء وهي لكن  
( الثاني ) تقدم ان معنى  
كون النتيجة قولا آخر  
ناشئا ليست عين إحدى  
المقدمتين وان كانت هي أو  
تقيضا جزء احدهما فلا  
خفاة بين ما هنا وما تقدم

بدون اعتبار التصديق بنسبته ( قوله بأن يكون طرفاها ) أي موضوعها  
ومحمولها ان كانت حالية ومقدمها وتاليها ان كانت شرطية فمعتبر بالطرفين  
لشمولها تصوير لذكرها أو تقيضا بالفعل فيه ( قوله فيه ) أي القياس  
( قوله بالفعل ) أي المادة والصورة ( قوله في الثاني ) أي المذكور  
فيه التقيض ( قوله أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ) شرطية  
متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليها النهار موجود والقاعدة  
ان وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم ( قوله لكن )  
النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالي ( قوله فالشمس ليست بطالعة )  
نتيجة تقيضا مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس تقيض النتيجة وهو  
مقدم الشرطية بالفعل ( قوله وفي الأول ) أي الذي ذكرت فيه النتيجة  
بالفعل ( قوله لكن الشمس طالعة ) استثنائية واضحة ومثبتة المقدم فينتج  
وضع التالي ( قوله فالنهار موجود ) نتيجة هي عين التالي فهي مدكورة  
في القياس بالفعل ( قوله ولا يشكل ) أي تعريف الاستثنائي بالذي  
ذكرت فيه النتيجة بالفعل ( قوله بما مر ) أي بسبب الذي تقدم في  
تعريف القياس ( قوله من انه يعتبر الخ ) بيان لما مر ( قوله وهو النتيجة  
الأولى ) وهي النتيجة بتأنيث الضمير مراعاة لخبره ( قوله وهنا ) أي  
في الاستثنائي ( قوله ليس ) أي القول الذي هو النتيجة ( قوله كذلك )  
أي مغايرا لكل من مقدمتيه ( قوله لانا نقول الخ ) علة لقوله ولا  
يشكل الخ ( قوله بل هو ) أي القول الذي هو النتيجة ( قوله كذلك )  
أي مغاير لكل من مقدمتيه ( قوله لانه ) أي القول اللازم ( قوله منهما )



وانما هو جزء احدهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام  
 طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والنالي وسمى ذلك استثنائيا  
 لاشتماله على أداة الاستثناء أعني لكن (والمكرر بين مقدمتي القياس)  
 فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا أم مقدما أم تاليا ( يسمى حدا  
 أوسط ) لتوسطه بين طرفي المطلوب ( وموضوع المطلوب ) في الجملة  
 ومقدمه في الشرطية ( يسمى حدا أصغر ) لانه أخص في الاغلب  
 والاخص أقل أفرادا ( ومحموله ) في الجملة وتاليه في الشرطية ( يسمى  
 حدا أكبر ) لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا

(و) الحد (المكرر)  
 بفتح الراء (بين مقدمتي)  
 بضم الميم وفتح القاف والمتاء  
 فوق وكسر الدال مشئى  
 مقدمة بلا نون لضافته  
 الى (القياس) أى المذكور  
 فيهما محمولا أو تاليا فيهما  
 أو موضوعا أو مقدما كذلك  
 أو محمولا أو تاليا في احدهما  
 وموضوعا أو مقدما في  
 الاخرى ( يسمى حدا أوسطا )  
 لتوسطه بين طرفي النتيجة  
 ( وموضوع المطلوب ) أي  
 النتيجة الجملة ومقدم  
 النتيجة الشرطية ( يسمى  
 حدا أصغر ) بإهمال الصاد  
 واعجام الغين ( ومحموله )  
 أي المطلوب في الجملة وتاليه  
 في الشرطية ( يسمى حدا أكبر )

أى المقدمتين ( قوله وانما هو ) أى القول اللازم ( قوله احدهما )  
 أى المقدمتين لانه نال الشرطية ( قوله اذ المقدمة ) أى الشرطية  
 الكبرى ( قوله بل استلزام طلوع الشمس له ) أى وجود النهار أى دال  
 استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود فهذه  
 هي المقدمة الاولى الكبرى والناية الصغرى لكن الخ وما يلي الفاء  
 فهي النتيجة ( قوله الحاصل ذلك ) أى الاستلزام نعمت له ( قوله ذلك )  
 أى المشتمل على النتيجة أو تمييزها بالفصل ( قوله أعني ) لكن هذا  
 اصطلاح لاهل المنطق ( قوله محمولا ) أى في الصغرى فقط كما في الشكل  
 الاول أو فيهما كما في الشكل الثانى ( قوله أم موضوعا ) أى فيهما كما في الشكل  
 الثالث أو في الصغرى فقط كما في الشكل الرابع وهذا في الاقتراني الجملي أى  
 الذى مقدمتا حيلتان ( قوله أم مقدما ) أى فيهما كما في الثالث أو في الصغرى  
 فقط كما في الرابع ( قوله أم تاليا ) أى فيهما كما في الثانى أو في الصغرى  
 فقط كما في الاول وهذا في الاقتراني الشرطى الذى مقدمتا شرطيتان  
 ( قوله حد أوسط ) اما تسميته حدا فلوقوعه طرفا للقضية موضوعا  
 أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة ( قوله لتوسطه الخ ) علة  
 لتسميته أوسط أى لانه وسيلة لنسبة الاكبر للاصغر فهو فى المعنى وسط  
 بينهما ( قوله لانه أخص ) فى الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق  
 وكل ناطق ضاحك بحيث فيه بأنه ظاهر فى الكلية الموجبة اما السالبة  
 الكلية فلا يكون موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأجيب

( والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى ) لاشتغالها على الاصغر  
( والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى ) لاشتغالها على الاكبر واقتران  
الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة  
وضربا ( وهيئة التأليف ) الخاصة ( من ) اجتماع ( الصغرى والكبرى  
تسمى شكلا والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى  
موضوعا في الكبرى ) نحو

بأن المراد انه أغلب في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لان وضع  
المتعلق لتحصيل العلوم ومساثلها موجبات كلية وبأن النسبة من تمام  
المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عصام ويبحث فيه بأن الصغر  
والكبر من خواص الاجسام وأجيب أيضا بأنهم شبهوا قلة الافراد  
بالصغر الذي هو قلة الاجزاء وتساوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئات  
في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى  
قليل الافراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية ( قوله والمقدمة )  
سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة ( قوله واقتران )  
أي اجتماع ( قوله في الايجاب والسلب ) الواو بمعنى أو وهي مائة خلو  
فقط فتجوز الجمع بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وكذا  
يقال في قوله في الكلية والجزئية ( قوله قرينة ) وضربا بعض المحققين اما  
تسميته قرينة فلانها أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو المقام  
ولاخفاء ان هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنسوب في الكلام  
وأما تسميته ضربا فلانه نوع من الشكل ( قوله التأليف ) أي التركيب ( قوله  
الحاصلة ) أي للقياس ( قوله تسمى شكلا ) السعد في شرح الشمية  
التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترتين وسلبيهما وكليتهما  
وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع  
الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا لهما أو محمولا  
عليهما أو محمولا على أحدهما وموضوعا للآخر تسمى شكلا فقد يتعدد  
الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالمعكس كالموجبتين الكليتين من  
الشكل الاول والثالث وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في

والمقدمة التي فيها  
الاصغر تسمى الصغرى  
والتي فيها الاكبر تسمى  
الكبرى) وهذا في الاقتران  
واما الاستثنائي فكبراه  
الشرطية وصغراه الاستثنائية  
( وهيئة التأليف ) أي التركيب  
للاحدود باعتبار تقديم  
الاوسط على الاصغر ( من  
الصغرى و ) على الاكبر من  
( الكبرى ) وتأخيرها عنهما  
منهما وتأخيرها عن الاصغر  
من الصغرى وتقديمه على  
الاكبر من الكبرى وتقديمه  
على الاصغر من الصغرى  
وتأخيرها عن الاكبر من  
الكبرى وخبر هيئة ( تسمى  
شكلا ) وهيئة المقدمات  
بكونهما كليتين أو جزئيتين  
أو احدهما كلية والاخرى  
جزئية و بكونهما موجبتين  
أو سالبتين أو احدهما موجبة  
والاخرى سالبة تسمى  
قرينة وضربا ( والاشكال  
أربعة لان الحد الاوسط  
ان كان محمولا على الاصغر  
في الصغرى ( وموضوعا )  
للاكبر ( في الكبرى ) نحو  
كل ج ب وكل ب ا



(فهو الشكل الاول) لانه على الترتيب الطبيعي وهو الانتقال من الاصغر للاوسط ثم الانتقال منه الى الاكبر (وان كان) الاوسط (محمولا فيهما) أي المقدمتين نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني) لانه شابه الاول في حمل الاوسط في صفراء التي هي اشرف من كبراه لاشتمالها على الاصغر الاشرف من الاكبر (وان كان) الاوسط (موضوعا فيهما) أي المقدمتين للاصغر في الصفري ولاكبر في الكبرى (فهو الشكل الثالث) لانه اشبه الاول في وضع الوسط للاكبر في الكبرى نحو كل ج ب وكل ج د (وان كان) الاوسط (موضوعا) للاصغر (في الصفري ومحمولا) على

١٢٥

الاكبر (في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الرابع) المخالف للاول في مقدمتيه البعيد

عن مقتضى الترتيب الطبيعي

جدا لان فيه انتقالا من الوسط للاصغر ثم من الاكبر اليه (تنبيهان الاول) ان قيل الوسط لم يتكرر في الاول ولا في الرابع لوقوعه محمولا في احدي مقدمتيهما وموضوعا في الاخرى والموضوع الذات والمحمول المفهوم قلت لم يريدوا بقولهم المراد بالموضوع الذات وبالمحمول المفهوم ان الذات عين المفهوم فان هذا محال اذا الذات جزئي والمفهوم كلي بل

كل ج ب وكل ب ا (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شيء من ا ب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصفري محمولا في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ا ب (فهو الشكل الرابع)

ايجابهما وسلبيهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعيه للآخر تسمى شكلا اه فالمناسب في عبارة المصنف تبديل الصفري والكبرى بالاصغر والاكبر ويدل لهذا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط ا ح (قوله كل ج ب وكل ب ا) أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله كل ج ب ولا شيء من ا ب) أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعكس كبراه لاشيء من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تنعكس كنفسها (قوله كل ج ب وكل ج د) أي كل فرس حيوان وكل فرس سهال ينتج بعكس صفراء بعض الحيوان سهال لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية (قوله كل ج ب وكل ا ب) أي كل فرس حيوان وكل سهال فرس ينتج بعكس الترتيب أي بحمل الصفري كبرى والكبرى صفري كل سهال حيوان وتنعكس

للمراد أن ذات الموضوع يصدق عليها مفهوم المحمول فالاول في قوة قولنا ماصدق عليه الاصغر صدق عليه مفهوم الاوسط وما صدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاكبر فقد تكرر فيه ماصدق عليه مفهوم الاوسط. والرابع في قوة قولنا ماصدق عليه مفهوم الاوسط صدق عليه مفهوم الاصغر وما صدق عليه مفهوم الاكبر صدق عليه مفهوم الاوسط فقد تكرر فيه الاوسط أيضا (الثاني) ان قيل المقصود من القياس حصول المقارنة بين طرفي النتيجة وهي في الرابع وحده لوقوع الاصغريه محمولا في الصفري والا كبر موضوعا في الكبرى فتد اقرنا فيه فلم كان بعيدا عن الطبع جدا قلت لان

فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا في الثاني والثالث لان المراد  
بالاوسط اذا وقع. وضوحا الذات واذا وقع محولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا  
وان اريد به المفهوم لكن ليس المراد ان ذات الموضوع عين المفهوم بل  
انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط في جميع الاشكال لانه بمنزلة ان  
يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل ما يصدق عليه  
مفهوم الاوسط ثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنتج

النتيجة الى بعض الحيوان سهال ( قوله فان قلت فلا يتكرر الحد  
الاوسط الا في الثاني والثالث ) أي دون الاول والرابع فلا يتكرر  
الحد الاوسط فيهما وتكراره شرط في كل شكل ( قوله لان المراد  
بالاوسط الخ ) علة لتكراره في الاول والرابع المعلوم من الحصر  
( قوله الذات ) أي الافراد التي يصدق عليها المفهوم ( قوله واذا وقع  
محمولا المفهوم ) أي والذات غير المفهوم يقينا والاوسط في الاول محمول  
في الصغرى موضوع في الكبرى وفي الرابع موضوع في الصغرى محمول  
في الكبرى فاختلف المراد منه فيهما فلم يتكرر فيهما ( قوله عند وقوعه )  
أي الاوسط ( قوله محمولا ) أي في صغرى الاول ( قوله وان اريد به )  
أي الاوسط واوجه الحال ( قوله ذات الموضوع ) أي أفراد الاصغر  
( قوله عين المفهوم ) أي للاوسط ( قوله بل انه يصدق عليه المناسب  
انها ) أي ذات الموضوع وافراد يصدق عليها ( قوله المفهوم ) أي  
للاوسط ( قوله فيتكرر الاوسط ) تفريع على قوله انه يصدق عليه  
المفهوم ( قوله لانه بمنزلة ان يقال ذات الاصغر ) ظاهر في الاول دون  
الرابع لانه بمنزلة ان يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصغر  
وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا ان  
يقال ذات الاوسط في الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومها عليها  
فكانه قيل ما يصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم  
الاصغر وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط  
فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه في المقدمتين فقد تكرر فيهما  
وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى في الاول والرابع يصدق عليه

الاصغر المراد به الذات  
وقع فيه محمولا في الصغرى  
مراد به المفهوم والاكبر  
المراد به المفهوم وقع فيه  
موضوعا مراد به الذات  
فتوقف اتاجه على تغيير  
الطرفين والاول على  
الترتيب الطبيعي فلم يحتاج  
الى تغيير أصلا والثاني الى  
تغيير الاكبر فقط والثالث  
الى تغيير الاصغر فقط



المطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال

ثلاث مفهومات مفهوم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر ففى نحو كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد ان الافراد الانسان هي نفس مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار ان يكون مفهوم الاوسط متبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك انه كذلك فى المقدمتين لان حيوانا فى المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان فى الصغرى المفهوم وفى الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد فى المراد ليس بمراد بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل فى المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قلوا لم يتكرر الوسط فيه قلنا نعم اريد به المفهوم فيهما لكن فى الصغرى من حيث صدقه وفى الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يتكرر من حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله للمطالب الاربعة) أى الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله ولانه على النظم الطبيعي) أى موافق الطبع فى الاستدلال على المطلوب بخلاف باقى الاشكال ولذا ترد اليه عند الاحتياج اليها فن ثم جعل فى الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال على التدرج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا فى الاول فهو اقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشيء الى الوسطة بأن تصور العقل أولا شيئا ثم يحكم عليه بالوسطة بأن يحملها عليه ثم يحكم على الوسطة بأن يحمل عليه شيئا آخر فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشيء الاول بالشيء الآخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانك لما حكمت على جميع افراد العالم بالمتغير وحكمت على جميع افراد المتغير بحادث لزم ان يحكم على جميع افراد العالم بحادث فيكون حكم الوسطة مقتضيا للمطلوب أى الحكم على العالم بحادث فان قلت المقتضى المطلوب الحكمان لا حكم الوسطة فقط والا لزم ان تقدم الواحدة

من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته  
اياه في صفراء التي هي أشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذي هو  
أشرف من المحمول لان المحمول إنما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث  
لان له قريبا ما اليه لمشاركته اياه في أخس المقدمتين بخلاف الرابع  
لاقرب له أصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا

مستلزمة النتيجة وكافية في استحضارها وليس كذلك قلت العمدة في  
الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصغر داخل فيه وذلك ان كل  
العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين الموضوع وكمال  
العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفرادهِ واتصافه بوصفه العنوائى  
الآتري ان كل متغير حادث مثلا يقتضى الاطرائع على كل فرد من أفرادهِ  
وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير  
حادث ولذا أسندنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكمين (قوله من  
الموضوع) أى الحد الاصغر (قوله الى المحمول) أى الحد الاكبر (قوله  
يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول) أى لدلالة الكبرى على ثبوت  
الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فثبت له الاكبر (قوله  
اليه) أى الاول (قوله لمشاركته) أى الثاني (قوله اياه) أى الاول (قوله  
لاجله) أى الموضوع (قوله وبعده) عن الطبع جدا اذ لا يستحصل به  
المطلوب الا بعد أعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابى من  
الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صفري الرابع ومحمولا  
في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب متترين  
بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا  
اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب وقد  
حصلت فيه دون بقية الاشكال فتواجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع  
جدا قلت وجهه أنه الموضع موضوع المطلوب محمولا في صفراء ومحمولا  
موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا  
والموضوع محمولا كان أبعد الاشكال لمساقفه من الغيرين المذكورين  
بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا تثير فيه أصلا وهو الاول وما فيه



(والثاني) منه ( يرتد الى الاول بعكس الكبرى ) لانها المخالفة للنظم الطبيعي بأن  
تقول في مثاله السابق ولاشيء من ب ا ( والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى )  
لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج ( والرابع

(و) الشكل (الثاني يرتد الى)  
الشكل (الاول بعكس الكبرى)  
لانها المخالفة لكبرى  
الشكل الاول نحو كل ج  
ب ولاشيء من ا ب وعكس  
الكبرى لا شيء من ب ا  
فيصير كل ج ب ولاشيء  
من ب ا فينتج لا شيء من  
ج ا (و) الشكل (الثالث  
يرتد اليه) أي الشكل  
الاول (بعكس الصغرى)  
لانها المخالفة للصغرى الاول  
نحو كل ج ب وكل ج د  
وعكس الصغرى بعض ب  
ج فيصير هكذا بعض ب ج  
وكل ج د فينتج بعض ب  
د (و) الشكل (الرابع

تفسير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين  
فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محولا محكوما  
بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في الثالث محولين فيحتاج عند ذلك  
الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عليه بمفهوم الثاني (قوله  
والثاني منها) أي الاشكال الاربعة وهو ما حمل فيه الاوسط في المقدمتين  
نحو كل فرس حيوان ولاشيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من  
الفرس بحجر (قوله يرتد) أي يرجع (قوله بعكس الكبرى) وهي  
قولنا في امثال المتقدم لا شيء من الحجر بحيوان وعكسها لا شيء من  
الحيوان بحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي ويضم هذا العكس للصغرى  
فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولاشيء من الحيوان بحجر  
ينتج لا شيء من الفرس بحجر (قوله لانها المخالفة للنظم الطبيعي) أي  
كبرى الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بعكسها (قوله بأن تقول الخ)  
تصوير لعكس الكبرى (قوله مثاله السابق) أي في قوله وان كان محولا  
فيهما نحو كل ج ب ولاشيء من ا ب (قوله ولاشيء من ب ا) أي لانها  
سالبة كلية عكسها مثلها (قوله واثالث) أي الذي الحدد الاوسط موضوع  
فيه فيهما نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث (قوله يرتد) أي يرجع  
(قوله اليه) أي الاول (قوله بعكس الصغرى) بأن يقال في المثال بعض  
المؤلف جسم اذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا  
العكس صغرى للكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل  
جسم حادث ينتج بعض المؤلف حادث (قوله لذلك) أي النظم الطبيعي  
وهي صغرى الاول (قوله بأن تقول) تصوير لعكس الصغرى (قوله  
مثاله السابق) أي في قوله وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل  
ج د (قوله بعض ب ج) أي لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية  
(قوله والرابع) أي ما وضع فيه الحدد الاوسط في الصغرى وحمل في

يرتد إليه بعكس الترتيب) بأن تقول في مثله السابق كل ا ب وكل ب ج  
(أو بعكس المقدمتين جميعاً) بأن تقول فيه بعض ج ب وبعض ب ا وان  
كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب  
ولا شيء من ا ج فيرد بالعكس الى بعض ب ج ولا شيء من ج ا  
(والكامل البين الاتاج) انما (هو) الشكل (الاول) لماسر (والرابع  
بعيد عن الطبع جداً والذي له عقل سليم وطبع

يرتد إليه) أي الشكل الاول  
(بعكس الترتيب) بين مقدمتيه  
يتأخير الصغرى وجعلها  
كبرى وتقديم الكبرى  
وجعلها صغرى نحو كل ب  
ج وكل ا ب فيصير بعكس  
الترتيب هكذا كل ا ب  
وكل ب ج فينتج كل ا ج  
(أو بعكس المقدمتين جميعاً)  
قيصر هكذا بعض ج ب  
وبعض ب ا وهذا عقيم  
لعدم كلية كبراهم ونحو كل  
ج ب ولا شيء من ج ا فينتج  
ليس بعض ب ا (والذي  
له عقل سليم) من  
موانع الادراك (وطبع)  
أي ذهن

الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله يرتد) أي  
يرجع (قوله اليه) أي الاول (قوله بعكس الترتيب) أي بين المقدمتين  
بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن  
تقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل  
ناطق حيوان (قوله بأن تقول الخ) تصوير لمعكس الترتيب (قوله مثاله  
السابق) أي في قوله وان كان موضوعاً في الصغرى نحو لاقى الكبرى  
نحو كل ب ج وكل ا ب (قوله أو بعكس المقدمتين جميعاً) أي بعكس  
كل واحدة باقية في محلها بأن تقول في المثال المتقدم بعض الحيوان  
انسان وبعض الانسان ناطق فقد رجع الى الاول لكن لضرب عقيم  
لعدم كلية الكبرى (قوله بأن تقول فيه) أي المثال السابق تصوير لمعكس  
المقدمتين (قوله بعض ج ب الخ) لان الموجبة الكلية عكسها موجبة  
جزئية (قوله وان كان هذا الخ) واوه للحال (قوله منه) أي الرابع بعكس  
مقدمتيه (قوله بكل ج ب) أي كل انسان حيوان (قوله ولا شيء من  
ا ج) أي من الحجر انسان (قوله بالعكس) أي لكل مقدمة مع بقائها  
في محلها (قوله بعض ب ج) أي لان عكس الموجبة الكلية موجبة  
جزئية (قوله ولا شيء من ج ا) أي لان السالبة الكلية عكسها مثلها  
ينتج ليس بعض ب ا أي ليس بعض الحيوان حجر امثلاً (قوله والكامل)  
أي لاتواجه المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطبيعي (قوله البين)  
أي الظاهر الذي لا خفاء في اتاجه (قوله لماسر) أي في قوله لانه على  
النظم الطبيعي الخ تميم لا يختص الرد بشكل الافتراضي اذا القياس الاستثنائي  
يرد الى الافتراضي وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود



( مستقيم ) أى لا عوج فيه ( لا يحتاج الى رد ) الشكل ( الثانى الى ) الشكل ( الاول ) فى اتناجه لان  
 حاصله الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى ملزوماتها وهذا واضح ( وانما ينتج ) الشكل ( الثانى عند اختلاف  
 مقدمتيه بالايجاب والسلب ) بان تكون احدها موجبة والاخرى سالبة فان كانتا موجبتين أو سالبتين  
 فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو كل انسان حيوان وكل فرس حيوان فلا يلزم  
 من تسليمه تسليم كل انسان فرس ونحو لاشيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر فلا يلزم  
 من تسليمه تسليم لاشيء من الانسان بناطق ( تنبيهات الاول ) لا ينتج الشكل الثانى الا عند كلية  
 كبراه فان كانت جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس  
 وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم ليس بعض الانسان بحيوان ١٣١

فشرط اتناجه اختلاف  
 مقدمتيه فى السكيف وكلية  
 كبراه ( الثانى ) شرط  
 اتناج الشكل الاول ايجاب  
 صفراء وكلية كبراه فان  
 كانت صفراء سالبة فهو  
 عقيم لا يلزم من تسليمه  
 تسليم قول آخر نحو لاشيء  
 من الانسان بحجر وكل  
 حجر جسم فلا يلزم من  
 تسليمه تسليم لاشيء من  
 الانسان بجسم وان كانت  
 كبراه جزئية فهو عقيم  
 لا يلزم من تسليمه تسليم

مستقيم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول ( فى استنتاجه لا قرينته اليه كإمارة  
 ( وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب )

لكن الشمس طالعة ينتج النهار موحود فهذا قياس استثنائى يمكن رده  
 الى الافتراضى بأن تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت  
 الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الافتراضى الى  
 الاستثنائى كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا  
 كان حادثا لكنه متغير فهو حادث ( قوله مستقيم ) أى لا عوج فيه ( قوله  
 سليم ) أى لا خلل فيه ( قوله فى استنتاجه ) صلة يحتاج ( قوله لا قرينته )  
 أى الثانى ( قوله اليه ) أى الاول ( قوله كإمارة ) أى فى قوله ثم اثنانى  
 لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثانى الاستدلال يتنافى  
 اللوازم على تنافى الملزومات مثلا كل انسان حيوان ولا شيء من  
 الحجر حيوان قد تنافى لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو  
 لا حيوان فلزم تنافى الانسان والحجر ( قوله عند اختلاف مقدمتيه الخ )

قول آخر نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطق فلا يلزم من تسليمه تسليم بعض الانسان  
 ليس بناطق ( الثالث ) شرط اتناج الشكل الثالث ايجاب صفراء وكلية احدي مقدمتيه فان كانت صفراء  
 سالبة فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول آخر نحو لاشيء من الانسان بفرس وكل انسان حيوان  
 فلا يلزم من تسليمه تسليم لاشيء من الفرس بحيوان وان كانت مقدمتا جزئيتين فهو عقيم لا يلزم من  
 تسليمه تسليم قول آخر نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس فلا يلزم من تسليمه تسليم  
 بعض الانسان فرس ( الرابع ) شرط اتناج الشكل الرابع عند المقدمتين عدم اجتماع خستين فى مقدمتيه  
 أو فى احدهما الا اذا كانت صفراهما موجبة جزئية فشرط اتناجه كون كبراهما سالبة كلية فان  
 كانت الكبرى موجبة كلية أو جزئية أو سالبة جزئية فهو عقيم لا يلزم من تسليمه تسليم قول

بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو  
سالتين لاختلفت النتيجة اما في الموجبتين فانه يصدق كل انسان حيوان  
وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولو بدلتا الكبرى بقولنا وكل فرس  
حيوان كان الحق السلب واما في السالتين فانه يصدق لاشيء من الانسان  
يحجر ولا شيء من الفرس يحجر والحق السلب ولو بدلتا الكبرى  
بقولنا ولا شيء من الناطق يحجر كان الحق الايجاب ويشترط في اتناجه  
أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لاشيء من الانسان  
بفرس وبعض الحيوان فرس

أي وعند كلية كبراهما فاننا في الثاني متوقف على شرطين اختلاف  
التقدمتين في الكيف وكلية كبراهما وحكمة اقتصار المستف على الاول  
انه منشأ قريه من الطبع وعدم احتياجه الى رده للاول فهو في قوة  
العلم لقوله لا يحتاج النخ ووجه منشئته ان حامل الثاني الاستدلال  
يتناقى اللوازم على تناقي الملزومات كما تقدم وهذا لا يتم الا باختلاف  
الكيف (قوله بأن تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة)  
تصوير لاختلافهما في الكيف (قوله اذ لو كانتا موجبتين النخ) علة  
لاشترط اختلافهما كيفا في اتناجه (قوله لاختلفت النتيجة) أي  
بصدقها مرة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزومها القياس وانها ليست  
نتيجة اذ يستحيل انعكاس اللازم عن ملزومه (قوله الايجاب) أي  
كون النتيجة موجبة وهي كل انسان ناطق كما استلزمه القياس (قوله  
الكبرى) أي كل ناطق حيوان (قوله السلب) أي كون النتيجة سالبة  
وهي لاشيء من الانسان بفرس أي والذي أتبعه القياس الايجاب  
وهو بعض الانسان فرس (قوله كان الحق السلب) أي وهو لاشيء من  
الانسان بفرس كما أتبعه القياس (قوله كان الحق الايجاب) أي وهو  
كل انسان ناطق والقياس المذكور ينتج لاشيء من الانسان بناطق  
وهو كاذب (قوله في اتناجه) أي الثاني (قوله أيضا) أي كما اشترط  
فيه اختلاف الكيف (قوله والا) أي تكن كلية بأن كانت جزئية  
(قوله لاختلفت النتيجة) أي بصدقها مع صدق القياس مرة وكذبها

آخر نحو بعض الحيوان  
انسان وكل فرس حيوان  
قلا يلزم من تسليمه تسليم  
بعض الانسان فرس ونحو  
بعض الحيوان انسان  
و بعض الفرس حيوان  
فلا يستلزم بعض الانسان  
فرس ونحو بعض الحيوان  
انسان وبعض الفرس حيوان  
فلا يستلزم بعض الانسان  
فرس ونحو بعض الحيوان  
انسان وبعض الجسم ليس  
بحيوان فلا يلزم بعض  
الانسان ليس بجسم وان  
اجتمعت ختان في مقدمتيه  
غير ضرب جزئية الصغرى  
وسالبة كلية الكبرى فهو  
عقيم وكذا ان اجتمعا في  
احدي مقدمتيه وعند  
التأخيرين اما ايجاب مقدمتيه  
مع كلية صغراهما واما  
اختلافهما في الكيف مع  
كلية احدهما فان كانتا  
موجبتين وصغراهما جزئية  
أو مختلفتا فيهما جزئيتان  
فهو عقيم



والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الصاهل فرس كان الحق السلب و كقولنا كل انسان حيوان و بعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا و بعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج اثنان بحسب الكيف ! اختلاف مقدمته و بحسب الكم كلية الكبرى و شرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية احدي مقدمتيه و شرط انتاج الرابع بحسب الكيف والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما و شرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى و بحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتى ( والشكل الاول هو الذى جعل معيار العلوم ) أى ميزانها لا يرتداد البقية اليه كما مر ( فتورده هنا ) وحده مع ضروره ( ليكمل دستوراً ) أى قانوناً ( ويستتج منه المطالب كلها ) وهى الموجب الكلبي والسالب الكلبي والموجب الجزئى والسالب الجزئى بخلاف بقية الاشكال

(والشكل الاول هو الذى جعل معياراً) بكسر الميم وسكون العين المهمة فتاة تخفية أى ميزان تميز ( العلوم ) الصحيحة من الفاسدة لانه على النظم الطبيعي ولا يحتاج فى اتاجه الى تغيير أصلاً ( فتورد ) بضم النون وسكون الواو وكسر الراء أى تذكر ضروره النتيجة ( ليكمل ) بضم فسكون ففتح ( دستوراً ) بضم الدال والمثناة فوق وسكون السين المهملة أى قاعدة ( وتستتج ) بضم المثناة الاولى وفتح الاخيرة أى تستخرج ( من المطالب ) بفتح الميم وكسر اللام ( كلها ) أى السكيتان الموجبة والسالبة والجزئتان كذلك

معه أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم وهو لا ينفك عن ملزومه ( قوله والحق الايجاب ) أى كل انسان حيوان ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل ( قوله كان الحق السلب ) أى بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس ( قوله والحق الايجاب ) أى كل انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة ( قوله كان الحق السلب ) أى بعض الانسان ليس بجسم كما أنتجه القياس ( قوله فشرط انتاج الثاني الخ ) تفرع على قول المصنف وانما ينتج الخ وقول الشارح ويشترط فى اتاجه أيضا الخ ( قوله بحسب الكيف ) اختلاف مقدمته أى فى الكيف هذا يفيد ان الثاني لا ينتج الا السلب كلياً او جزئياً اذ النتيجة تتبع الخيس دائماً ( قوله كلية احدي مقدمتيه ) أى سواء كانت الصغرى أو الكبرى ( قوله كلية احدهما ) أى كانت الصغرى أو الكبرى ( قوله معيار العلوم ) أى النظرية ( قوله لا يرتداد البقية اليه ) المناسب لاتاجه المطالب الاربعة وكونه على النظم الطبيعي ( قوله بخلاف بقية الاشكال ) أى لان اثنان لا ينتج الا السلب والثالث

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اماموجية او سالبة وكل من هاتين اما كلية او جزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطى اتناجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بلاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالتانى حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (النتيجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث الثاني) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة

لا ينتج الا الجزئي والرابع لا ينتج الايجاب الكلى (قوله وضروبه) أى الشكل الاول (قوله سائر) أى باقى (قوله فجملة كل) أى صور وأحوال كل (قوله منها) أى مقدمتيه (قوله أربعة) أى أحوال احدى مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعة في الاتاج وأما على اعتبارهما فيه فعور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية في ثمانية أربعة وستون لكل شكل (قوله في أربعة) أى أحوال الاخرى (قوله منها) أى الستة عشر باعتبار الاتاج (قوله بشرطى) بفتح الطاء مثى شرط سقطت نونه لضافته (قوله السابقين) هما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله اثنا عشر فاعل) يسقط (قوله عقيمة) أى لا ينتج حال من اثني عشر (قوله منها) أى الاثنى عشر (قوله بلاول) أى ايجاب الصغرى (قوله حاصلة) أى الثمانية (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الكبريات) بدل أو بيان للاربع (قوله وأربعة) عطف على ثمانية (قوله الثاني) أى كلية الكبرى (قوله من الكبرى) حال من الجزئيتين (قوله من الصغرى) حال من الكلية والجزئية (قوله الاول) كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث جملة أولا لاشتماله على شرفى الكلية والايجاب (قوله فكل جسم محدث) هي النتيجة (قوله الثاني) كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم

(وضروبه) بضم الضاد  
المسجمة أى هيئة مقدمتيه  
باعتبار كليتهما وجزئتهما  
وكلية احدهما وجزئية  
الاخرى وباعتبار ايجابهما  
وسلبهما وايجاب احدهما  
وسلب الاخرى (النتيجة)  
أى المستلزم تسليهما تسليم  
قول آخر (أربعة الضرب  
الاول) من كليتين موجبتين  
نحو (كل جسم مؤلف)  
بضم ففتحين متقلا أى  
مركب كذلك (وكل مؤلف  
حادث) ينتج كلية موجبة  
وهى (كل جسم حادث  
الثانى) من كلية موجبة  
صغرى وكلية سالبة كبرى نحو



( كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم ) ينتج كلية سالبة وهي ( لاشيء من الجسم بقديم الثالث ) من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى نحو ( بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ) فينتج جزئية موجبة وهي ( بعض الجسم حادث الرابع ) من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى نحو ( بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم ) ينتج جزئية سالبة وهي ( بعض الجسم ليس بقديم تنبيهان الاول ) احترز بالنتيجة عن العقيدة وهي اتعاشر ضربا لان ضروب كل شكل ستة عشر ضربا لان الصغرى اما كلية موجبة او كلية سالبة واما الجزئية موجبة او جزئية سالبة والكبرى كذلك والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر سقط ثمانية منها بشرط

١٣٥

ايجاب الصغرى وهي السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الاربع وأربعة منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبريين مع الموجبتين الكلية والجزئية صغريين ( الثاني ) المنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة وسقط ثمانية منها بشرط كلية الكبرى وهي الجزئية موجبة وسالبة كبرى مع الصغريات الاربع وأربعة منها بشرط اختلاف كيف مقدمته وهي كونها موجبتين كلية او جزئية صغرى مع كلية موجبة

سالبة كلية نحو ( كل جسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فلاشيء من الجسم بقديم الثالث ) أن تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو ( بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع ) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو ( بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم ) والنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا

جملة ثانيا لاشتماله على شرف السلبية التي هي أشرف ولو سالبة من الجزئية ولو موجبة ( قوله فلاشيء ) من الجسم بقديم هي النتيجة لانها تتبع خبيس المقدمتين في السلب أو الجزئية ( قوله الثالث ) بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث جملة ثالثا لاشتماله على شرف الايجاب ( قوله فبعض الجسم حادث ) هذه النتيجة وقد تبعت الصغرى في خسة الجزئية ( قوله الرابع ) بعض الجسم مؤلف ولاشيء من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على خشي السلب والجزئية ( قوله فبعض الجسم ) ليس بقديم نتيجة تبعت الصغرى في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب ( قوله أربعة أيضا )

كبرى وكونهما سالتين كلية او جزئية صغرى مع كلية سالبة كبرى ( الثالث ) المنتج من ضروب الشكل الثالث ستة اضرب وسقط ثمانية فيها بشرط ايجاب صفراء وهي السالبة كلية وجزئية صغرى مع الكبريات الاربع واثان منها بشرط كلية احدى مقدمتيه وهي كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى جزئية موجبة أو سالبة ( الرابع ) المنتج من ضروب الشكل الرابع عند المتقدمين ستة اضرب وتسقط عشرة منها بشرط عدم اجتماع الخستين في مقدمتيه أو احدهما الا كون الصغرى جزئية موجبة والكبرى كلية سالبة وهي كون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الاربع وكونها سالبة كلية مع الكبرى الجزئية موجبة أو سالبة وكونها كلية موجبة مع الكبرى جزئية سالبة وكونها

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين  
وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثله وإقامة البرهان عليه يطلب  
من المطولات (والقياس الاقترافي يتركب اما من الجزئيتين كما مر) في  
قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما من) الشرطيتين

أي لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب  
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الأربع وأربعة  
كذلك بشرط اختلاف السكيف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة  
كبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة  
كبرى في الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله ومن الثالث  
ستة) أي لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط إيجاب الصغرى حاصلة من  
ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين في الكبريات الأربع  
وضريين بشرط كلية إحدى التقدمتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة  
صغرى في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله ومن الرابع)  
ثمانية عند المتأخرين لأن شرط انتاجه عندهم اما إيجاب مقدمتيه مع  
كلية الصغرى أو اختلافهما كيفما مع كلية أحدهما فسقط بشرط كلية  
الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكلية والجزئية  
الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية أحدهما ستة  
أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين  
في السالبتين كذلك كبريين وضربان مؤلفان من جزئيتين الأولى موجبة  
والثانية سالبة وعكسه (قوله وخمسة عند المتقدمين) لأن شرط انتاجه  
عندهم عدم اجتماع خستين في مقدمتيه أو أحدهما إلا الموجبة الجزئية  
الصغرى فلا تنتج إلا مع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد  
عشر ضربا من ضرب السالبة الجزئية صغرى في الكبريات الأربع  
والسالبة الكلية صغرى في السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية  
كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة  
الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات  
(قوله وتفصيل ذلك) أي المذكور من الضروب المنتجة للأشكال

موجبة جزئية مع  
الكبرى موجبة كلية أو  
جزئية أو سالبة جزئية  
وعند المتأخرين ثمانية أضرب  
وسقط ثمانية بشرط كلية  
الصغرى مع إيجابها وهما  
كونها جزئية مع الكبرى  
الموجبة كلية أو جزئية  
وسبعة بشرط كلية أحدهما  
مع اختلاف كيفهما وهي  
كون الصغرى جزئية موجبة  
أو سالبة مع الكبرى الجزئية  
سالبة مع الموجبة وموجبة  
مع السالبة وكونها كلية  
موجبة مع الكبرى الموجبة  
كلية أو جزئية وكونها كلية  
سالبة مع الكبرى السالبة  
كلية أو جزئية (والقياس  
الاقترافي) وهو الذي لم  
تذكر فيه النتيجة ولا يتبعضها  
بالفعل يتألف (اما من  
الجزئيتين كما مر) في قوله كل  
جسم مؤلف وكل مؤلف  
محدث (واما من



( المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وان كان  
النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالمة فالارض  
مضيئة واما من ( الشرطيتين ) المتصلتين كقولنا كل عدد  
فهو ( اما زوج ) وهو المنقسم بتساويين ( أو فرد ) وهو ما ليس كذلك  
( كل زوج اما زوج الزوج ) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج  
( أو زوج الفرد ) وهو ما يتركب من ضرب زوج في فرد وفسره بعضهم  
بما لو قسم قسمة واحدة لانهت قسمة الى عدد فرد غير الواحد  
كسنة وعشرة ( ينتج كل عدد اما فرد أو زوج لزوج أو زوج الفرد )  
وبقي زوج الزوج والفرد وهو ما انقسم أكثر من مرة وانتهى تنصيفه  
الى عدد فرد ليس بواحد كاثني عشر اذ كل من نصفها ستة وهي

المتصلتين كقولنا ان  
كانت الشمس طالمة  
فالنهار موجود وان كان  
النهار موجودا فالارض  
مضيئة ينتج ان كانت الشمس  
طالمة فالارض مضيئة واما  
من المتصلتين كقولنا كل  
عدد اما زوج ( أي ينقسم  
نصفين صحيحين ) أو فرد وكل  
زوج اما زوج زوج ( بأن  
يكون نصفه زوجا ) أو زوج  
فرد ينتج كل عدد اما فرد  
أو زوج زوج أو زوج الفرد

الاربعة ( قوله ان كانت الشمس طالمة الخ ) من الشكل الاول لان  
المكرر تال في الصغرى مقدم في الكبرى ويأتي فيه الشكل الثاني يكون  
المكرر تاليا فيهما نحو كذا كانت الشمس طالمة فالنهار موجود وليس  
البتة اذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت  
الشمس طالمة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما فيهما نحو كذا كانت  
الشمس طالمة فالنهار موجود وكذا كانت الشمس طالمة فالارض مضيئة  
ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة والرابع بكونه  
مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى نحو كذا كانت الشمس طالمة فالنهار  
موجود وكذا كانت الارض مضيئة فالشمس طالمة ينتج قد يكون اذا  
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ( قوله واما من المتصلتين ) تأتي  
فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المكرر اما تال في الصغرى مقدم في  
الكبرى أو تال فيهما أو مقدم فيهما أو مقدم في الصغرى تال في الكبرى  
( قوله المنقسم ) جنس يشمل الزوج والفرد ( قوله بتساويين ) أي صحيحين  
فصل مخرج الفرد ( قوله متركب ) من ضرب زوج في زوج كالاربعة  
ولثمانية ( قوله من ضرب زوج في فرد ) كسنة وعشرة ( قوله أكثر من  
مرة ) فصل مخرج زوج الفرد ( قوله ليس بواحد ) احتراز به عن الاربعة  
فالنهار زوج زوج فقط ( قوله كاثني عشر ) بحث فيه بأنه حاصل من ضرب

حيوان وكلما كان حيوانا فهو  
جسم ينتج كل انسان جسم  
أو كانت المتصلة صغرى  
والحملة كبرى (كقولنا كلما  
كان انسانا فهو حيوان وكل  
حيوان جسم ينتج كلما كان  
انسانا فهو جسم واما من  
حملة ومنفصلة) سواء كانت  
الحملة صغرى والمنفصلة  
كبرى نحو كل منقسم بتساويين  
صحيحين زوج وكلما كان  
زوجا فهو اما زوج زوج واما  
زوج فرد ينتج كل منقسم  
بتساويين اما زوج زوج  
واما زوج فرد او المنفصلة  
صغرى والحملة كبرى  
(كقولنا كل عددا ما زوج  
أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
بتساويين ينتج كل عددا ما  
فرد أو منقسم بتساويين)  
وهذه حقيقة مركبة من  
تالى المنفصلة ومحول الحملة  
وتتعدد فيه الحملة بتعدد  
أجزاء المنفصلة نحو كل كلمة  
اما اسم أو فعل أو حرف وكل  
اسم قول مفرد وكل فعل  
قول مفرد وكل حرف قول  
مفرد ينتج كل كلمة قول

مفرد وبسمي قياسا مقسما بفتح السين

زوج وكل من نصفي الستة ثلاثة وهي فرد فهذا مركب من القسمين  
قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج  
الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه  
زوج الفرد (أومن حملة ومتصلة) سواء كانت الحملة صغرى والمتصلة  
كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو  
حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما  
من حملة ومنفصلة) سواء كانت الحملة صغرى والمنفصلة كبرى أم  
بالعكس (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم  
بتساويين ينتج كل عددا ما فرد أو منقسم بتساويين) فتنبه هذا منفصلة  
مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك

زوج في زوج ستة في اثنين فقد دخل في زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن  
مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج في زوج أى فقط (قوله واما من  
حملة ومتصلة) شرط اما جهة ايجاب المتصلة ولزوميتها ونتيجته متصلة مقدما  
مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تأليف من تالى المتصلة والحملة (قوله بالعكس)  
أى المتصلة صغرى والحملة كبرى (قوله المطبوع) أى الموافق للطبع  
بشرط اشتراك المقدمتين في تالى المتصلة كما في مثال المصنف ولذا مثل به  
المصنف هنا وفيما يأتى ومثال كون الحملة صغرى كل انسان حيوان وكلما  
كان الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى متصاته  
صغرى مطبوعا لأن مقدم المتصلة متميز عن تاليها بحسب المفهوم لان المقدم  
ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول ليوافق الوضع الطبع (قوله فتنبه  
الح) تفريع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بتساويين  
(قوله هذا) أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملة كبرى (قوله  
مانعة خلو) أى وجمع أيضا فهي حقيقية (قوله مما لم يشارك) بفتح الراء  
أى الطرف الذى لم يشارك الحملة الشرطية فيه وهو فرد في مثال المصنف  
(قوله التأليف) أى القياس المؤلف (قوله مما يشارك) بفتح الراء أى  
الطرف الذى شاركت الحملة الشرطية فيه وهو زوج في مثال المصنف

(قوله)



ومن الحلية وقد تعدد فيه الحليات بتعدد أجزاء الاتصال كقولنا  
كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج  
كل ج ط فنتيجة هذا حلية ويسمى القياس للقسم (أو من متصلة

(أو من) متصلة

(قوله ومن الحلية) ونظم القياس المؤلف منها هذا زوج وكل زوج  
متقسم بمساويين ينتج هذا متقسم بمساويين فتركب المتصلة من فرد  
ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أو متقسم بمساويين (قوله  
فيه) أي القياس المؤلف من متصلة صغرى وحلية كبرى (قوله  
الاتصال) أي المتصلة (قوله كل ج اما ب الح) أي كل كلمة اما اسم  
وامفيل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل  
حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله المقسم) بفتح  
السين لاشتماله على أقسام متعددة وهذا ان اتخذت نتيجة الاقيسة  
المؤلفة من الحليات وأجزاء المتصلة كما في المثال المتقدم وشرطه كون  
المتصلة كلية مائة خلو فقط أو حقيقة لانه لا بد من صدق أحد أجزاء  
المتصلة والحليات صادقة في نفس الامر فأى جزء من أجزاء المتصلة  
فرض صدقه يصدق مع ما شاركه من الحليات وينتج نتيجة المطلوبة  
وهي في هذا المثال حلية وهي كل كلمة قول مفرد واما ان كانت  
نتائج الاقيسة المؤلفة من ذلك مختلفة فتكون المتصلة مائة خلو نحو  
كل ذي امتداد اما جسم أو سطح أو خط وكل جسم متقسم الى جهات  
وكل سطح متقسم الى جهتين وكل خط متقسم الى جهة ينتج كل ذي  
امتداد اما متقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهي متصلة لاختلاف  
محور الحليات أفاده الدلجي وفي حاشية أخرى وهو قسبان لان الحليات  
فيه اما بسد أجزاء المتصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حلية  
وجزء من المتصلة قياس ويكون الاضمر ولا كبر مثله في كل قياس  
آخر والاوسط مختلف وتكون النتيجة حلية هي بينهما نتيجة الحلية  
الاولى مع ما شاركها من أجزاء المتصلة وشرط اتجاها كون المتصلة  
موجبة مائة خلو أو حقيقة والقسم الاول يسمى الاستقرار التام ومثله  
للمستط بالحرروف ومناه مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن

(ومتفصلة) سواء كانت المتصلة صفري والمتفصلة كبرى. أم بالعكس  
(كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض  
أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) واعلم أن  
الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام وهو المقدم أو التالي بكامله  
واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فج د ودائما  
اما ج د أو ه ز ينتج دائما اما اب أو ه ز وغير التام كقولنا كلما كان اب

وكل حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم  
متغير اه (قوله كانت المتصلة صفري والمتفصلة كبرى) هذا هو المطبوع  
(قوله بين الشرطيتين) أي أو بين الشرطية والحالية لان الجزء غير التام  
لا يخص الشرطيتين بل يكون في الحالية والشرطية أيضا (قوله تام) أي  
فيهما (قوله وهو) أي الجزء التام الذي اشترك فيه المقدمتان (قوله  
غير تام) أي فيهما (قوله من ذلك) أي المقدم أو التالي وبقى قسم ثالث  
وهو ان يكون المشترك جزأ تاما في احدي المقدمتين وجزأ غير تام في  
الاشري (قوله كلما كان اب) أي الشمس طالعة مثلا (قوله فكل ج د)  
أي الارض مضيئة (قوله اما ج د) أي الارض مضيئة مثلا (قوله أو ه ز)  
أي الليل موجود (قوله ينتج اما اب) أي الشمس طالعة (قوله أو ه ز) أي  
الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في  
المركب من متصلة ومتفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجة هي نتيجة  
لازميهما انتصاين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المتفصلة مثلا اذا قيل  
كل كان الشيء انسانا كان ناطقا ودائما اما أن يكون الشيء ناطقا واما أن  
يكون الشيء فرسا فالمتصلة الكبرى يلزمها متصلة وهي كلما كان الشيء  
ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصغرى انتصلا هكذا كلما كان الشيء  
انسانا كان ناطقا وكلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء  
انسانا لم يكن فرسا ثم انه نتيجة القياس الاصل وأجيب بأن الشارح  
أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها متصلة مركبة من عين مقدمها  
ونقيض تاليها وهي دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريرا  
للبتدي (قوله وغير التام كقولنا) أي في متصلة صفري ومتفصلة كبرى

(ومتفصلة) سواء كانت المتصلة  
صفري والمتفصلة كبرى  
(كقولنا كلما كان انسانا  
فهو حيوان وكل حيوان  
اما ابيض أو أسود ينتج كلما  
كان انسانا فهو اما ابيض أو  
اسود) أو كانت المتصلة  
صفري والمتصلة كبرى نحو  
كل عدد اما فرد أو زوج  
وكلما كان زوجا فهو متقسم  
بمتساويين ينتج كل عددا  
فرد أو متقسم بمتساويين  
(نسيات الاول) الاشتراك  
بين مقدمتي الاقترااني يكون  
في جزء تام محمول أو موضوع  
أو مقدم أو تال كما تقدم وقد  
يكون في جزء منها نحو متي  
ما كانت الشمس طالعة كان  
النهار موجودا والنهار اما  
مساو لليل أو لا ينتج متى  
كانت الشمس طالعة فالنهار  
اما مساو لليل أو لا (الثاني)  
شرط المتصلة كونها الزومية  
والمفصلة كونها عادية



فكل ج د ودائما كل د ه أو ز ينتج كلما كان ا ب فلما كل ج ه أو ز  
وتفصيل ذلك و بيان شروطه يطلب من المطولات وشرط الحملة  
والتصلة فيما ذكر لزوميهما ( وأما القياس الاستثنائي ) فيتركب من  
مقدمتين احدهما شرطية ولاخرى وضع أحد جزأيا أي اثباته أو رفعه

مشتركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم المتصلة  
ومثاله بالمواد كلما كان الشيء حيوانا فكل ناطق انسان ودائما كل ناطق  
اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان اما أبيض  
أو أسود ( قوله لزوميهما ) نخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احدهما  
وفيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في الحملة  
( قوله وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حملات محضة ) وتعتقد فيه  
الاشكال الاربعة واقسامه خمسة لانه اما من متصلتين أو منفصلتين  
أو متصلة ومنفصلة أو حملية مع احدهما وشروطه ثلاثة الاول كون  
المتصلة لزومية والمتصلة عكازية فان كانت احدهما اتفاقية فهو عقيم  
والثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع اللزوم أو العكاذ فلا  
يلزم من وضع أحدهما وضع الآخر ولا رقه والثالث كليتهما أو كلية  
وضع أحد الطرفين أو رقه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم  
فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا  
يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت  
اللزوم وان لم يصرح بالكلية ( قوله احدهما شرطية ) أي وهي ما قبل  
لكن والاخرى ما بعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقسامه ستة  
عشر ضربا لان الشرطية اما متصلة أو حقيقية أو مأمنة جمع أو مأمنة خلو  
فهذه أربعة وفي كل الاستثناء اما لعين المقدم أو قبيضة أولعين التالي  
أو قبيضة منها ستة عقيمة استثناء قبيض المقدم أو عين التالي في المتصلة  
أو قبيض كل منهما في مأمنة الجمع أو عين كل منهما في مأمنة الخلو  
وعشرة منتجة استثناء عين أو قبيض أحدهما في الحقيقة وعين أحدهما  
في مأمنة الجمع وقبيض أحدهما في مأمنة الخلو وعين المقدم وقبيض  
التالي في المتصلة ( قوله أحد جزئيا ) أي المقدم أو التالي ( قوله أو رقه )

( وأما القياس الاستثنائي )  
فيركب من شرطية وهي  
كبراه واستثنائية أي استدراك  
بإثبات مقدم الشرطية المتصلة  
لينتج ثبوت تاليها أو نفي تاليها  
لينتج نفي مقدمها أو بإثبات  
أحد طرفي الحقيقة لينتج نفي  
الآخر أو بنفي أحدهما  
لينتج ثبوت الآخر أو بإثبات  
أحد طرفي مأمنة الجمع لينتج  
نفي الآخر أو بنفي أحد  
طرفي مأمنة الخلو لينتج  
ثبوت الآخر

أي تقيده ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه ( فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي ) ولا يلزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللازم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ) فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم ( واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللازم ) ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) فلا ينتج استثناء تقيض المقدم تقيض التالي اذ لا يلزم

أي أحد جزئها مقدما كان أو تابعا ( قوله ليلزم وضع الجزء الآخر أوقفه ) راجحان للوضع والرفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تابعها ووضع مقدم الحقيقية ومادة الجمع ينتج رفع تابعها ووضع التالي المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئي الحقيقة ومادة الخلو ينتج وضع الآخر ( قوله الموضوعية ) أي المذكورة ( قوله فيه ) أي القياس الاستثنائي ( قوله والا ) أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي ( قوله اللازم ) أي التالي ( قوله عن الملزوم ) أي المقدم ( قوله الملزوم ) أي كون التالي لازما للمقدم وبحث في قوظم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وجدها وهذا خلاف ما تقدم في تعريف القياس فالأولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أتبع عين تابعها واذا استثنى تقيض التالي منها أتبع تقيض المقدم منها ( قوله فلا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم ) بيان لمفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ ( قوله اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم ) أي لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الانسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان ( قوله وجود الملزوم ) أي المقدم ( قوله بدون اللازم ) أي التالي ( قوله فلا ينتج ) استثناء تقيض المقدم تقيض التالي بيان لمفهوم التالي في قول المصنف واستثناء تقيض التالي الخ ( قوله اذ لا يلزم

( فالشرطية الموضوعية ) أي المذكورة أولا ( فيه ) أي الاستثنائي ( ان كانت متصلة فاستثناء ) أي الاستدراك بنبات ( عين المقدم ينتج عين التالي ) لان المقدم ملزوم للتالي وثبوت الملزوم مستلزم لثبوت اللازم ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان ) ومفهوم عين المقدم ان استثناء تقيضه لا ينتج تقيض تابعه لانه لا يلزم من نفي الملزوم نفي لازمه ( واستثناء ) أي الاستدراك بثبوت تقيض ( التالي ينتج تقيض المقدم ) لان نفي اللازم مستلزم نفي ملزومه ( كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا ) ومفهوم تقيض التالي ان استثناء عين التالي لا ينتج عين المقدم لانه لا يلزم من وجود اللازم وجود ملزومه ( تنبيه ) شرط المتصلة لزوميتها وكليتها أو كلية الاستثنائية



من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزوميتها وإيجاب الشرطية  
وكليتها أو كلية الاستثناء ( وإن كانت ) أى الشرطية الموضوعية في الاستثناء  
(متصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تاليا (ينتج  
تقيض التالي) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا المدد اما زوج  
أو فرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه فرد ينتج أنه ليس  
بزوج ( واستثناء تقيض أحدهما ينتج عين التالي ) أى الآخر لامتناع  
رفعهما كقولنا في هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد ولكنه  
ليس بفرد ينتج أنه زوج واما مائة الحلو وهى المركبة من قضيتين

من عدم الملزوم عدم اللازم ( أى لجواز كون الملزوم أخص من اللازم  
ولا يلزم من عدم الأخص عدم الأعم والحاصل أنه يلزم من اثبات  
عين المقدم اثبات عين التالي ولا عكس ويلزم من اثبات تقيض التالي  
اثبات تقيض المقدم ولا عكس فله متصلة أربعة أضرب ضربان متجان  
وضربان عقبان (قوله وإيجاب الشرطية) فيه اظهار في محل الضمير أى  
لأن معنى السالبة نفي الملزوم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما  
أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه (قوله وكليتها) اذ لو كانت جزئية لافادت  
أن الزم في بعض الزمن وهذا لا يستلزم الزم في غيره فلا يلزم من  
الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع في غيره القطب في شرح الشمسية ونالها  
أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أى كلية الوضع أو  
الرفع فانه لو اتقى الأمران احتمل أن يكون الملزوم أو المناد على بعض  
الأوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئي  
الشرطية أو تقيضه ثبوت الآخر أو انتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت  
الاتصال أو الاتصال ووضعها هو بينه وقت الاستثناء ووضعها فان  
القياس ينتج حينئذ ضرورة نحو ان قدم زيد وقت الظهر مع عمرو أكرمه  
لكنه قدم مع عمرو في ذلك الوقت فأكرمه والمراد بكلية الاستثناء  
ليس تحقته في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الأوضاع التي لاتتافى وضع  
المقدم (قوله حقيقية) أى مائة جمع وخلق مما مركبة من تقيضين أو  
من شيء ومساوي تقيضه (قوله واما مائة الحلو) أى فقط بيان لبعض

( وإن كانت ) الشرطية  
(متصلة) حقيقية (فاستثناء)  
عين (الجزئين) مقدما كان  
أو تاليا (ينتج تقيض الجزء  
الثاني) أى الآخر لانهما  
لا يتجان مما نحو المدد اما زوج  
أو فرد لكنه زوج فليس  
بفرد أو لكنه فرد فليس  
بزوج واستثناء تقيض  
أحدهما (أى جزئي الحقيقة  
(ينتج عين الثاني) أى الآخر  
لانهما لا يتجان مما نحو المدد  
اما زوج أو فرد لكنه ليس  
بزوج فهو فرد أو لكنه ليس  
بفرد فهو زوج ومائة الجمع  
قطر ثابت أحد طرفيها ينتج  
نفي الآخر لانهما لا يتجان  
معا ونفي أحدهما لا ينتج  
نفي الآخر لجواز اتفانها  
معا ومائة الحلو نفي أحدهما  
ينتج ثبوت الآخر وإثباته  
لا ينتج لجواز ثبوتها معا

كل منهما أعم من تقيض الاخرى فاستثناء تقيض أحد الطرفين ينتج  
عين الآخر لامتناع الخلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما  
على الصدق كقولنا هذا الشيء اما لاشجر أولا حجر لكنه شجر فهو  
لاحجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أولا حجر  
لاحجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من  
تقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج تقيض الآخر لامتناع  
اجتماعهما على الصدق واستثناء التقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على  
الكذب كقولنا هذا الشيء اما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لاحجر  
أول لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أولا حجر لاحجر

مفهوم قوله حقيقية ( قوله كل منهما أعم من تقيض الاخرى ) نحو هذا  
اما لاشجر واما لاحجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو  
تقيض لاحجر ولاحجر يشمل الحيوان والاشجر الذي هو تقيض  
لاشجر فكل من لاشجر ولاحجر أعم من تقيض الآخر ونحو زيد  
اما في البحر واما أن لا يغرق فتقيض لا يغرق يغرق والسكون في البحر  
يشمله ويشمل السلامة من الغرق بنحو سفينة أو عوم وتقيض في  
البحر ليس في البحر ونقي اغرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما  
أعم من تقيض الآخر ويلزم من نقي الاعم نقي الاخص فيلزم من  
امتفائهما امتفاء التقيضين وهو محال قلنا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر  
( قوله لامتناع الخلو عنهما ) لاستلزامه الخلو عن التقيضين ( قوله واستثناء  
العين ) أي عين أحدهما ( قوله لا ينتج ) فنزويها أربعة اثنان متجان  
واثنان عقيمان ( قوله لامتناع اجتماعهما على الصدق ) أي لاستلزامه  
اجتماع التقيضين على الصدق اذ يلزم من صدق الاخص صدق الاعم  
فلو صدقا معا لصدق كل منهما مع صدق تقيضه وهو محال ( قوله لاحتمال  
اجتماعهما على الكذب ) اذ لا يستلزم ذلك كذب التقيضين اذ لا يلزم من  
كذب الاخص كذب الاعم ( قوله اما شجر أو حجر ) فتقيض شجر  
لاشجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا وتقيض حجر لاحجر  
وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان ( قوله لكنه شجر الخ )



## \* (البرهان) \*

(البرهان هو) أى حقيقة  
(قول) جنس شمل البرهان  
والجدل والخطابة والشر  
والمغالطة (مؤلف من  
مقدمات) أى مقدماتين توطئه  
لقوله (يقينية) أى متقدمة  
اعتقادا جازما مطابقا للواقع  
عن دليل فصل مخرج ماعدا  
البرهان وقوله (لائح  
يقينيات) تكميل لاجزاء  
حد البرهان بملته الثانية  
(نسيات الاول) شرط مقدمتي  
البرهان كونهما ضروريين  
أو متبعتين الى ضرورى  
(الثاني) البرهان قسما  
لمى بكسر اللام والميم وشد  
الياء وهو ما كان الوسط  
فيه علة لنفسية الاكبر  
للأصغر فى الذهن والخارج  
معا وان بكسر الهيمز  
والتون وشد الياء وهو  
ما كان الوسط فيه علة لها  
فى الذهن فقط (الثالث)  
اليقينية شاملة الضرورية  
والمكتسبة

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لائح يقينيات)  
ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن  
الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقتها للواقع وامتاع  
تغيره والبرهان قسما أحدهما لمى وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنفسية  
الاكبر الى الأصغر فى الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلط  
وكل متعفن الاخلط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلط علة ثبوت الحمى  
لزيد فى الذهن والخارج ويسمى لما لا فادته الالهية أى العلة اذ يجاب بها السؤال  
يلم كان كذا والثاني انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك فى الذهن

فلما بصر بن متعفن وضر بان عتبان (قوله قياس) جنس شمل البرهان  
والجدل والخطابة والشر والسفسطة (قوله يقينية) فصل مخرج الاربعة  
الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله (قوله  
اعتقاد أن الشيء كذا) جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل  
الركب (قوله مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا) فصل مخرج الظن (قوله  
مع مطابقتها للواقع) فصل مخرج الجهل المركب (قوله وامتاع تغيره)  
أى الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله لمى) بكسر اللام والميم مشددة  
مع الياء نسبة لام كما يأتي (قوله ما كان الحد الاوسط فيه علة لنفسية  
الاكبر الى الاصغر) جنس شمل اللمى والاننى (قوله فى الذهن والخارج)  
فصل مخرج الاننى (قوله والثاني) انى بكسر الهيمز والتون مشددا  
أنى منسوب لان السعد فى شرح الشمسية الاوسط فى البرهان لابد أن  
يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والافلا يكون البرهان  
برهانا عليه ثم لا يخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم فى الخارج  
أيضا ويسمى برهانا لما لا فادته الالهية أعنى علة الحكم على الإطلاق واما  
أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا لا فادته الانية أعنى اثبوت فى العقل  
دون العلة فى الوجود والاننى ان كان معلولا لوجود الحكم فى الخارج  
يسمى دليلا نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلط والافلا يسمى  
باسم خاص نحو هذه الحمى تشتد غيا ففى محرقة فان الاشتداد غيا

لا في الخارج كقولنا زيد محسوم وكل محسوم متعفن الاخلاط  
فزيد متعفن الاخلاط فالحي علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذهن  
وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التعفن علة للمحي كما مر  
وسمى انيا لاقتصاره على اية الحكم أي ثبوته دون لغيته من قوله ان الامر  
كذا فهو منسوب لان الاول لام (واليقينيات اقسام) ستة (أوليات) وهي  
ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طريقه لا كقولنا الواحد نصف الاثنين  
والكل أعظم من الجزء) والسواد والياض لا يجتمعان ومشاهدات وهي

ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلولان للاسفر وهو المتعفن خارجا  
(قوله لا في الخارج) خرج به اللمى (قوله واليقينيات ستة أوليات)  
ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه  
الست وليس هذا مراده فان مقدماته قد بان مقدمات أولية ومقدمات  
ثواني أو فوقها فالاول الضروريات الست والثواني وما فوقها هي  
المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات  
فمنه أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أي واجبا  
سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أي  
نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أي نسبتها واقعة بالفعل من غير  
تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو مكتسبة  
قال السعد في شرح الشمسية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن تكون  
من الضروريات الست بل قد تكون من الكسبيات المنتهية اليها فراد  
المصنف ان القياس الذي مواده الاول من الضروريات الست سواء  
كانت مقدمات ضرورية أو مكتسبتين أو مختلفتين يسمى برهانا وما يقال  
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمنه أنه لا يتألف الا من قضايا  
يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة  
أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من  
يقينيات لا فائدة اليقين اه (قوله أوليات) بفتح الهمز والواو وكسر  
اللام متقلا (قوله ما يحكم العقل فيه) جنس يشمل الاقسام الست وغيرها  
(قوله بمجرد تصور طريقه) فضل مخرج ماسوي المرف والمراد بالطرفين

(واليقينيات اقسام) ستة  
(أوليات) بفتح الهمز والواو  
متقلا وشذ الياء وهي ما يحكم  
العقل فيها بمجرد تصور  
طريقها (كقولنا الواحد  
نصف الاثنين والكل  
أعظم من الجزء ومشاهدات)  
بضم الميم وفتح الهاء وهي  
ما يحتاج العقل في حكمه  
الى المشاهدة باحدى  
الحواس الخمس الظاهرة



ملا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان  
الحس ظاهرا فتسمى حسيات ( كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة )  
وان كان باطنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وغضبنا (ومجربات) وهي  
ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه

فكقولنا الشمس مشرقة  
والنار محرقة ومجربات )  
وهي ما يحتاج العقل في  
حكمه الى تكرار المشاهدة

الموضوع والمحمول في العملية والمقدم والتالي في الشرطية وسواء كان تصور  
الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظريا نحو الانسان حيوان  
وقد يتوقف العقل في الحكم الاولى بعد تصور طرفيه لما رضى كنعسان  
الغريزة كحال النيدان والبله أو تدنس الفطرة بالمعتقد المضادة للاوليات  
كحال بعض العوام والجهل فلا يخرجها ذلك عن كونها اوليات (قوله  
ملا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك) أي تصور الطرفين خرج به لاوليات (قوله  
بل يحتاج الى المشاهدة بالحس) خرج به المجربات وما يليها (قوله فان كان  
الحس ظاهرا) أي كالبصر والسمع واللمس (قوله وان كان باطنا) جعل  
الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات كما في الشمسية ومنهم  
من جعل الحسيات قسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات  
والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس الباطني مثلا  
لا يفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع أنه مؤلم فغلب  
استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس  
الظاهر كاللمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بانها  
حارة فحكم عقلي مركب من الحس والعقل لا حسي بمجرد ولا تقوم بحجة  
على الغير بالحس الا اذا شارك في احساس الشيء اذ انكاره حيث قد مكابرة  
والحواس الباطنة خمس وطبعا ثلاث يطون في الرأس البطن الاول في  
مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك في اوله شأنه حفظ ما دركته  
الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم المصل ورائحة المود حال غيبتهما  
والثانية الخيال في آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزائن له  
البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهي المتصرف التي شأنها التحليل  
والتركيب للصورة والمالي كتصورها جبل ياقوت وبخر زئبق وبدن رأسين  
أو بلا رأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملها لواحدة

الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى ( كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء  
وحدسيات ) وهي ما يحكم فيه العقل بحس مفيد لالم ( كقولنا نور القمر  
مستفاد من نور الشمس ) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من  
الشمس وبعده عنها و فرق

سميت بحيلة البطن الثالثة في أولها الواهمة التي شأنها ادراك المعاني  
الجزئية كصدقة زيد وعداوة الذئب وفي آخرها الحافظة التي شأنها حفظ  
ما أدركته هذه الحواس ( قوله الى تكرار المشاهدة ) مخرج الاوليات  
والمشاهدات والحدسيات وما يليها وتفيد المجربات اليقين بواسطة قياس حقي  
وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بدله من سبب ومتى وجد السبب  
وجد مسببه يقينا وهي قيمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وطمة  
نحو الحمر مسكر فان قيل هذا استقرار فانه لا يعلم السبب الا بعد تتبع الجزئيات  
ووجودها على نمط واحدات كونه استقرار متنوع لا تالم نستدل بمجرد  
تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشيء على نمط واحد لا بدله من سبب  
وذا أمر عقلي سلمنا أنه استقرار فالفرق ان المجربات معها قياس آخر حقي  
والاستقرار لا قياس معه البتة ( قوله السقمونيا ) ثبت يستخرج من تجاوبه  
شيء رطب ويخفف مضاد للمدة والاحشاء أشد من جميع السهلات تصلح  
الاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل مقدار ست شميرات منه الى عشرين  
شميرة يسهل المرة الصفراء ( قوله بحس ) أي حزر ونخمين قوى مخرج  
لباق اليقنيات ( قوله مفيد لالم ) أي دفعة بخلاف الجاصل بالتجربة فتدريج  
ولذا اختلف الناس فيه بطئا وسرعة ( قوله تشكلاته ) أي صورته وهيئته  
( قوله النورية ) أي المنسوبة للنور نسبة جزئي لكلية ( قوله بحسب قربه ) أي  
القمر صلة اختلاف أي وبحسب انخساقه بحيلولة الارض بينهما ( قوله  
وبعده عنها ) أي انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتها وكلما بعد  
عنها زاد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنهما كرويان كائنا الاشياء وان  
الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلا وانها في الفلك الرابع  
وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نوره لصقائه دائما  
فاذا سامتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شيء وذلك

( كقولنا السقمونيا ) بفتح  
المهمل والقاف وضم الميم  
( تسهل الصفراء ) و حدسيات  
بفتح الحاء المهمل وسكون  
الدال وكسر السين وشد  
الياء وهي ما يحكم العقل  
فيه بتأمل في أمور مفيدة  
لقوة الظن ( كقولنا نور  
القمر مستفاد من نور  
الشمس ) لاختلاف نوره  
بحسب قربه فيها وبعده  
عنها



بينها وبين المجربات بأنها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس  
سرعة الانتقال من المبادي إلى المطالب (ومتواترات) وهي ما يحكم فيه  
العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب (كقولنا

في آخر ليلة من الشهر فإذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نصفه تير جزء يسير  
وذلك في أول ليلة منه وكما زاد بعده عنها زاد ما يرى منه إلى أن يبلغ غاية بعده  
عنها ويقابلها فيرى نصفه التير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالباً ثم كلما قرب  
منها نقص ما يرى من نصفه كثير حتى يسهلها فلا يرى منه شيء (قوله بينهم)  
أي الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة  
ومقارنة القياس الخفي إلا أن السبب في المجربات معلوم السببية مجهول  
الماهية وفي الحدسيات معلوم بل وجهين وانما توقف عليه بالحدس لا بالفكر  
والإمكان كيدا القرافي الفرق أن المجربات تحتاج إلى نظر بخلاف  
الحدسيات فإن قيل هل المسك عطر أم لا قلت هو عطر أهل الألبونة  
حامضة أم لا قلت حامضة بلا احتياج إلى نظر ولذا قول السعد ونفا تسهل  
وإن لم ترها بخلاف الحدس فإنه يتوقف على النظر عند الحكم فإن قيل هل  
هذا الدرهم جيد أم لا قلت أرى فيه واحتياج الحدس إلى النظر غالب وقد  
لا يحتاج إليه كاحساس أعمى برشاش حول أناء فيه ماء فإنه يحكم بأنه من ماء  
ذلك الأناء بالحدس من غير نظر (قوله سرعة الانتقال الخ) فيه تسامح لأن  
الانتقال في الحدس دفني قال فلا أحد الحدس سئوح المبادي والمطالب  
تلذهن دفنة وحقيقته أن تسبح المبادي المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب  
والفرق بينه وبين الفكر أن الفكر لا بد فيه من حركة مبدأها المطالب  
ومنها المبادي فربما تنقطع وربما تنمادي إلى المبادي وبعد ما تنمادي  
إليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادي إلى المطالب فالفكر ذو حركات  
تدرجية ويمكن الانقطاع فيه بخلاف الحدس فإنه لا حركة فيه أصلاً  
وكانهم لم يبدوا الانتقال الذي فيه حركة لأنه دفني ولا شيء من الحركة  
بدفني لوجوب كونها تدريجية والمجربات والحدسيات لا يحتاجها على التير  
لجواز أن لا يكون له شيء منهما (قوله بواسطة السماع) إضافة للبيان فصل  
مخرج لبق اليقينيات (قوله عن جمع الخ) اختلف هل يشترط في الطبقة التي

(ومتواترات) وهي  
ما يحكم العقل فيها بالسماع  
من جماعة لا يتفقون على  
الكذب (كقولنا) سيدنا:

محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده وقضايا قياساتها معها) وهي ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تنيب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الأربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين) والوسط ما يقرن بقولنا لانه كقولنا بسد الأربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الأربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقينية فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو

حضرت اواقعة المروية أن يدركوها بحجة السمع خاصة أو بأحدى الحواس الخمس فالسمع اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر خاصة السمع فقط فلي هذا الخلاف الجماعة المخبرون بانشقاق القرين يسمي خبرهم تواترا مطلقا عند السمع وأما عند غيره فمأخذا الجماعة الذين شاهدوا يسمي خبرهم تواترا وأما من شاهد ذلك فمخبره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عددهم بل على الأصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال ولا يحتاج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله وقضايا قياساتها معها) وتسمى فطريات وقضايا فطرية والمحققون على أنها ليست من الضروريات بل هي كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا ينيب عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكأنها لا تحتاج الى ذلك البرهان (قوله بواسطة لا تنيب الخ) مخرج لباقي اليقينية أي بسبب قياس متوسط بين الأصغر والأكبر (قوله الطرفين) أي الأصغر والأكبر (قوله لانها تنقسم الخ) مقول القول (قوله قياس) جنس (قوله مشهورة) فصل مخرج البرهان والخطابة والشعر والمثلية وسبب شهرتها اشتغالها على مصلحة طاعة نحو العدل حسن والظلم قبيح أوراق طبايعهم نحو مراعاة الضمة المحمودة أرحمتهم وأنتهم نحو كشف المورة مذموم أو انقضا لانهم من المذات كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لا اعتيادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لا اعتيادهم إياه أو ورد الشرع بها كالأحكام الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تنقبه بالاوليات ويفرق بينهما حيثئذ بأن لا انسان لو فرض نفسه خالية من جميع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات

(محمد عليه الصلاة) أي الرحمة (والسلام) أي النجاة من الله سبحانه وتعالى (ادعى النبوة) أي إيجاد الله سبحانه وتعالى بالشرائع اليه (وظهرت المعجزات) أي الامور المخالفة للمادة المقرونة بالتحدي بها (على صدقه) أي على تصديقه في دعواه النبوة (وقضايا قياساتها معها) أي لا تنيب عنها عند تصورها (كقولنا الأربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن) عند تصور الأربعة والزوج (وهو الانقسام بمتساويين) صحيحين (والجدل) بفتح الجيم والبدال المهمل (قياس مؤلف من مقدمات مشهورة) كالعدل حسن والظلم قبيح والقرض منه الزام الخصم وتقريب الامر لمن لا يفهم اليقينية



مسلمة) عند الناس أو عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح  
ومراعاة الضمائم المحودة وكشف المورة مذموم والغرض منه الزام  
الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة  
هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

دون المشهورات وبأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لا تكون الا صادقة  
(قوله مسلمة) أي بين الخصمين ويبقى عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما  
يقسم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السعد في شرح الشمسية المسلمات  
فهي القضايا ياخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبه لينبئ عليها الكلام  
أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات  
والمسلمات سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو  
قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية  
والحق أنه أعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لأن الاعتبار فيه الانتاج  
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تخيلا بخلاف البرهان فإنه  
لا يكون الا قياسا (قوله والغرض منه الزام الخصم الخ) قال السعد في شرح  
الشمسية الغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام  
الخصم فالجدلي قد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية سعيه أن لا يعبر ملزوما  
وقد يكون سائلا مسترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه أنه يلزم خصمه  
(قوله والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ) ظاهر صنيع  
المصنف أن الخطابة متايرة للجدل فلا يجتمع به وقد يقال المقدمات المقبولة  
تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسها جدلا وخطابة والمظنونة تكون  
مسلمة عند الخصم إلا أن يقال قيد الحجية معتبر في التعريف والمعنى أن  
الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها  
مقبولة أو مظنونة فلا ينافي أنها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السعد  
بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجريبات الأكثرية  
والتواترات والحديثات التي هي اليقينية والقياس الذي تؤخذ مقدماته من  
حيث أنها مقبولة أو مظنونة تسمى خطابة اه وظاهر كلام المصنف  
والسعد أنها لا تكون الا قياسا والحق أنها تكون استقراء أو تخيلا

(والخطابة) بفتح الخاء  
المعجمة (قياس مؤلف  
من مقدمات صادرة من

معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والترض منها ترغيب الناس فيما يتفهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تملأ الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما إذا قيل الخمر ياقوتة سيالة أبسطت النفس ورغبت في شربها وإذا قيل المسبل مرة مهووعة اتقبضت النفس وتقرت عنه والترض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازي ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزن

أيضا وتكون على هيئة قياس غير متيج كموجبتين في الشكل الثاني بشرط ظن انتاجه وغايتها الاقناع والترغيب فيما ينفع والتفريق عما يضر (قوله معتقد فيه) أي لسبب امساكها في كالمجرات والكرامات أو اختصاصه بيزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والثقة على خلقه تعالى (قوله أو مظنونة) أي معتقد فيها اعتقادا راجحا وقضية المظن ان المقبولة من شخص معتقد فيه لا تكون مظنونة وفيه نظر بل قد تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا لمقبولة من نبي الآن يقال قيد الحيتية معتبر كما تقدم السعد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى أحد كالامثال السائرة (قوله تنبسط منها النفس أو تنقبض) أي تنبع وتشرح للارغبة فيه أو تضيق عنه وتفر منه فالترض منه انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدءا للفعل أو ترك أو رضي أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف ما لا يفيد غيره فان الناس أطوع للانخيل منهم للتصديق لكونه أعذب وألذ وفي الخبر ان من البيان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن الشعر لحكمة والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها وميلها اليها (قوله ياقوتة) أي حمراء كالياقوت (قوله سيالة) أي سريعة السيلان والجريان في الحلق لرقتها (قوله مرة) بكسر الميم وشد الراء أي مأمرا أصفر (قوله مهووعة) بضم ففتح فكسر متعلا أي مقيئة (قوله في ذلك) أي الترغيب والترهيب (قوله أن يكون) الشعر على وزن كقوله

تقول هذا مجاج النحل تمدحه \* وان ذممت قتل في الزناير

معتقد) بفتح القاف (فيه) الخبر لمصته أو صلاحه أو معرفته (أو مظنونة) والترض منه الترغيب فيما ينفع والترهيب مما يضر (والشعر) بكسر الشين المعجم (قياس مؤلف من مقدمات متخيلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كالمسبل ياقوتي حلو فيه شفاء للناس والحمرة من لا تكاد تساغ الا بمسوع مفسدة للعقل أم كل خيث



أو ينتد بصوت ( طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة  
شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة ) وهي

مدح وذم وذات الشيء واحدة \* ان البيان يري الظالماء كالنور  
والقدماء فمشتروا في الشعر الاتخيل والمحدثون اعتبروا كونه موزونا  
أيضا ( قوله طيب ) أي حسن جميل ( قوله المغالطة ) مقابلة من الغلط  
أي الخطأ في قول أوفعل والترض منها ايقاع الخصم في الغلط بما يشبه  
الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالتياس الباطل الشبيه بالحق  
المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان  
وحده حيوان وهو باطل وبيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب  
مشتل على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس  
بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب  
يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والتاء ضم كل  
واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب  
حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب  
حيوان وهذا عقم لعدم ايجاب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام  
مقدمة واحدة والمغالطة لا تفيد بذاتها بل بشبهها الحق ولولا قصور التمييز  
لأنتم لها صناعة ( قوله قياس ) جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس  
( قوله شبيهة بالحق الخ ) فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون  
مقدماتها حقا بل شبيهة بهاما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث  
المعنى السمد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة  
للأوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة  
بالمشهورات معنى فساد المغالطة أعم ولا تفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا  
قصور التمييز لما تم لها صناعة ( قوله وهمية كاذبة ) قال السعد في شرح  
الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير المحسوسات  
قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلاء لا يتناهى كما يحكم على كل جسم  
بأنه متعذر لا درا كه ان كل جسم مشاهد محسوس متعذر ولولا دفع النقل  
والشرع لكانت من الأوليات واحتز بقوله في غير المحسوسات عن أحكام

(والمغالطة قياس مؤلف  
من مقدمات كاذبة شبيهة  
بالحق أو بالمشهور أو من  
مقدمات وهمية كاذبة

بقسميها لا تقيد يقينا ولا نلتنا بل مجرد الشك والتشبه الكاذبة ولها أنواع  
بحسب استعمالها وما يستعملها فيه فنأوهم بذلك المواقف أم حكيم مستنبط  
للبراهين يسمى سوقسطنيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل  
التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا عماريا ومنها نوع يستعمله  
الجهلة وهو أن يقيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وينفضبه  
كأن يسه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يرفقه فيه أو يقطع كلامه  
أو يقرب عليه بعبارة غير مأذونة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى

الوهم في المحسوسات فإن العقل يصدقها وأما في المقولات الصرفة فهي  
كاذبة بدليل أنه يساعد العقل في مقدمات يفتقر إليها ويتأزعه في نتائجها  
ولا يقبها نحو الميت جاد وكل جاد لا يخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت  
لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم \* (نتيجه) \* أحكام الوهم أكثر  
وأشهر من أحكام العقل لأنها أقرب إلى المحسوسات وأوقع في الضمائر  
(قوله وهي) أي المنة لطة (قوله بـ) أي المؤلف من شبهة بالحق  
أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله لا تقيد يقينا ولا نلتنا) السعد  
والعرض منها أسكات الخصم وتخليطه وأقوى منافصها الاحتراز عنها  
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه \* فنلا يعرف الخير من الشر يقع فيه  
(قوله ولها) أي المناظرة (قوله أنواع ظاهرة) أنها متباينة وكلام  
السعد يقيد أنها متحدة الذات مختلفة بالاعتبار قال السعد المقيد بالتصديق  
الجازم غير الحق هو السفسة والتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه  
حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المشاغبة وهما تحت قسم واحد  
وهي المناظرة (قوله بذلك) أي المذكور من الشبه بالحق الخ (قوله حكيم)  
أي عالم بالحكمة الطبيعية أو الإلهية (قوله سوقسطنيا) أي منسوباً  
لسوقسطنيا وهي الحكمة الموهمة والعلم المزخرف لأن معنى سوف العلم  
ومعنى اسطامزخرف وباطل وغلط (قوله مشاغبا) أي موهج بالشر (قوله  
عماريا) أي مجادل يقال مررتا فرس استخرجت جريه وكل من التمارين  
يستخرج كلام الآخر برهان الدين المناظرة مشتركة بين النياس  
المذكور ومالكته (قوله ومنها) أي المناظرة (قوله يشغل فكره) أي



هذا النوع المتألمة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع التألمة لقصد  
فعله ايذاء خصمه وإيهام العوام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا في  
زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم  
بالحق وانما من جهة الصورة كقولنا في صورة فرس منقوشة على  
جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة  
وسبب التألم فيه اشتباه الفرس المجازي الذي هو محمول الصغرى  
بالحقيقي الذي هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا

ليقل ادراكه وفهمه فيقلبه ويظهر عليه ( قوله الخارجية ) لكونها  
بأجنبي خارج عن المتكلم فيه ( قوله لقصد فاعله الخ ) علة لقوله أقبح ( قوله  
أكثر استعمالا الخ ) خبر هو ( قوله بالقوانين ) أي المباحثة نعم هذا النوع  
كالم الذي يداوى به الامراض الخبيثة الزمنة في الاجساد القبيحة  
فيدفع بها من قصد الاستخفاف والتشريح وافساد العقائد على المسلمين  
ولم يقدر عليه الا به كما وقع للقاضي البقلاني حين اقباله لمجلس المناظرة  
وفيه ابن الملم أحد رؤساء الرافضة قالت قائلا جاءكم الشيطان قسمه  
القاضي فلما جلس أقبل عليهم قائلا اما أرسلنا الشياطين على الكافرين  
تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذي تقرأ من  
الاصول معرضا بأن المائل لا يفرق بينه وبين غيره ليفظه له المائل  
لم يلتبس على بلم النوراة معرضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم  
متفتتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى  
بينهما في وجه فضحك الحاضرون وأفهم ومن ذلك قول بعضهم التبة  
عرض لا يبقى زمانين فكيف يطلب استئجارها من أول العمل لا آخره  
فقال له تالله انك اني ضلالك القديم معرضا بأنه حديث اسلام ( قوله  
من جهة الصورة ) أي عدم شرط الانتاج ككون صغرى الشكل الاول  
سالبة أو كبراه جزئية أو عدم تكرار الحد الاوسط فيه أي واما من جهة  
المادة بأن تكون المقدمتان أو احدهما كاذبة شبيهة بالحق ( قوله هذا  
الفرس صهال ) أي وهذا باطل محال فان أريد بالفرس في الصغرى  
الصورة فالقياس فاسد من جهة صورته لعدم تكرار الحد الاوسط

كل انسان و فرس انسان وكل انسان و فرس فرس ينتج بعض الانسان  
فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس  
لنا وجود يصدق عليه أنه انسان و فرس وكقولنا كل انسان بشر  
وكل بشر ضحكك ينتج كل انسان ضحكك وسبب الغلط فيه ما به من  
المصادرة على المطلوب لما مر في تعريف القياس أن النتيجة يجب أن  
تكون قولاً آخر وهي هنا ليست كذلك بل هي عين إحدى المقدمتين  
لمرافة الانسان للبشر ومن غير اليقينية

فيه وان أريد به فيها الفرس الحقيقي ففساده من جهة مادته لكذب  
صفراء ( قوله كل انسان و فرس انسان الخ ) هذه شبيهة بالقضية صادقة  
نحو كل حيوان ناطق حيوان التي هي أدلية لان كل من تصور الكل  
والجزء جزم بأن الجزء لازم لكلمة موضوع كل من التضمين كقوله  
أجزاء ولما كان موضوع القضية الأولى وهو الانسان والفرس غير  
صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الكل الذي هو  
موضوع القضية الثانية لما كان صادقا على ذات واحدة كانت صادقة  
( قوله بعض الانسان فرس ) أي لان المثال المذكور من الشكل الثالث  
لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد للاول بعكس الصغرى وهي موجبة  
كافية فمكسها موجبة جزئية فيعبر هكذا بعض الانسان انسان و فرس  
وكل انسان و فرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولاخلل  
في القياس من جهة صورته لان صفراء موجبة واحدة مقدمته كلية  
وتكرر فيه الاوسط موضوعا فيهما فخلاله من جهة مناه ( قوله من  
المصادرة على المطلوب ) أي جعل الاوسط نفس الاصغر كتال الشارح  
أو نفس الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر  
ناطق فالنتيجة في الاول عين الكبرى وفي الثاني عين الصغرى يان لما  
( قوله لما مر ) علة لاقتضاء المصادرة الغلط ( قوله من تعريف ) أي  
فيه ( قوله ان النتيجة الخ ) يان لما ( قوله وهي ) أي النتيجة ( قوله هنا )  
أي قوله كل انسان بشر الخ ( قوله إحدى المقدمتين ) أي الكبرى وهي  
كل بشر ضحكك ( قوله لمرافة الانسان الخ ) علة لقوله عين إحدى



الاستقراء الناقص وهو حكم على كلي لوجوده في أكثر جزئياته كقولنا  
كل حيوان يحرك فكاه الأسفل عند المضع استقراء بما شاهدنا ويجوز

المقدمتين (قوله الاستقراء الناقص) تقدم انه والتشيل خرجا من تعريف  
القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص  
كل حيوان اما انسان أو فرس أو حمار وكل انسان يحرك فكاه الأسفل  
عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك  
وهي كاذبة لكذب الصغري لان الحيوان ليس محصورا في المذكورات  
فقد يكون من أفراد الخارجة عنها ما ليس كذلك لاسيما وقد ذكر وان  
التسامح يحرك فكاه الأعلى عند مضغه واحتز بالناقص عن التام فانه  
من اليقينيات نحو كل كلمة ما اسم أو فعل أو حرف وكل منها قول مفرد  
فهو قول مفرد (قوله وهو) أي الاستقراء الناقص (قوله حكم على  
كلي الخ) في تسامح فان الاستقراء تتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات  
ليحكم على كليها بحكمها السعد في شرح الشمسية فسروا الاستقراء بالحكم  
على كلي لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لان الحكم  
لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما كذا  
قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر  
ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء يتقسم الى تام وهو القياس المقسم  
والى ناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء  
المفيد لما ظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظاهر فالاستقراء حجة موصلة الى  
النصديق الذي هو الحكم الكلي فاثبات الحكم الكلي هو المطلوب من  
الاستقراء لانفسه فكانهم أرادوا ان اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات  
حكم كلي لوجوده في أكثر جزئياته والصحيح في تفسير قول حجة الاسلام هو  
تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير  
الفارابي (قوله لوجوده) أي الحكم (قوله جزئياته) أي الكلي المحكوم  
عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله استقراء) أي استدلالا  
(قوله بما شاهدنا) أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان اما انسان  
أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكاه الأسفل عند مضغه فاستقراء

في بعض الافراد متخالف ذلك كالتسامح لما قيل انه يحرك فبكه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أي ما يعتمد عليه من هذه القياسات (هو البرهان) لتركبه من المقدمات اليقينية والسكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان لا يحرك فكه الاسفل عنده بل الاعلى كالتسامح (قوله في بعض الافراد) أي للحيوان (قوله ما يخالف ذلك) أي تحريك الاسفل بأن يحرك الاعلى (قوله انه) أي التسامح (قوله والتمثيل) عطف على الاستقراء الناقص فهو من غير اليقنيات (قوله وهو) أي التمثيل (قوله اثبات حكم الخ) السعد فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئي لثبوت في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل ماصر في تفسير الاستقراء والاصوب نه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به الممثل بذلك المعنى كقوله السماء حارة لانها كاليت في التأليف الذي هو علة حدوث فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فالحلل فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فتخلله من جهة صفراء فالجزئي الاول أصغر والجزء الثاني شبيه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط اه (قوله لثبوت) أي الحكم (قوله لمعنى مشترك بينهما) أي الجزئين علة للاثبات (قوله يسمونه) أي التمثيل (قوله من هذه القياسات) أي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمناظرة (قوله لا غير أخذه) من تعريف الطرفين المفيد للمحصر (قوله التصديقية) أي المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات لأكملها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(قال المؤلف حفظه الله) \*

كتبه عبد الله محمد عيش المالكي عن عمه أمين ثم ضحوة يوم الاحد لثمانية ان بقيت من ربيع الثاني سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف من هجرة من له غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

والعمدة) في التوصل الى مجهولات التصديقية (هو البرهان) لتركبه من اليقنيات والحمد لله الذي نعمته تم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد الواسطة في كل الخيرات وعلى آله وأصحابه ذوى المقابر والكمالات كتبه محمد عيش راجيا من الله سبحانه وتعالى العطف في كل الحالات والعفو والاحسان في كل الاوقات لاربع ان بقيت من شهر ربيع الثاني من عام ستة وتسعين ومائتين وألف من هجرة خاتم النبيين صلوات الله سبحانه وتعالى وسلامه عليهم أجمعين والحمد لله رب العالمين



\*( بسم الله الرحمن الرحيم )\*

يقول أفقر الوري وأحققر من يرى محمد عبد الفتاح عيش المنسوب  
الى جده صفوة قريش بلفه الله والمسلمين أرغد عيش الحمد لله أكبر  
قضية تنتج أنواع الخيرات الدنيوية والدينية والصلاة والسلام على رسوله  
وآله ومحبيه أحسن متصور يصدق الفكر بتوصيله الى السعادة المطلقة  
الدائمة الابدية ( أما بعد ) فلما ظهر ظهور الشمس في الرابعة ليس  
تمونها غمام شرح ايساغوجي في المنطق لشيخ الاسلام فانه لتحقيق  
منفعة مداولة الخاص والعلم واعنى بالكتابة عليه جميع من الائمة  
الامام وكان أجمل ما كتب عليه من الحواشي وغيره بالقياس اليه  
بميز التلاني حاشية شيخنا الامام الاوحد المحقق والهام الامجد  
للدقق الشيخ محمد عيش من فاق الاواخر والاوائل فكان جديرا  
بقول القائل

من كان فوق محل الشمس منزله \* فليس رفعة شيء ولا يضع

منفى المسالكه أبي عبدالله زادنا الله واياه والمسلمين توفيقا لمبارضاه  
فلعمري انها حاشية باغة في الحسن غاية ورقت في التحقيق نهايته  
منفودها فزيده وفرائدها فريده سخرني الله سبحانه وتعالى لطبع  
هذه الحاشية مع الترح الاجل الامثل واتماما للفائدة وخدمة اشرحا  
للشيخ المحشي المذكور رغبة في نفع الطلاب ورجاء لكثرة الثواب  
حقق الله عند الشروع الرجاء لحسن النية واخلاص الالتجاء

وذلك بمطبعة النيل المصرية الكائن محلها بجوار الرياض الازهرية  
ادارة راجي غفور به القادر ( حضرة مصطفى بك شاكر وأخيه )  
وكان الفراغ من طبعه في أوائل عام سنة ١٣٣٠ هجرية  
على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية آمين

\* فهرست حاشية المنطق على شرح ايساغوجي \*

خطبة الشارح	١٠
مبحث اللفظ والدلالة	٢٢
تقسيم اللفظ الى مفرد والى مؤلف	٣٣
تقسيم المفرد الى كلي والى جزئي	٣٨
بيان السكيات	٤٣
مبحث القول الشارح	٦٠
مبحث القضايا	٧١
مبحث التناقض	٩٩
مبحث المكس	١٠٧
مبحث القياس	١١٦
مبحث القياس الاقتراني	١٢١
مبحث القياس الاستثنائي	١٤١
مبحث الرهان	١٤٥
مبحث الجدل	١٥٠
مبحث المنة لطة	١٥٣

(تمت)





حاشية الشيخ محمد عlish

على  
شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

على  
إِسْمَاعِيلِي  
في علم المنطق

الناشر  
المكتبة الأزهرية للتراث (الجزيرة للنشر والتوزيع)  
٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧

Bibliotheca Alexandrina



0658235